مَنْهَجُ السَّالِكِينَ مُقَدِّمَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ⁽¹⁾

الْحَمْدُ لِلَّهِ، تَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَتَتُوبُ إِلَيْهِ،
وَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ
فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذَا كِتَابٌ مُخْتَصَرٌ فِي الْفِقْهِ، جَمَعْتُ فِيهِ بَيْنَ الْمَسَائِلِ
وَالدَّلَائِلِ؛ وَاقْتَصَرْتُ فِيهِ عَلَى أَهْمِّ الْأُمُورِ، وَأَعْظَمِهَا تَفْعًا،
لِشِدَّةِ الصَّرُورَةِ إِلَى هَذَا الْمَوْضُوعِ، وَكَثِيرًا مَا اقْتَصِرُ عَلَى
النَّصِّ إِذَا كَانَ الْحُكْمُ فِيهِ وَاضِحًا؛ لِسُهُولَةِ حِفْظِهِ وَفَهْمِهِ عَلَى
الْمُبْتَدِئِينَ⁽²⁾ لِأَنَّ الْعِلْمَ: مَعْرِفَةُ الْحَقِّ بِدَلِيلِهِ.

وَالْفِقْهَ: مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْفَرَعِيَّةِ بِأَدِلَّتِهَا مِنْ
الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَالْقِيَاسِ الصَّحِيحِ. وَاقْتَصِرُ عَلَى
الْأَدِلَّةِ الْمَشْهُورَةِ؛ خَوْفًا مِنَ التَّطْوِيلِ، وَإِذَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ

1 - زيادة من "ب، ط".

2 - ليست من "ب، ط".

(1) كِتَابُ الطَّهَّارَةِ

(2) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

4- فَشَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: عِلْمُ الْعَبْدِ وَاعْتِقَادِهِ وَالتَّزَامِهِ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْأُلُوهِيَّةَ وَالْعُبُودِيَّةَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدُّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

فَيُوجِبُ ذَلِكَ عَلَى الْعَبْدِ: إِخْلَاصَ جَمِيعِ الدِّينِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَنْ تَكُونَ عِبَادَتُهُ الظَّاهِرَةُ وَالْبَاطِنَةُ كُلُّهَا لِلَّهِ وَخَدُّهُ، وَأَنْ لَا يُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا فِي جَمِيعِ أُمُورِ الدِّينِ.

وَهَذَا أَصْلُ دِينِ جَمِيعِ الْمُرْسَلِينَ وَأَتْبَاعِهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ (3) [الأنبياء: 25].

5- وَشَهَادَةُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ: أَنْ يَعْتَقِدَ الْعَبْدُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَ مُحَمَّدًا إِلَى جَمِيعِ الثَّقَلَيْنِ - الْإِنْسِ وَالْجِنِّ - بِشِيرًا وَنَذِيرًا، يَدْعُوهُمْ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ وَطَاعَتِهِ، بِتَضَدِيقِ خَبَرِهِ، وَامْتِنَالِ أَمْرِهِ، وَاجْتِنَابِ نَهْيِهِ، وَأَنَّهُ لَا سَعَادَةَ وَلَا صَلَاحَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا بِالْإِيمَانِ بِهِ وَطَاعَتِهِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ مَحَبَّتِهِ عَلَى مَحَبَّةِ النَّفْسِ وَالْوَالِدِ (4) وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ.

1 - في "ب": فصل.

2 - أخرجه البخاري (1/49)، ومسلم (16).

3 - أخرجه البخاري (1/49)، ومسلم (16).

4 - زيادة من "ط".

وَأَنَّ اللَّهَ أَيَّدَهُ بِالمُعْجَزَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى رِسَالَتِهِ، وَبِمَا
جَبَلَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ العُلُومِ الكَامِلَةِ، وَالأَخْلَاقِ العَالِيَةِ، وَبِمَا
إِسْتَمَلَ عَلَيْهِ دَيْتُهُ مِنَ الھُدَى وَالرَّحْمَةِ وَالحَقِّ، وَالمَصَالِحِ
الدِّينِيَّةِ وَالدُّنْيَوِيَّةِ

وَآيَتُهُ الكُبْرَى: هَذَا القُرْآنُ العَظِيمُ، بِمَا فِيهِ مِنَ الحَقِّ
فِي الأَخْبَارِ وَالأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

[فِي المِيَاهِ]

6- وَأَمَّا الصَّلَاةُ: فَلَهَا شُرُوطٌ تَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا.

فَمِنْهَا:

7- الطَّهَارَةُ: كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ (1)

بِغَيْرِ طَهْوَرٍ ﷻ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (2) (3). فَمَنْ لَمْ يَتَطَهَّرْ مِنْ
الأَحْدَثِ الأَكْبَرِ

وَهِيَ الأَصْلُ (4).

1 - في "أ": صلاة أحكم، ولم أجد هذا اللفظ.

2 - في "ب، ط": رواه البخاري ومسلم.

3 - أخرجه مسلم (224) عن ابن عمر، ولفظه: "لا تقبل صلاة بغير طهور"، أما البخاري فلم يخرجها وإنما وضعه ترجمة لباب. قال الحافظ (1/234): وله طرق كثيرة لكن ليس فيها شيء على شرط البخاري؛ فلهذا اقتصر على ذكره في الترجمة، وأورد في الباب ما يقوم مقامه يعني حديث: "لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ".

4 - سيأتي ذكر النوع الثاني فيما، وهو الطهارة بالتيمم.

10- فَكُلُّ مَاءٍ نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ تَبَعَ (1) مِنْ الْأَرْضِ، فَهُوَ طَهُورٌ، يُطَهِّرُ مِنَ الْأَحْدَاثِ وَالْأَخْبَاثِ. وَلَوْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ بِشَيْءٍ طَاهِرٍ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : [إِنْ أَلْمَأَ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ] رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ (2) وَهُوَ صَحِيحٌ.

11- فَإِنْ تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوْصَافِهِ بِنَجَاسَةٍ فَهُوَ نَجِسٌ، يَجِبُ اجْتِنَابُهُ (3).

13- فَإِذَا شَكَّ الْمُسْلِمُ فِي نَجَاسَةِ مَاءٍ أَوْ ثَوْبٍ أَوْ بُقْعَةٍ، أَوْ غَيْرِهَا: فَهُوَ طَاهِرٌ، أَوْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَ فِي الْحَدِيثِ: فَهُوَ طَاهِرٌ؛ (4) لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الرَّجُلِ يُحَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ: [لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا] مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (5).

[بَابُ الْأَيَّةِ]

14- وَجَمِيعُ الْأَوَانِي مُبَاحَةٌ.

1 - في "ب، ط": خرج.

2 - أخرجه أحمد (86-3/31) وصححه، وأبو داود في السنن (66)، والترمذي (66) وحسنه، والنسائي (1/174)، والدارقطني (1/31).

3 - قال الشيخ: "الصواب أن الماء نوعان: طهور مطهر، ونجس منجس، وأن الحد الفاصل بينهما: هو التغير لأحد أوصافه بالنجاسات والأخبث، فما تغير لونه أو ريحه أو طعمه بنجاسة فهو نجس منجس، وسواء كان التغير كثيرا أو قليلا في محل التطهير أو في غيره، للون أو للريح أو للطعم، وسواء كان بممازجة أو بغير ممازجة، وأما الماء الذي أصابته نجاسة فلم تغير أحد أوصافه فهو طهور..." (المختارات الجلية ص 7).

4 - قرر الشيخ: أن الصحيح في اشتباه الثياب الطاهرة بالنجسة، أو المحرمة بالمباحة: أنه يتحرى، ويصلي في ثوب واحد صلاة واحدة. (المختارات الجلية ص 10).

5 - رواه البخاري (1/237)، ومسلم (361).

15- إِلَّا آيَةَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَمَا فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُمَا ، إِلَّا
الْيَسِيرَ مِنَ الْفِضَّةِ لِلْحَاجَةِ ؛ (1) لِقَوْلِهِ ﷻ ﷻ لَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ
الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا (2) فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي
الدُّنْيَا ، وَلَكُمْ فِي الآخِرَةِ ﷻ ﷻ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (3) .

بَابُ الْإِسْتِنْبَاءِ وَآدَابِ قِصَاءِ الْحَاجَةِ

16- يُسْتَحَبُّ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ : أَنْ يَقْدَمَ رِجْلُهُ
الْيُسْرَى ، وَيَقُولَ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ (4) مِنْ
الْحُبِّ وَالْحَبَائِثِ (5) .

2- وَقَالَ : عُفْرَانِكَ (6) .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَدَى وَعَافَانِي (7) .

1 - قال الشيخ في (القواعد والفروق ص 155): ومن الفروق الصحيحة: استعمال الذهب والفضة، وله ثلاثة استعمالات: أحدها: استعماله في الأواني ونحوها، فهذا لا يحل للذكور ولا للإناث. والثاني: استعماله في اللباس، فهذا يحل للنساء دون الرجال. والثالث: استعماله في لباس الحرب، وآلات الحرب، فهذا يجوز حتى للذكور.
2 - وفي رواية النسائي: (صحافهما) والصحفة: إناء كالقصعة المبسوطة.
3 - رواه البخاري (9/554)، ومسلم (2067).
4 - في "أ": أعوذ بالله.
5 - رواه البخاري (1/242)، ومسلم (375)، و (الخبث) بضم الخاء والباء: دُكران الجن، وبإسكان الباء يراد به: البشر، فتكون أعم، والخبائث على الأول: إناث الجن، وعلى الثاني: الأفعال القبيحة.
6 - رواه أحمد (6/155)، وأبو داود (30)، وابن ماجه (300)، وابن حبان (1431)، والدارمي (1/174)، والترمذي (7)، وقال: حسن غريب، والحاكم (1/158)، وصححه، قال أبو حاتم في "العلل" (1/43): هو أصح حديث في هذا الباب، وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود والنووي والذهبي.
7 - رواه ابن ماجه (301) من حديث أنس، وفي سنده إسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيف، قال البوصيري: "هو متفق على تضعيفه، والحديث بهذا اللفظ غير ثابت"، وقال أبو الحسن السندي في حاشيته على ابن ماجه: "ومثله نقل عن المصنف في بعض الأصول". ورواه ابن السني (21) من حديث أبي ذر، وللحافظ ابن حجر كلام طويل حول الحديث ذكره في تخرج الأذكار، يحسن الرجوع إليه.

18- وَيَعْتَمِدُ فِي جُلُوسِهِ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى، وَيُنْصَبُ
الْيُمْنَى (1).

22- وَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ أَوْ يَسْتَدْبِرُهَا حَالَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ
(2)

لِقَوْلِهِ : ﷻ إِذَا أَتَيْتُمُ الْعَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِعَائِطٍ
وَلَا بَوْلٍ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرَّبُوا ﷻ مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ (3).

23- فَإِذَا قَضَى حَاجَتَهُ (4)

1- اسْتَجْمَرَ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ وَنَحْوِهَا، تُنْقَى الْمَحَلَّ.

1 - فيه حديث رواه البيهقي بسند ضعيف كما ذكره ابن حجر في "البلوغ" إلا أنه ثابت طيبا. ينظر: توضيح الأحكام على بلوغ المرام للشيخ البسام (1/285).

2 - في "ب، ط": حاجته.

3 - أخرجه البخاري (1/498)، ومسلم (264) قال الشيخ: "والصحيح أنه لا يكره استقبال النيرين (الشمس والقمر) وقت قضاء الحاجة؛ لهذا الحديث. (المختارات الجلية ص 11).

4 - قال الشيخ في (المختارات الجلية ص 11): والصحيح أنه لا يستحب المسح ولا التتر؛ لعدم ثبوت الحديث في ذلك؛ لأن ذلك يحدث الوسواس.

(1)

2- وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا لَهُ حُرْمَةٌ.

(2) **فَصْلٌ**

[إِرَاةُ النَّجَاسَةِ وَالْأَشْيَاءِ النَّجِسَةِ]

26- وَيَكْفِي فِي غَسَلِ جَمِيعِ (3) النَّجَاسَاتِ عَلَى الْبَدَنِ ، أَوْ
الْتُّوبِ ، أَوْ الْبُقْعَةِ ، أَوْ غَيْرِهَا: أَنْ تَزُولَ عَيْنُهَا (4) عَنْ الْمَحَلِّ (5)

1 - في "ط": "لنهى النبي صلى الله عليه وسلم. رواه البخاري (1/255) من حديث أبي هريرة، ومسلم (263) من حديث جابر.

2 - ليست في "ب، ط".

3 - ليست في "ط".

4 - زيادة من: "ط".

5 - قرر الشيخ: أن النجاسة إذا زالت بأي شيء يكون، بماء أو غيره، أنها تطهر، وكذلك لو انتقلت صفاتها الخبيثة و خلفتها صفاتها الطيبة فإنها تطهر.. وعلى هذا القول يمكن تطهير الأدهان المتنجسة بمعالجتها حتى يزول الخبث الذي فيها. (المختارات الجليلة ص 22).

لِأَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي جَمِيعِ (1) غَسْلِ النَّجَاسَاتِ عَدَدًا إِلَّا فِي نَجَاسَةِ الْكَلْبِ ، فَاشْتَرَطَ فِيهَا سَبْعَ غَسَلَاتٍ ، إِخْدَاهَا بِالنُّرَابِ . [فِي الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ] (2) .

27- وَالْأَشْيَاءُ النَّجِسَةُ

1- بَوْلُ الْآدَمِيِّ .

2- وَعُذْرَتُهُ .

3- وَالْدَّمُ ، إِلَّا أَنَّهُ يُعْفَى عَنِ الدَّمِ الْيَسِيرِ .

وَمِثْلُهُ: الدَّمُ الْمَسْفُوحُ مِنْ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ ، دُونَ الَّذِي يَبْقَى فِي اللَّحْمِ وَالْعُرُوقِ . فَإِنَّهُ طَاهِرٌ .

4- وَمِنَ النَّجَاسَاتِ: بَوْلُ وَرَوْثُ كُلِّ حَيَوَانٍ مُحَرَّمٍ أَكَلُهُ (3) .

5- وَالسَّبَاغُ كُلُّهَا نَجِسَةٌ .

6- وَكَذَلِكَ الْمَيْتَاتُ ، إِلَّا: مَيْتَةُ الْآدَمِيِّ ، وَمَا لَا تَفُوسَ لَهُ سَائِلَةٌ (4) وَالسَّمَكُ وَالْجَرَادُ ؛ لِأَنَّهَا طَاهِرَةٌ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ﴾ (5) إِلَى آخِرِهَا (6) [الْمَائِدَةُ: 3] .

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ﴿ الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيْتًا ﴾ (7) .

1 - ليست في: "ط".

2 - رواه البخاري (1/274)، ومسلم (279).

3 - قرر الشيخ: أن البغل والحمار طاهران في الحياة، كالحمر، فيكون ريقهما وعرقهما وشعرهما طاهرا، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يركبهما كثيرا فلم يغسل ما أصابه منهما، ولا أمر بالتحرز منه. أما لحومها فخبثة. (المختارات الجليلة ص 22).

4 - كالذباب والبعوض ونحوهما.

5 - كالذباب والبعوض ونحوهما.

6 - في "ب، ط": الآية.

7 - "المؤمن لا ينجس" رواه البخاري (1/390)، ومسلم (371) من حديث أبي هريرة، وأما زيادة: "حيا ولا ميتا" فهي من حديث ابن عباس عند الحاكم (1/542).

وَقَالَ : « أَجَلٌ لَنَا مَيَّتَانِ وَدَمَانِ، أَمَا الْمَيَّتَانِ: فَالْحُوْتُ وَالْجَرَادُ. وَأَمَا الدُّمَانِ: فَالْكَيْدُ وَالطَّحَالُ » (1) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ (2) .

28- وَأَمَا أَرْوَاطُ الْحَيَوَاتِ الْمَأْكُولَةِ وَأَبْوَالَهَا : فَهِيَ (3) طَاهِرَةٌ.

يَغْسِلُ رَطْبَهُ، وَيَفْرُكُ يَابِسَهُ (4) .

30- وَبَوْلُ الْغُلَامِ الصَّغِيرِ، الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ لِشَهْوَةٍ: يَكْفِي فِيهِ النَّصْحُ (5) .

كَمَا قَالَ النَّبِيُّ : « يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ ، وَيُرَشُّ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (6) .

31- وَإِذَا زَالَتْ عَيْنُ النَّجَاسَةِ طَهَّرَ الْمَحْلُ (7) وَلَمْ يَصُرَّ بَقَاءُ اللَّوْنِ وَالرَّيْحِ; لِقَوْلِهِ (8) « لِخَوْلَةٍ (9) فِي دَمِ الْحَيْضِ (10) يَكْفِيكَ الْمَاءُ، وَلَا يَصُرُّكَ أَثَرُهُ » (11) .

1 - الطَّحَالُ: بزنة: كتاب، وجمعه: طُحْلٌ وأطحلة، هو عضو يقع بين المعدة والحجاب الحاجز في يسار البطن، وظيفته: تكوين الدم، وإتلاف القديم من كرياتته.

2 - أخرجه أحمد (2/97)، وابن ماجه (3314)، والدارقطني (25)، والبيهقي (1/254)، وصححه الألباني (الصحيحة 1118).

3 - في "ب، ط". فإنها.

4 - كما في حديث عائشة، رواه البخاري (1/332)، ومسلم (288، 289، 290).

5 - النصح: الرش، وهو دون الصب.

6 - رواه أبو داود (376)، والنسائي (1/158)، من حديث أبي السمع، ورواه من حديث علي: أحمد (1/76، 97، 137)، وأبو داود (377)، والترمذي (610) وصححه، والحاكم (1/165)، وقال: صحيح على شرطهما، وصححه الحافظ ابن حجر.

7 - في "ب، ط": طهرت.

8 - في "ب، ط": كما قال النبي صلى الله عليه وسلم.

9 - في "ط": لخولة بنت سار.

10 - في "أ": في الدم.

11 - رواه أحمد (2/364، 380)، وأبو داود (365)، والبيهقي (2/408)، وضعفه. قال الحافظ ابن حجر في "البلوغ": "وسنده ضعيف"، وصححه الألباني إسناده، كما في الإرواء (1/189).

42 بَابُ صِفَةِ الْوُضُوءِ

32- وَهُوَ:

- 1- أَنْ يَنْوِيَ رَفَعَ الْحَدِيثِ، أَوْ الْوُضُوءَ لِلصَّلَاةِ وَنَحْوَهَا.
- 2- وَالنِّيَّةُ: شَرْطٌ لِجَمِيعِ الْأَعْمَالِ مِنْ طَهَارَةٍ وَعَيْرِهَا ; لِقَوْلِهِ : [إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى] مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (1) .
- 2- ثُمَّ يَقُولَ: "بِسْمِ اللَّهِ".
- 3- وَيَغْسِلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا.
- 4- ثُمَّ يَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا، بِثَلَاثِ عَرَفَاتٍ.
- 5- ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا.
- 6- وَيَدَيْهِ إِلَى (2) الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا (3) .
- 7- وَيَمْسَحُ رَأْسَهُ مِنْ مُقَدِّمِ رَأْسِهِ (4) إِلَى قَفَاهُ بِيَدَيْهِ . ثُمَّ يُعِيدُهُمَا إِلَى الْمَحَلِّ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ مَرَّةً وَاحِدَةً.

1 - أخرجه البخاري (1/9)، ومسلم (1907).

2 - في "ب، ط": مع.

3 - قال الشيخ (في المختارات ص 14): "الصحيح أنه لا يستحب مجاوزة محل الغرض في طهارة الماء؛ لأن الله تعالى ذكر حد الوضوء إلى المرفقين والكعبين، وكل الواصفين

لوضوء النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر أحد منهم أنه فعل ذلك ولا رغب فيه". ثم بين أن ما ورد في حديث أبي هريرة "فمن استطاع منكم أن يطيل غرته وتحجبه..." مدرج

من كلام أبي هريرة.

4 - في "ب، ط": مقدمه.

8- ثُمَّ يَدْخُلُ سَبَّاحَتَيْهِ فِي صِمَاحِي (1) أُذُنَيْهِ، وَيَمْسَحُ بِإِبْهَامَيْهِ ظَاهِرَهُمَا (2).

9- ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ مَعَ الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا (3).

هَذَا أَكْمَلُ الْوُضُوءِ الَّذِي فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ .

33- وَالْفَرْضُ مِنْ ذَلِكَ:

1- أَنْ يَغْسِلَ مَرَّةً وَاحِدَةً.

2- وَأَنْ يُرْتَّبَهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﷻ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﷻ (4) [الْمَائِدَةِ: 6].

3- وَأَنْ لَا يَفْصِلَ بَيْنَهَا بِفَاصِلٍ طَوِيلٍ (5) عُرْفًا، بِحَيْثُ لَا يَنْبَغِي (6) بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، وَكَذَا كُلُّ مَا اشْتَرَطَتْ لَهُ الْمَوَالِةُ

فَصْلٌ (7)

[فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْجَبِيرَةِ]

1 - في "ب، ط": سيائبه في أذنيه.

2 - يئن الشيخ أنه لا يستحب أخذ ماء جديد للأذنين؛ لعدم صحة الحديث الوارد فيه (المختارات ص 15).

3 - زيادة من: "ب، ط".

4 - زيادة من: "ب، ط".

5 - في "ب، ط": كثير.

6 - في "ط": "ينبغي".

7 - ليست في: "ب، ط".

34- فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ خُفَانٍ وَتَخَوُّهُمَا مَسَحَ عَلَيْهِمَا إِنْ شَاءَ (1)

1- يَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ - وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهِنَّ لِلْمُسَافِرِ.

2- بِشَرْطٍ أَنْ يَلْبَسَهُمَا (2) عَلَى طَهَارَةٍ.

3- وَلَا يَمْسَحُهُمَا (3) إِلَّا فِي الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ.

رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ (4).

35- فَإِنْ كَانَ عَلَى أَعْضَاءٍ وَضُوئِهِ جَبِيرَةٌ عَلَى كَسْرٍ، أَوْ دَوَاءٌ عَلَى جُرْحٍ، وَيَصُرُّهُ الْغُسْلُ: مَسَحَهُ بِالْمَاءِ فِي الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ وَالْأَصْغَرِ حَتَّى يَبْرَأَ (5).

36- وَصِفَةُ مَسْحِ الْخُفَيْنِ : أَنْ يَمْسَحَ أَكْثَرَ ظَاهِرِهِمَا.

37- وَأَمَّا الْجَبِيرَةُ: فَيَمْسَحُ عَلَى جَمِيعِهَا.

بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ

38- وَهِيَ:

1- الْخَارِجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ مُطْلَقًا.

1 - بَيَّنَّ الشَّيْخُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْخَفِّ خَرَقٌ أَوْ فَتَقٌ يَصِفُ الْبَشِيرَةَ، فَالصَّحِيحُ جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ خَفٌ فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ النُّصُوصِ، وَلِأَنَّ خُفَافَ الصَّحَابَةِ الظَّاهِرَ مِنْهَا أَنَّهُ لَا تَخْلُو مِنْ فَتَقٍ أَوْ شَقٍّ، كَمَا بَيَّنَّ: أَنَّ ابْتِدَاءَ الْمُدَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَسْحِ لَا مِنْ وَقْتِ الْحَدَثِ، وَأَنَّ الطَّهَارَةَ لَا تَنْتَقِضُ بِخَلْعِ الْخَفِّ الْمَمْسُوحِ وَنَحْوِهِ، كَمَا لَا تَنْتَقِضُ أَيْضًا بِتَمَامِ الْمُدَّةِ مَا دَامَتِ الطَّهَارَةُ بَاقِيَةً. (المختارات الجلية ص 15، 16، 17).

2 - فِي "أ": يَلْبَسَهَا.

3 - فِي "أ"، "ب": يَمْسَحُهَا.

4 - رَوَاهُ الْحَاكِمُ (1/181) وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (1/203)، وَابِيهَيْهِ (1/289)، يَنْظُرُ: نَصَبَ الرَّابِعَةَ لِلزُّبَيْرِيِّ (1/179)، قَالَ فِي سَبِيلِ السَّلَامِ (1/313):

وَالْحَدِيثُ قَدْ أَفَادَ شَرْطِيَّةَ الطَّهَارَةِ، وَأَطْلَقَهُ عَنِ التَّوْقِيفِ فَهُوَ مُقَيَّدٌ بِهِ، كَمَا يَفِيدُ حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَالٍ، وَحَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ رِضِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

5 - بَيَّنَّ الشَّيْخُ: أَنَّ مَسْحَ الْجَبِيرَةِ لَا يَشْتَرُطُ لَهُ تَقَدُّمَ طَهَارَةٍ، وَسِوَاهُ كَانَ الشَّدُّ عَلَى مَحَلِّ الْحَاجَةِ أَوْ زَائِدًا عَلَى ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ أَنْ يَخْتَصِرَ الشَّدُّ وَجِبَ عَلَيْهِ. (المختارات ص 16).

2- وَالِدَمُّ الْكَثِيرُ وَتَحْوُهُ (1) .

3- وَرَوَالُ الْعُقْلِ بِتَوْمٍ أَوْ غَيْرِهِ.

4- وَأَكْلُ لَحْمِ الْجُرُورِ (2) .

5- وَمَسُّ الْمَرْأَةِ بِشَهْوَةٍ.

6- وَمَسُّ الْفَرْجِ.

7- وَتَغْسِيلُ الْمَيِّتِ (3) .

8- وَالرِّدَّةُ: وَهِيَ تُحِبُّ الْأَعْمَالَ كُلَّهَا (4) . لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَوْ

جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ (5)
[الْمَائِدَةِ: 6] .

وَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ : ﴿ أَتَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ ؟ فَقَالَ:

"نَعَمْ" ﴾ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (6) .

وَقَالَ فِي الْحُفَيْنِ : ﴿ وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَتَوْمٍ ﴾

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (7) .

1 - رجح الشيخ أن الدم والقيء ونحوهما لا ينقض الوضوء قليلا ولا كثيرا؛ لأنه لم يرد دليل يثبت على نقض الوضوء بها، والأصل بقاء الطهارة. (المختارات ص 17).

2 - الجزور: الإبل. قال الشيخ: "والصحيح أن جميع أجزاء الإبل كالكرش والقلب والمصران ونحوها ناقض؛ لأنه داخل في حكمها ولفظها ومعناها، والتفريق بين أجزائها ليس له دليل ولا تعليل" (المختارات ص 17). وقال: إن الإبل اختصت عن بقية البهائم بثلاثة أشياء: أحدها: أن لحمها ينقض الوضوء. الثاني: أنه لا تصح الصلاة بأعطانها، وهو ما تقيم فيه، وتأوي إليه. الثالث: أنها الأصل في الديات على الصحيح. (القواعد والفروق ص 168).

3 - قال الشيخ: ونقض الوضوء بتغسيل الميت فيه نظر؛ لأن الحديث الوارد فيه لم يثبت، وما روي عن ابن عمر وابن عباس في أمرهما من غسل الميت بالوضوء لا يتعين حمله على الوجوب، ولا يزيل الأصل الثالث في بقاء طهارة الغاسل، حيث لم يحصل له ناقض. (المختارات الجليلة ص 17).

4 - ذكر الشيخ من نواقض الوضوء: موجبات الغسل. (نور البصائر ص 12).

5 - ذكر الشيخ من نواقض الوضوء: موجبات الغسل. (نور البصائر ص 12).

6 - رواه مسلم (360).

7 - رواه أحمد (4/239)، والترمذي (96)، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي (1/84)، وابن ماجه (478)، والدارقطني (15)، وابن خزيمة (196).

بَابُ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ وَصِفَتِهِ

39- وَيَجِبُ الْغُسْلُ مِنْ:

1- الْجَنَابَةِ: وَهِيَ:

أ- إِنْزَالُ الْمَنِيِّ بِوَطْءٍ أَوْ غَيْرِهِ.

ب- أَوْ بِالتِّقَاءِ الْخِتَائِينَ.

بِالْغُسْلِ مِنْ تَغْسِيلِ الْمَيِّتِ (1).

وَأَمَرَ مَنْ أَسْلَمَ أَنْ يَغْتَسِلَ (2).

40- وَأَمَّا صِفَةُ غَسْلِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْجَنَابَةِ

1- فَكَانَ يَغْسِلُ فَرْجَهُ أَوَّلًا.

2- ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءًا كَامِلًا.

1 - كما في حديث أبي هريرة، رواه أحمد (2/280)، أبو داود (3161)، والترمذي (993) وحسنه، وصححه الألباني كما في الإرواء (144).

2 - كما في حديث قيس بن عاصم، رواه أبو داود (355)، والترمذي (605) وحسنه، والنسائي (1/109).

3- ثُمَّ يَحْتَبِي الْمَاءِ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا، يَرْوِيهِ بِذَلِكَ (1) .

5- ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ بِمَحَلِّ آخَرَ (2) .

41- وَالْفَرْضُ مِنْ هَذَا:

غَسَلُ جَمِيعِ الْبَدَنِ، وَمَا تَحْتَ الشُّعُورِ الْخَفِيفَةِ وَالْكَثِيفَةِ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَابُ التَّيْمُمِ

42- وَهُوَ النَّوْعُ الثَّانِي (3) مِنَ الطَّهَّارَةِ.

43- وَهُوَ بَدَلُ عَنِ الْمَاءِ (4) إِذَا تَعَدَّرَ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ
لِلْأَعْضَاءِ الطَّهَّارَةِ أَوْ بَعْضِهَا لِعَدَمِهِ، أَوْ خَوْفِ ضَرَرٍ
بِاسْتِعْمَالِهِ.

44- فَيَقُومُ التُّرَابُ مَقَامَ الْمَاءِ بِأَنْ:

1- يَنْوِي رَفْعَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْأَخْدَاثِ.

1 - صحح الشيخ: أن التثليث لا يُشْرَعُ فِي الْغَسْلِ إِلَّا فِي غَسْلِ الرَّأْسِ. كما رجح الشيخ: أن من عليه حدثان -أكبر وأصغر- ونوى الأكبر، وعمّ بدنه بالغسل، أنه يكفي عن الأصغر، ولو لم ينوه بخصوصه. (المختارات ص 18).

2 - كما في حديث ميمونة، رواه البخاري (1/382)، ومسلم (317).

3 - تقدم النوع الأول وهو الطهارة بالماء.

4 - حكمه حكم الماء في كل أحواله، فلا يشترط له دخول الوقت، ولا يبطل بدخوله ولا بخروجه، وإذا تيمم للنقل استباح به الفرض وما دونه. كما قرره الشيخ في (المختارات الجلية ص 18).

3- ثُمَّ يَضْرِبُ التُّرَابَ بِيَدِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً (1) .

4- يَمْسَحُ بِهِمَا جَمِيعَ وَجْهِهِ وَجَمِيعَ كَفَّيْهِ.

45- فَإِنْ صَرَبَ مَرَّتَيْنِ فَلَا بَأْسَ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (2) [الْمَائِدَةِ: 6] .

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: ﴿ أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ، وَأَجِلْتُ لِي الْعَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً ﴾ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (3) .

1 - صح الشيخ: أن التيمم يكون بكل ما تصاعد إلى الأرض، من تراب له غبار أو لا غبار له، أو رمل، أو حجر، أو غير ذلك؛ لأن الظاهر من حال النبي صلى الله عليه وسلم أنه تيمم في كل موضع أدركته فيه الصلاة.. (المختارات الجليلة ص 19).

2 - صح الشيخ: أن التيمم يكون بكل ما تصاعد إلى الأرض، من تراب له غبار أو لا غبار له، أو رمل، أو حجر، أو غير ذلك؛ لأن الظاهر من حال النبي صلى الله عليه وسلم أنه تيمم في كل موضع أدركته فيه الصلاة.. (المختارات الجليلة ص 19).

3 - أخرجه البخاري (1/435)، ومسلم (521).

بَابُ الْحَيْضِ

49- وَالْأَصْلُ فِي الدَّمِ الَّذِي يُصِيبُ الْمَرْأَةَ أَنَّهُ حَيْضٌ، بِلَا حَدٍّ لِسِنِّهِ، وَلَا قَدْرِهِ، وَلَا تَكَرُّرِهِ (1).

50- إِلَّا إِنْ أَطْبَقَ الدَّمُ عَلَى الْمَرْأَةِ، أَوْ صَارَ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهَا إِلَّا يَسِيرًا، فَإِنَّهَا تَصِيرُ مُسْتَحَاضَةً (2).

1 - بَيَّنَّ الشَّيْخُ صِحَّةَ مَا اخْتَارَهُ، وَأَطَالَ النَّفْسَ فِي الاسْتِدْلَالِ فِي (المَخْتَارَاتِ الْجَلِيَّةِ ص 34، 35)، ثُمَّ قَالَ: وَيَتْرَبُ عَلَى مَسْأَلَةِ الْحَيْضِ مَسْأَلَةُ النَّفَاسِ: أَنْ الصَّحِيحَ أَنْ لَا حَدَ لِأَقْلِهِ وَلَا أَكْثَرِهِ، وَقَالَ فِيهِ مَا قِيلَ فِي الْحَيْضِ. وَقَالَ الشَّيْخُ (فِي الْقَوَاعِدِ وَالْفُرُوقِ ص 125): "فَحَيْثُ وَجَدَ الدَّمُ الْمَعْتَادَ تَعَلَّقَتْ بِهِ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ، وَحَيْثُ طَهَّرَتْ تَطَهَّرَتْ وَزَالَتْ أَحْكَامُ الْحَيْضِ، هَذَا الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ النَّصُوصُ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا تَقْيِيدُ أَقْلٍ سَنَ تَحِيضٍ فِيهِ وَأَكْثَرُ سَنَ تَنْتَهَى إِلَيْهِ، وَأَقْلُ الْحَيْضِ وَأَكْثَرُهُ فَلَيْسَ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ، وَهَكَذَا مَدَّةُ الْحَمْلِ، الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ لِأَكْثَرِ مَدَّتِهِ حَدٌّ مَحْدُودٌ، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ الْفُرُوقَ بَيْنَ الدَّمَاءِ الْخَارِجَةِ مِنْ فَرْجِ الْأُنْثَى، فَلْيَنْظُرْ فِي (القَوَاعِدِ وَالْفُرُوقِ ص 169).
2 - صَحَّ الشَّيْخُ جَوَازَ وِطْءِ الْمُسْتَحَاضَةِ لِمَنْ لَمْ يَخْفِ الْعَنْتَ؛ لِعَدَمِ مَنَعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَزْوَاجِ الْمُسْتَحَاضَاتِ مِنْ ذَلِكَ، وَلِأَنَّهَا دَمٌ عَرَقٌ، وَلِأَنَّ حَكْمَهَا حَكْمُ الطَّاهِرَاتِ فِي كُلِّ شَيْءٍ فَكَذَلِكَ الْوِطْءُ. (المَخْتَارَاتِ الْجَلِيَّةِ ص 26).

- 51- فَقَدْ أَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَجْلِسَ عَادَتَهَا (1) .
- 52- فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ، فَإِلَى تَمْيِيزِهَا (2) .
- 53- فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَمْيِيزٌ، فَإِلَى عَادَةِ النِّسَاءِ الْغَالِبَةِ:
سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1 - كما في قصة أم حبيبة بنت جحش عند البخاري (1/426)، ومسلم (334).

2 - وهو أن تميز دم الحيض عن دم الاستحاضة.

53 كِتَابُ الصَّلَاةِ (1)

[شُرُوطُ الصَّلَاةِ]

- تَقَدَّمَ أَنْ الطَّهَّارَةَ مِنْ شُرُوطِهَا:

54- وَمِنْ شُرُوطِهَا: دُخُولُ الْوَقْتِ.

55- وَالْأَصْلُ فِيهِ حَدِيثُ جَبْرِيلَ: أَنَّهُ أَمَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَآخِرِهِ، وَقَالَ: ﷺ يَا مُحَمَّدُ، الصَّلَاةُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ ﷺ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ (2).

56- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ﷺ وَوَقْتُ الظُّهْرِ: إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطُولِهِ، مَا لَمْ تَحْضُرِ الْعَصْرُ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ: مَا لَمْ تَصْفَرَ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ: مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ: إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (3).

57- وَيُدْرِكُ وَقْتُ الصَّلَاةِ بِإِدْرَاكِ رَكْعَةٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: ﷺ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ (4) ﷺ (5) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

1 - بين الشيخ: أن من جحد وجوب الصلاة، أو تركها تهاونا وكسلا حُكِمَ بكفره، وجرى عليه ما جرى على المرتدين. (نور البصائر ص 15).

2 - رواه أحمد (1/333)، وأبو داود (393)، والترمذي (149) وصححه، وابن خزيمة (325)، والدارقطني (6-9).

3 - مسلم (612).

4 - في "أ": أدركها.

5 - رواه البخاري (2/57)، ومسلم (7-6). وقد بين الشيخ: أن الإدراك في هذا الحديث يشمل جميع الإدراكات الجمعة والجماعة والوقت. (المختارات الجليلة ص 29).

58- وَلَا يُحِلُّ تَأْخِيرُهَا، أَوْ تَأْخِيرُ بَعْضِهَا عَنْ وَقْتِهَا لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ (1).

59- إِلَّا إِذَا أَحْرَهَا لِيَجْمَعَهَا مَعَ غَيْرِهَا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِعُذْرٍ مِنْ: سَفَرٍ، أَوْ مَطَرٍ (2) أَوْ مَرَضٍ، أَوْ تَحْوِهَا.

60- وَالْأَفْضَلُ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا إِلَّا:

1- الْعِشَاءَ إِذَا لَمْ يُشَقَّ.

(3)

61- وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ وَجَبَ عَلَيْهِ قَضَاؤُهَا قَوْراً مُرْتَباً (4).

62- فَإِنْ نَسِيَ التَّرْتِيبَ أَوْ جَهَلَهُ، أَوْ خَافَ قَوْتَ الصَّلَاةِ ، سَقَطَ التَّرْتِيبُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَاضِرَةِ (5) (6).

1 - نقل الشيخ في (المختارات الجلية ص 27): أن شيخ الإسلام ابن تيمية حكى اتفاق الأئمة على أنه لا يحل تأخير الصلاة عن وقتها متعمدا لعذر من الأعداء غير الجهاد، فإن العلماء أجازوا تأخيرها لأجل الجهاد المشروع، وإن كان جمهور العلماء لم يجيزوه في هذه الحال، وأما ما سوى ذلك من الأعداء فلا يبيح تأخيرها، بل يصلي الإنسان في الوقت بحسب قدرته.

2 - زيادة من "ب، ط".

3 - رواه البخاري (18-2/15)، ومسلم (615).

4 - في "ب، ط": المبادرة إلى قضائها مرتبا.

5 - ليست في: "ب، ط".

6 - وكذلك يسقط بحشية فوت الجماعة كما رجحه الشيخ. (المختارات الجلية ص 29).

63- وَمِنْ شُرُوطِهَا ⁽¹⁾ سِتْرُ الْعَوْرَةِ بِثَوْبٍ مُبَاحٍ ⁽²⁾ لَا يَصِفُ الْبَشْرَةَ.

64- وَالْعَوْرَةُ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ:

1- مُغْلَظَةٌ، وَهِيَ: عَوْرَةُ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ الْبَالِغَةِ، فَجَمِيعُ بَدَنِهَا عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا وَجْهَهَا.

: عَوْرَةُ ابْنِ سَبْعِ سِنِينَ إِلَى عَشْرٍ، وَهِيَ ⁽³⁾ الْفَرْجَانِ.

3- وَمُتَوَسِّطَةٌ: وَهِيَ عَوْرَةٌ مِنْ عَدَاهُمْ، مِنْ الشُّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ ⁽⁴⁾.

قَالَ تَعَالَى: يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ
﴿ (5) [الْأَعْرَافِ: 31] .

65- وَمِنْهَا: اسْتِغْبَالُ الْقِبْلَةِ:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ⁽⁶⁾ [الْبَقَرَةِ: 149, 150] .

1 - أي: الصلاة.

2 - قرر الشيخ: أن من صلى بثوب نجس ناسيا أو في حال الضرورة أنه لا إعادة عليه. (المختارات الجليلة ص 29).

3 - في "ب": فإنه. وفي "ط": فإنها.

4 - قال الشيخ في (المختارات الجليلة ص 29): الصحيح أن ستر المنكبين أو أحدهما في الصلاة للرجل من باب تكميلها وتماها، وأنه ليس بشرط، وحديث أبي هريرة: "لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء" يفسره حديث جابر: "إن كان الثوب واسعاً فالتحف به، وإن كان ضيقاً فاتزر به، أو فخالف بين طرفيه"، ولأن المنكب ليس بعورة، فستره في الصلاة من باب تكميله، كما هو قول جمهور العلماء.

5 - قال الشيخ في (المختارات الجليلة ص 29): الصحيح أن ستر المنكبين أو أحدهما في الصلاة للرجل من باب تكميلها وتماها، وأنه ليس بشرط، وحديث أبي هريرة: "لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء" يفسره حديث جابر: "إن كان الثوب واسعاً فالتحف به، وإن كان ضيقاً فاتزر به، أو فخالف بين طرفيه"، ولأن المنكب ليس بعورة، فستره في الصلاة من باب تكميله، كما هو قول جمهور العلماء.

6 - قال الشيخ في (المختارات الجليلة ص 29): الصحيح أن ستر المنكبين أو أحدهما في الصلاة للرجل من باب تكميلها وتماها، وأنه ليس بشرط، وحديث أبي هريرة: "لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء" يفسره حديث جابر: "إن كان الثوب واسعاً فالتحف به، وإن كان ضيقاً فاتزر به، أو فخالف بين طرفيه"، ولأن المنكب ليس بعورة، فستره في الصلاة من باب تكميله، كما هو قول جمهور العلماء.

66- فَإِنْ عَجَزَ عَنْ اسْتِقْبَالِهَا، لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ سَقَطَ، كَمَا تَسْقُطُ جَمِيعُ الْوَاجِبَاتِ بِالْعَجْزِ عَنْهَا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (1) [التَّغَابُنِ: 16]

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (2) وَفِي لَفْظٍ: ﴿ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ ﴾

68- وَمِنْ شُرُوطِهَا: النَّيَّةُ (3)

69- وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ إِلَّا:

1- فِي مَحَلٍّ (4) نَجِسٍ.

2- أَوْ مَعْصُوبٍ.

3- أَوْ فِي مَقْبَرَةٍ (5)

4- أَوْ حَمَامٍ.

5- أَوْ أَعْطَانَ إِيْلٍ (6)

1 - قال الشيخ في (المختارات الجلية ص 29): الصحيح أن ستر المنكبين أو أحدهما في الصلاة للرجل من باب تكميلها وتمامها، وأنه ليس بشرط، وحديث أبي هريرة: "لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء" يفسره حديث جابر: "إن كان الثوب واسعاً فالتحف به، وإن كان ضيقاً فاتزر به، أو فخالف بين طرفيه"، ولأن المنكب ليس بعورة، فستره في الصلاة من باب تكميله، كما هو قول جمهور العلماء.

2 - رواه البخاري (2/489)، ومسلم (700). ولا يلزمه أن يستقبل القبلة في إحرامه أو ركوعه أو سجوده على الصحيح، كما قرره الشيخ في (المختارات الجلية ص 32).

3 - قال الشيخ في (المختارات الجلية ص 32): وأما مسائل النية في الصلاة، فالصحيح أن المصلي إذا عرض له في صلاته ما أوجب قلبها نفلاً، أو انتقالاً من انفراد إلى انضمام، وبالعكس، ومن إمامة إلى انضمام، أن ذلك كله جائز لا محذور فيه، فإن جنس هذه الأمور واردة عن النبي صلى الله عليه وسلم....

4 - زيادة من: "ب، ط".

5 - قال الشيخ في (الإرشاد ص 48): "سوى صلاة الجنائز فيها لا تضر".

6 - قال الشيخ في (الإرشاد ص 48): "وأما النهي عن المحزره والمزبله وقارعة الطريق، وفوق ظهر بيت الله فهو ضعيف لا تقوم به حجة، وأضعف من هذا قولهم: أسطحها مثلها". وينظر أيضاً: (المختارات الجلية ص 31).

وَفِي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ مَرْفُوعًا (1) ۞ الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ،
إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَامَ ۞ (2)

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

70- يُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْتِيَ إِلَيْهَا بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ.

71- فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالَ : بِاسْمِ اللَّهِ، وَالصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْتَحْ
لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ ۞ (3)

كَمَا وَرَدَ ذَلِكَ فِي (4) الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ
مَاجَةَ (5) (6)

75- فَإِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: "اللَّهُ أَكْبَرُ".

1 - زيادة من "ب، ط".

2 - رواه أبو داود (492)، والترمذي (317)، وابن ماجه (745)، وابن حبان (موارد 338)، والحاكم (1/251)، وقال: صحيح على شرط البخاري ومسلم.

3 - رواه أبو داود (465)، وابن ماجه (772)، من حديث أبي حميد أو أبي أسيد، ورواه مسلم (713) بلفظ: "إذا دخل أحدكم المسجد فليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج فليقل: اللهم إني أسألك من فضلك".

4 - في "ط": ورد ذلك في الحديث.

5 - زيادة من: "ط".

6 - رواه أحمد (6/282)، والترمذي (314)، وابن ماجه (771)، من حديث فاطمة، قال الأرنؤوط في (زاد المعاد 2/370): وفي سنده ضعف وانقطاع، وله شاهد من حديث أنس عند ابن السني (86)، وسنده ضعيف، فينقوى به الحديث، ولذا حسنه الترمذي. اهـ.

76- وَيَرْفَعُ ⁽¹⁾ يَدَيْهِ إِلَى حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ، أَوْ إِلَى شَحْمَةِ ⁽²⁾ أُذُنَيْهِ، فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

1- عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ.

2- وَعِنْدَ الرَّكُوعِ.

(3)

77- وَيَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى.

78- فَوْقَ سُرَّتَيْهِ، أَوْ تَحْتَهَا، أَوْ عَلَى صَدْرِهِ.

79- وَيَقُولُ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ إِسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ» ⁽⁴⁾ أَوْ غَيْرَهُ مِنْ
الِاسْتِفْتَاخَاتِ الْوَارِدَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ⁽⁵⁾.

80- ثُمَّ يَتَعَوَّدُ.

81- وَيُبَسِّمُ.

82- وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ.

1 - في "ط": ورفع.

2 - في "ط": شحمتي.

3 - كما في حديث ابن عمر، رواه البخاري (2/222)، ومسلم (390).

4 - أخرجه أبو داود (776)، والترمذي (243)، وابن ماجه (806)، والدارقطني (5)، والبيهقي (2/34)، والحاكم (1/235)، وقال: "صحيح الإسناد"، عن عائشة وأبي سعيد

مرفوعا، وقد رواه مسلم والحاكم وابن أبي شيبة والطحاوي عن عمر موقوفا.

5 - انظرها في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم للألباني.

83- وَيَقْرَأُ مَعَهَا، فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ الرُّبَاعِيَّةِ وَالثَّلَاثِيَّةِ سُورَةً تَكُونُ: أ- فِي الْفَجْرِ: مِنْ طُوَالِ الْمُفَصَّلِ.

85- وَيُسِرُّ بِهَا نَهَارًا، إِلَّا: الْجُمُعَةَ وَالْعِيدَ ⁽¹⁾ وَالْكَسُوفَ،
وَالِاسْتِسْقَاءَ، فَإِنَّهُ يَجْهَرُ بِهَا ⁽²⁾.

86- ثُمَّ يُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ.

87- وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ.

88- وَيَجْعَلُ رَأْسَهُ حِيَالَ ظَهْرِهِ.

89- وَيَقُولُ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ» ⁽³⁾ وَيُكْرِرُهُ.

90- وَإِنْ قَالَ مَعَ ذَلِكَ حَالَ ⁽⁴⁾ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» ⁽⁵⁾
فَحَسَنٌ.

1 - في "ط": العيدين.

2 - ليست في: "ب، ط".

3 - رواه أحمد (5/382)، والدارمي (1/299)، وأبو داود (871)، والترمذي (261)، وصححه، والنسائي (2/190)، وابن ماجه (888)، عن حذيفة أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم، فكان يقول في ركوعه: "سبحان ربي العظيم"، وفي سجوده: "سبحان ربي الأعلى".

4 - في "ب، ط": في.

5 - أخرجه البخاري (2/199)، ومسلم (484) من حديث عائشة -رضي الله عنها-.

93- وَيَقُولُ الْكُلُّ⁽¹⁾ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، مِنْ مِلءِ السَّمَاءِ، وَمِنْ مِلءِ الْأَرْضِ، وَمِنْ مِلءِ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ⁽²⁾.

94- ثُمَّ يَسْجُدُ عَلَى أَعْضَائِهِ السَّبْعَةِ:
كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ﷻ أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ:
عَلَى الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ - وَالْكَفَّيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ،
وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ ﷻ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ⁽³⁾.

95- وَيَقُولُ: "سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى"⁽⁴⁾.

96- ثُمَّ يُكَبِّرُ.

97- وَيَجْلِسُ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى، وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى وَهُوَ
الِافْتِرَاشُ.

98- وَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ جُلُوسَاتِ الصَّلَاةِ⁽⁵⁾ إِلَّا فِي
التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ⁽⁶⁾ فَإِنَّهُ يَتَوَرَّكُ: بِأَنْ يَجْلِسَ عَلَى الْأَرْضِ
وَيُخْرِجُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى مِنَ الْخَلْفِ الْأَيْمَنِ.

1 - في "ب، ط": أيضا.

2 - أخرجه مسلم (476).

3 - أخرجه البخاري (2/297)، ومسلم (490).

4 - سبق تخريجه في الفقرة (89).

5 - في "ب، ط": وجميع جلسات الصلاة افتراش.

6 - أي في الصلاة التي فيها تشهدان (نور البصائر ص 16).

99- وَيَقُولُ: "رَبِّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَاهْدِنِي، وَارْزُقْنِي، وَاجْبُرْنِي وَعَافِنِي" (1).

100- ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالأُولَى.

101- ثُمَّ يَنْهَضُ مُكَبَّرًا، عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ.

102- وَيُصَلِّي الرَّكْعَةَ الثَّانِيَةَ كَالأُولَى.

103- ثُمَّ يَجْلِسُ لِلتَّشْهَدِ الأَوَّلِ.

104- وَصَفْتُهُ: "التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ" (2).

105- ثُمَّ يُكَبِّرُ.

106- وَيُصَلِّي بَاقِي صَلَاتِهِ بِالْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ (3).

107- ثُمَّ يَتَشَهَّدُ التَّشْهَدَ الأَخِيرَ (4) وَهُوَ الْمَذْكُورُ (5)

(6)

108- وَيَزِيدُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ (7)

1 - أخرجه أحمد (1/371)، وأبو داود (580)، والترمذي (284)، وابن ماجه (898)، والحاكم (1/262)، وصححه، والبيهقي (2/122).

2 - أخرجه البخاري (11/13)، ومسلم (402).

3 - في "ب، ط": ثم يقوم لبقية صلاته، ويقتصر في الذي بعد التشهد على الفاتحة.

4 - في "ط": ثم يتشهد في الجلوس الأخير.

5 - زيادة من "ط".

6 - وهو المذكور سابقاً في الفقرة (104).

7 - في "ط": ويقول أيضاً.

1- اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلٰى مُحَمَّدٍ وَعَلٰى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلٰى آلِ اِبْرَاهِيْمَ اِنَّكَ حَمِيْدٌ مَّجِيْدٌ، وَبَارِكْ عَلٰى مُحَمَّدٍ وَعَلٰى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلٰى آلِ اِبْرَاهِيْمَ، اِنَّكَ حَمِيْدٌ مَّجِيْدٌ (1) .

2- اَعُوْذُ بِاللّٰهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيْحِ الدَّجَالِ (2) .

3- وَيَدْعُوْ اَللّٰهُ بِمَا اَحَبَّ.

109- ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِيْنِهِ، وَعَنْ يَسَارِهِ "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللّٰهِ".

لِحَدِيْثِ وَاِئْلِ بْنِ حُجْرٍ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (3) (4) .

110- وَالْأَرْكَانُ الْقَوْلِيَّةُ مِنَ الْمَذْكُوْرَاتِ:

1- تَكْبِيْرُهُ الْاِحْرَامِ.

2- وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ عَلٰى غَيْرِ مَا مُومٍ (5) .

3- وَالتَّشَهُدُ الْاٰخِرُ (6) .

1 - أخرجه البخاري (6/408)، ومسلم (406).

2 - أخرجه مسلم (588)، عن أبي هريرة و (590)، عن ابن عباس.

3 - زيادة من "ط".

4 - رواه أبو داود (997)، قال عبد القادر الأرنؤوط في (جامع الأصول برقم 3566): وإسناده منقطع، فإن علقمة بن وائل لم يسمع من أبيه، ولكن للحديث شواهد بمعناه يقوى بها.

5 - صوّب الشيخ: أن المأموم متى سمع قراءة الإمام، فلا قراءة عليه، ولا تشرع، وإذا لم يسمع وجبت عليه الفاتحة، سرية أو جهرية. قال: وهذا القول أعدل الأقوال في هذه المسألة، وتجمع به الأدلة. (المختارات الجليلة ص 38).

6 - ذكر الشيخ أن من أركانها: الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم. (نور البصائر ص 17).

4- وَالسَّلَامُ (7) .

111- وَبَاقِي أفعالِهَا: أَرْكَانُ فَعليَّةٍ، إِلَّا :

- 1- التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ ، فَإِنَّهُ مِنْ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ (2) .
- 2- وَالتَّكْبِيرَاتِ غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ.

4- و "سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى" مَرَّةً (3) فِي السُّجُودِ.

5- و "رَبِّ اغْفِرْ لِي" بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ مَرَّةً، مَرَّةً، وَمَا زَادَ فَهُوَ مَسْنُونٌ.

6- وَقَوْلَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" لِلْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ.

7- و "رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ" لِلْكَلِّ.

112- فَهَذِهِ الْوَاجِبَاتُ تَسْفُطُ بِالسَّهْوِ، وَيَجْبُرُهَا سُجُودُهُ السَّهْوِ، وَكَذَا بِالْجَهْلِ (4) .

113- وَالْأَرْكَانُ لَا تَسْفُطُ سَهْوًا وَلَا جَهْلًا وَلَا عَمْدًا.

114- وَالْبَاقِي سُنُّ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ مُكْمِلٍ لِلصَّلَاةِ.

115- وَمِنْ الْأَرْكَانِ (5) الطَّمَانِينَةُ فِي جَمِيعِ أَرْكَانِهَا.

7 - عد الشيخ في (نور البصائر ص 17) التسليمتين ركنا.

2 - وكذلك الجلوس للتشهد اجب أيضا. (نور البصائر ص 17).

3 - زيادة من: "ب، ط".

4 - ليست في: "ب، ط".

5 - في "ب، ط": أركانها.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اِقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ أَسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ (1) جَالِسًا، ثُمَّ أَسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا (2) ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا ﷻ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (3)

وَقَالَ ﷻ : ﷻ صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي ﷻ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (4) (5)

116- فَإِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ:

1- اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا، وَقَالَ:

2- اَللّٰهُمَّ اَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْاِكْرَامِ (6)

3- لَا اِلٰهَ اِلَّا اَللّٰهُ، وَوَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهٗ، لَهٗ الْمُلْكُ وَلَهٗ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ، لَا اِلٰهَ اِلَّا اَللّٰهُ، وَلَا نَعْبُدُ اِلَّا اِيَّاهُ، لَهٗ النِّعْمَةُ، وَلَهٗ الْفَضْلُ، وَلَهٗ التَّنَائُ الْحَسَنُ، لَا اِلٰهَ اِلَّا اَللّٰهُ مُخْلِصِيْنَ لَهٗ الدِّيْنِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُوْنَ (7) (8)

1 - في "ب، ط": تعادل.

2 - ليست في: "أ".

3 - أخرجه البخاري (2/237)، ومسلم (397).

4 - زيادة من "ب، ط".

5 - هذه قطعة من حديث مالك بن الحويرث المتفق عليه، لكن هذه اللفظة ليست عند مسلم بل رواها البخاري (2/111) وغيره.

6 - أخرجه مسلم (591).

7 - هذه الجملة من الذكر ليست في: "ب، ط".

8 - رواه مسلم (594)، وفيه زيادة: "لا حول ولا قوة إلا بالله"، وبدونها رواه النسائي وغيره.

4- سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. تَمَامَ الْمِائَةِ (1) (2).

117- و الرواتب المؤكدة التابعة للمكتوبات عشر:

وهي المذكورة في حديث ابن عمر رضي الله عنهما (3) قال: **حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ:**

- رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا.

- وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ.

- وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ،

- وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ (4) **مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ** (5).

69 بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ وَالتَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ

118- وَهُوَ مَشْرُوعٌ إِذَا:

1- زَادَ الْإِنْسَانُ فِي صَلَاةٍ رُكُوعًا أَوْ سُجُودًا أَوْ قِيَامًا، أَوْ قُعُودًا، سَهْوًا.

1 - ليست في: "أ".

2 - أخرجه مسلم (597).

3 - زيادة من: "ب، ط".

4 - في "ب، ط": الصبح.

5 - أخرجه البخاري (3/58)، ومسلم (729) من حديث ابن عمر، وقد بين الشيخ في كتابه (نور البصائر ص 19): أن الرواتب اثنتا عشرة ركعة.

2- أَوْ نَقَصَ شَيْئًا مِنْ الْمَذْكُورَاتِ: أَتَى بِهِ وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ

(1) (2)

3- أَوْ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِهَا سَهْوًا (3)

4- أَوْ شَكَّ فِي زِيَادَةِ أَوْ نُقْصَانِ (4)

(5)

وَسَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ أَوْ العَصْرِ، ثُمَّ ذَكَرُوهُ،
فَتَمَّمَ وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ (6)

وَصَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا فَقِيلَ لَهُ: أَزِيدَتِ الصَّلَاةُ؟ فَقَالَ:
وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا
سَلَّمَ (7) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَقَالَ: إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى :
أَثَلَاثًا، أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ،
ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا

1 - في "ب، ط": أَوْ نَقَصَ شَيْئًا مِنَ الأَرْكَانِ يَأْتِي بِهِ وَيَسْجُدُ.

2 - من ترك ركنا في ركعة سهوا فإنه يعود إليه متى ذكره، إلا إذا وصل إلى نظيره في الركعة التي تلي تلك الركعة، فليغني الأولى وتقوم الثانية مقامها. (المختارات ص 35).

3 - ليست في: "أ".

4 - قال الشيخ في (المختارات الجلية ص 36): أصح الأقوال في شك المصلي في عدد الركعات: أنه يبني على اليقين -وهو الأقل- إن كان الشك متساويا والأقل أرجح، وأنه يبني على غلبة ظنه إن كان له ظن راجح.

5 - أخرجه البخاري (3/92)، ومسلم (570)، من حديث عبد الله بن يحيى. وقد قرر الشيخ: أن المصلي إذا قام من التشهد الأول ناسيا، ولم يذكر إلا بعد قيامه، أنه لا يرجع، ولو

لم يشرع في القراءة، لحديث المغيرة. (المختارات الجلية ص 35).

6 - أخرجه البخاري (10/468)، ومسلم (573).

7 - أخرجه البخاري (403-1/405)، ومسلم (572).

شَفَعَنَ صَلَاتَهُ. وَإِنْ كَانَ صَلَّى تَمَامًا كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ
 رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ (1).

119- وَلَهُ أَنْ يَسْجُدَ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ (2).

لِلْقَارِي وَالْمُسْتَمِعِ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا (3) (4).

121- وَكَذَلِكَ إِذَا تَجَدَّدَتْ لَهُ نِعْمَةٌ، أَوْ إِنْ دَفَعَتْ عَنْهُ
 نِقْمَةٌ، سَجَدَ لِلَّهِ شُكْرًا.

122- وَحُكْمُ سُجُودِ الشُّكْرِ كَسُجُودِ التَّلَاوَةِ.

بَابُ مُفْسِدَاتِ الصَّلَاةِ وَمَكْرُوهَاتِهَا

123- تَبْطُلُ الصَّلَاةُ (5) (6)

1- يَتْرِكُ رُكْنَ أَوْ شَرْطًا، وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ، عَمْدًا أَوْ سَهْوًا
 أَوْ جَهْلًا إِذَا لَمْ يَأْتِ بِهِ (7) وَيَتْرِكُ وَاجِبًا عَمْدًا (8).

1 - أخرجه أحمد (3/83)، ومسلم (571).

2 - وإذا سجد بعد السلام فلا يلزمه تشهد بعد السجود على الصحيح، كما فرره الشيخ. (المختارات الجلية ص 36).

3 - في "ب، ط": ويسن للقارئ والمستمع إذا تلا آية سجدة أن يسجد في الصلاة أو خارجها سجدة واحدة.

4 - بين الشيخ: أن سجود التلاوة إن كان في الصلاة فحكمه حكمها، وإن كان خارجها فهو دعاء يجوز على غير طهارة وإلى غير القبلة... ولا يدخل في عموم ما يشرع لها، بل أشبه ما له الدعاء، ومثله سجود الشكر بل أولى. (المختارات الجلية ص 36).

5 - قرر الشيخ: أن القول بأن صلاة المأموم تبطل ببطان صلاة الإمام قول ضعيف، لا دليل عليه، بل الأدلة تدل على أن كل مصلٍ لم يحصل منه بنفسه مفسد لصلاته أن صلته صحيحة، وإنما تعلق صلاة المأموم بصلاة الإمام من حيث وجوب المتابعة، لا أن أفعال الإمام صحتها وفسادها تسري إلى صلاة المأموم. (المختارات الجلية ص 33).

6 - قرر الشيخ: أن القول بأن صلاة المأموم تبطل ببطان صلاة الإمام قول ضعيف، لا دليل عليه، بل الأدلة تدل على أن كل مصلٍ لم يحصل منه بنفسه مفسد لصلاته أن صلته صحيحة، وإنما تعلق صلاة المأموم بصلاة الإمام من حيث وجوب المتابعة، لا أن أفعال الإمام صحتها وفسادها تسري إلى صلاة المأموم. (المختارات الجلية ص 33).

7 - ليست في: "ب، ط".

8 - ليست في: "أ".

- 2- وَبِالْكَلَامِ عَمْدًا (1) .
- 3- وَبِالْقَهْقَهَةِ .
- 4- وَبِالْحَرَكَةِ الْكَثِيرَةِ عُرْفًا، الْمُتَوَالِيَةِ لِغَيْرِ صَرُورَةٍ ؛ (2) لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ تَرَكَ مَا لَا تَتِمُّ الْعِبَادَةُ إِلَّا بِهِ، وَبِالْآخِرَاتِ فَعَلَ مَا يُنْهَى عَنْهُ فِيهَا.

- 1- أَلِلتَفَاتٍ فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ (3) النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ أَلِلتَفَاتٍ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ ﷺ هُوَ إِخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ ﷺ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (4) .
- 2- وَيُكْرَهُ الْعَبَثُ .
- 3- وَوَضْعُ الْيَدِ عَلَى الْخَاصِرَةِ .
- 4- وَتَشْبِيكُ أَصَابِعِهِ .
- 5- وَفَرْقَعَتِهَا .
- 6- وَأَنْ يَجْلِسَ فِيهَا (5) مُفْعِيًا كَأَقْعَاءِ الْكَلْبِ (6) .

1 - قرر الشيخ: أن الانتحاب والنحنحة لا تبطل الصلاة، سواء بان حرفان أم لا، وسواء كان لحاجة أم لا؛ لأنه لم يرد فيه ما يدل على الإبطال، وقياسه على الكلام غير صحيح، ولحديث علي: "وإن كان في الصلاة تنحج لي". كما بيّن الشيخ: أن الكلام بعد سلامه سهوا لمصلحتها أو لغير مصلحتها لا يبطل الصلاة، وكذلك الكلام سهوا أو جهلا في صليها؛ لحديث ذي البدين، ومعاوية بن الحكم. (المختارات الجليلة ص 34). وقال: تبطل بالأكل والشرب فيها إلا اليسير مع السهو والجهل. (نور البصائر ص 17).

2 - هذه الحركة محرمة، أما المكروهة: فهي اليسيرة لغير حاجة، وأما المباحة: فهي اليسيرة لحاجة، والكثيرة للضرورة، وأما المأمور بها كالتقدم والتأخر للصفوف في صلاة الخوف، وكالحركة لتعديل الصف، كما قرره الشيخ في كتابه (القواعد والفروق ص 138).

3 - في "أ": كما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الالتفات.

4 - أخرجه البخاري (2/234).

5 - زيادة من "ب، ط".

6 - الإقعاء له تفسيران: الأول: إصاق الألبتين بالأرض، ونصب الساقين، ووضع البدين على الأرض، وهذا مكروه عند عامة الفقهاء، وعند المالكية حرام، لكن لا تبطل به الصلاة. الثاني: أن يضع ألبتية على عقبه، ويضع يديه على الأرض، وهو مكروه عند الجمهور، ويرى الشافعية أنه بهذه الكيفية بين السجدين سنة، للحديث في صحيح مسلم، ونقل عن

8- أَوْ يَدْخُلَ فِيهِ ا (1) وَقَلْبُهُ مُشْتَغِلٌ:

- بِمُدَافِعَةِ الْأَحْبَتَيْنِ.

- أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَشْتَهِيهِ (2) لِقَوْلِهِ : لَا صَلَاةَ
بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَحْبَتَانِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (3)

9- وَتَهَى النَّبِيُّ : أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ فِي
السُّجُودِ (4)

بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ

[صَلَاةُ الْكُسُوفِ]

125- وَآكَدَهَا: صَلَاةٌ (5) الْكُسُوفِ ; (6) لِأَنَّ النَّبِيَّ : فَعَلَهَا
وَأَمَرَ بِهَا.

الإمام أحمد أنه قال: لا أفعله ولا أعيب من فعله، وقال: العبادة كانوا يفعلونها. (الموسوعة الفقهية الكويتية 6/88).

1 - ليست في: "ب".

2 - ليست في: "ب، ط".

3 - بل رواه مسلم (560) وغيره. دون البخاري.

4 - أخرجه البخاري (2/301)، ومسلم (493).

5 - زيادة من: "ب، ط".

6 - قال الشيخ في (المختارات الجلية ص 53): وقال بعض العلماء بوجود صلاة الكسوف: لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها وأمر الناس بها.

جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ فِي قِرَاءَتِهِ ⁽¹⁾ فَصَلَّى أَرْبَعَ
رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ ۖ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ⁽²⁾ .
[صَلَاةُ الْوُتْرِ]

127- وَ صَلَاةُ الْوُتْرِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ.

دَاوَمَ النَّبِيُّ ۖ عَلَيْهِ حَضْرًا وَسَفَرًا.
وَحَثَّ النَّاسَ عَلَيْهِ.

128- وَأَقْلَهُ: رَكَعَةٌ.

129- وَأَكْثَرُهُ: إِحْدَى عَشْرَةَ.

130- وَوَقْتُهُ: مِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ.

131- وَالْأَفْضَلُ: أَنْ يَكُونَ آخِرَ صَلَاتِهِ.

كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ۖ : ۖ إِجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا ۖ
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ⁽³⁾ .

رَوَاهُ مُسْلِمٌ ⁽⁴⁾ .

[صَلَاةُ الْإِسْتِسْقَاءِ]

1 - في "ب، ط": بقراءته.

2 - أخرجه البخاري (2/549)، ومسلم (901)، وقد بين الشيخ: أن ما روي من الصفات مخالفا لهذه الصفة فإنه وهم من بعض الرواة، كما قال الأئمة: أحمد والبخاري وغيرهما.
(المختارات الجلية ص 53).

3 - أخرجه البخاري (2/488)، ومسلم (751).

4 - أخرجه مسلم.

133- وَصَلَاةُ الْإِسْتِسْقَاءِ : سُنَّةٌ إِذَا أُضْطُرَّ النَّاسُ لِفَقْدِ الْمَاءِ.

134- وَتُفَعَلُ كَصَلَاةِ الْعِيدِ فِي الصَّخْرَاءِ.

135- وَيَخْرُجُ إِلَيْهَا: مُتَخَشِّعًا مُتَذَلِّلًا مُتَضَرِّعًا.

136- فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ.

137- ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَةً وَاحِدَةً.

- يُكْتَبُ فِيهَا: الْإِسْتِغْفَارُ، وَقِرَاءَةُ آيَاتِ اللَّهِ فِيهَا الْأَمْرُ بِهِ.

- وَيُلْحَقُ فِي الدُّعَاءِ.

- وَلَا يَسْتَبْطِئُ الْإِجَابَةَ.

138- وَيَتَّبِعِي قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا : فِعْلُ الْأَسْبَابِ الَّتِي

تَدْفَعُ الشَّرَّ وَتُنزِلُ الرَّحْمَةَ:

1- كَالِاسْتِغْفَارِ.

2- وَالتَّوْبَةِ.

3- وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ.

5- وَغَيْرِهَا مِنْ الْأَسْبَابِ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ جَالِبَةً لِلرَّحْمَةِ،
دَافِعَةً لِلتُّقْمَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ⁽¹⁾.

[أَوْقَاتُ النَّهْيِ]

139- وَ أَوْقَاتُ النَّهْيِ عَنِ النَّوَافِلِ الْمُطْلَقَةِ⁽²⁾

1- مِنْ الْفَجْرِ إِلَى أَنْ تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ قَيْدَ رُمَحٍ⁽³⁾.

2- وَمِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى الْغُرُوبِ.

3- وَمِنْ قِيَامِ الشَّمْسِ فِي كَيْدِ السَّمَاءِ إِلَى أَنْ تَزُولَ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ⁽⁴⁾.

بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ

140- وَهِيَ فَرَضٌ عَيْنٌ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ عَلَى الرِّجَالِ

حَضْرًا وَسَفَرًا.

1 - زيادة من: "ب، ط".

2 - رجح الشيخ: أن ذوات الأسباب لا نهى عنها، كتحية المسجد، وكما لو صلى ثم دخل المسجد وهم يصلون في وقت نهى، ولذا قال هنا: النوافل المطلقة. (المختارات الجلية ص 37).

3 - رجح الشيخ: أن النهي يتعلق بصلاة الفجر لا بطلوع الفجر، كما هو صريح الحديث الذي في مسلم، وكصلاة العصر، فإن النهي فيها يتعلق بصلاتها لا بوقتها. (المختارات الجلية ص 37).

4 - ليست في: "ب، ط".

لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ (1) ثُمَّ أُمِرَ رَجُلًا يَوْمَ النَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ (2) مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ (3) فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ بِالنَّارِ ۖ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (4).

141- وَأَقْلَبَهَا: إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ.

142- وَكُلَّمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ (5).

143- وَقَالَ ۖ : ۖ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَدَىٰ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ۖ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (6).

144- وَقَالَ: ۖ إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا، ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلِّيًا مَعَهُمْ فَإِنِّي لَكُمْ تَافِلَةٌ ۖ رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ (7).

إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ (8).

- فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّىٰ يُكَبِّرَ.

- وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَلَا تَرَكَعُوا حَتَّىٰ يَرَكَعَ (9).

1 - في "ب، ط": أن تقام.

2 - في "ب، ط": انطلق بحزم من حطب إلى.

3 - في "ب، ط": إلى أناس يتخلفون عنها.

4 - رواه البخاري (2/125)، ومسلم (651).

5 - صَوَّبَ الشَّيْخُ: أَنَّ الْمَسْجِدَ الْأَكْثَرَ جَمَاعَةٌ أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْعَتِيقِ. (المختارات الجليلة ص 38).

6 - رواه البخاري (2/131)، ومسلم (560).

7 - رواه أبو داود (576-575)، والترمذي (219) وصححه، والنسائي (2/112).

8 - صَوَّبَ الشَّيْخُ: صِحَّةُ ائْتِمَامِ الْمُفْتَرَضِ خَلْفَ الْمُتَنَفِّلِ؛ لِقِصَّةِ مَعَاذٍ، وَصِحَّةُ إِمَامَةِ الصَّبِيِّ فِي الْفِرَاضِ وَالنَّفْلِ؛ لِقِصَّةِ عَمْرٍو بْنِ سَلْمَةَ الْجَرْمِيِّ. (المختارات الجليلة ص 44).

9 - بَيَّنَّ الشَّيْخُ: أَنَّ مَسَابِقَةَ الْإِمَامِ عَمْدًا مَبْطُلَةً لِلصَّلَاةِ، إِذَا كَانَ الْمَسَابِقُ عَالِمًا بِالْحَالِ وَالْحُكْمِ، سِوَاءَ سَبَقَهُ بَرْكَنٌ أَوْ رَكْبَيْنِ، وَسِوَاءَ أَدْرَكَهُ الْإِمَامُ أَوْ رَجَحَ هُوَ إِلَى تَرْتِيبِ الصَّلَاةِ.

(المختارات الجليلة ص 40).

- وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اَللَّهُمَّ رَبَّنَا
وَلَكَ الْحَمْدُ (1) .

- وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ.

- وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ (2) رَوَاهُ
أَبُو دَاوُدَ (3) وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ (4) .

- فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا (5) أَوْ
سِنًا (6) .

- وَلَا يُؤَمِّنَنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَفْعُدُ فِي
بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ (7) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

1 - في "ب، ط": ربنا ولك الحمد.

2 - في "أ، ب": أجمعين، وهي كذلك عند ابن ماجه، وفي أكثر المصادر بالرفع.

3 - رواه أبو داود (603)، وقد قرر الشيخ: صحة إمامة العاجز عن شيء من أركان الصلاة أو شيء من شروطها إذا أتى بما يقدر عليه، سواء كان إمام الحي أو غيره، وسواء كان بمثله، أو بغير مثله. (المختارات الجلية ص 42).

4 - البخاري (2/173)، ومسلم (411).

5 - ليست في "ب، ط".

6 - قرر الشيخ: أن الأتقى والأورع مقدم على الأشرف صاحب النسب، بل ومقدم على السن، وإنما يعتبر السن مع الاستواء في الصفات. كما قرر: أن إمامة الفاسق صحيحة، سواء كان فسقه من جهة الأقوال كالبدع، أو من جهة الأفعال؛ لقوله في أئمة الجور: "يصلون لكم فإن أصابوا فلکم ولهم، وإن أخطأوا فلکم وعليهم"؛ ولأن صلاة الفاسق صحيحة بنفسه، فصلاته بغيره كذلك، وعلى هذا جرى الصدر الأول، حتى إن بعض الأئمة كشيخ الإسلام وغيره يرون أن أصل اعتزال الأئمة الفساق والصلاة منفردا من طريق أهل البدع والرفض، والقول بذلك ذريعة إلى التخلف عن الجماعة، فالحق الذي لا ريب فيه: أن الصلاة كالجهاد، تصلى خلف كل بر وفاجر، وقد أطلال الشيخ النفس في هذه المسألة فانظرها في (المختارات الجلية ص 42).

7 - مسلم (673).

3- وَيُكْمِلُونَ ⁽¹⁾ الْأَوَّلَ بِالْأَوَّلِ.

148- وَمَنْ صَلَّى فَرْدًا رَكْعَةً ⁽²⁾ خَلْفَ الصَّفِّ لِغَيْرِ عُذْرٍ
أَعَادَ صَلَاتَهُ.

149- وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : صَلَّىتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ،
فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَأَخَذَ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي فَجَعَلَنِي عَنْ
يَمِينِهِ ﷻ مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ ⁽³⁾.

150- وَقَالَ ﷻ ﷻ إِذَا سَمِعْتُمْ الْإِقَامَةَ فَامْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ
⁽⁴⁾ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، وَلَا تُسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ
فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأْتِمُوا ﷻ مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ ⁽⁵⁾.

(6)

بَابُ صَلَاةِ أَهْلِ الْأَعْدَارِ ⁽⁷⁾

1 - في "ط": ويكملوا الصف.

2 - في "ب، ط": ركعة وهو فذ.

3 - أخرجه البخاري (192\3)، (116\11)، ومسلم (763). وقد قرر الشيخ: أن وقوف المأموم عن يمين الإمام سنة مؤكدة، لا واجب تبطل بتركه الصلاة... وأما إدارة النبي ابن عباس فإنه يدل على الأفضلية لا على الوجوب؛ لأنه لم ينه عنه. (المختارات الجليلة ص 45).

4 - ليست في: "أ".

5 - أخرجه البخاري (390\2)، ومسلم (602). وقد قرر الشيخ: أن ما أدركه المسبوق مع إمامه هو أول صلاته، وما يقضيه هو آخرها. (المختارات الجليلة ص 39).

6 - رواه الترمذي (591)، وقال: "هذا حديث غريب لا نعلم أحداً أسنده، إلا ما روي من هذا الوجه"، وفي سنده الحجاج بن أرطاة، وهو مدلس، وقد عنعن.

7 - وهم: المريض، والمسافر، والخائف. (نور البصائر ص 19).

صَلَاةُ الْمَرِيضِ

- 152- وَالْمَرِيضُ يُعْفَى عَنْهُ حُضُورُ الْجَمَاعَةِ (1) .
- 153- وَإِذَا كَانَ الْقِيَامُ يُزِيدُ مَرَضَهُ: صَلَّى جَالِسًا , فَإِنْ لَمْ يُطِقْ: فَعَلَى جَنْبٍ ; لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: ﷻ صَلِّ قَائِمًا , فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا , فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ ﷻ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (2) .

[صَلَاةُ الْمُسَافِرِ]

- 155- وَكَذَا (3) الْمُسَافِرُ يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ.
- 156- وَيُسَنُّ لَهُ الْقَصْرُ لِلصَّلَاةِ الرَّبَاعِيَّةِ إِلَى رَكَعَتَيْنِ (4) .

1 - بَيَّنَّ الشَّيْخُ: أَنَّ الْمَرِيضَ -إِذَا قَدَّرَ عَلَى الصَّلَاةِ فَائِمًا إِذَا كَانَ وَحْدَهُ، وَإِنْ حَضَرَ الْجَمَاعَةَ صَلَّى جَالِسًا- أَنَّهُ يَحْضُرُ الْجَمَاعَةَ، وَيُصَلِّي جَالِسًا؛ لِأَنَّ مَصَالِحَ حُضُورِ الْجَمَاعَةِ لَا يُوَازِنُهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَصَالِحِ. (المختارات الجليلة ص 46).

2 - رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (2/587) وَقَدْ بَيَّنَّ الشَّيْخُ فِي (المختارات الجليلة ص 46): أَنَّهُ لَمْ يَنْبَغِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةِ الْمَرِيضِ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ، وَأَمَّا صَلَاتُهُ بِطَرَفِهِ أَوْ بَقَلْبِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْبَغِ، وَمَفْهُومُ هَذَا الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى جَنْبِهِ مَعَ الْإِيمَاءِ آخِرِ الْمَرَاتِبِ الْوَاجِبَةِ، وَهَذَا اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ فَرَّرَ الشَّيْخُ فِي كِتَابِهِ (نور البصائر ص 19): أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ عَلَى جَنْبِهِ صَلَّى مُسْتَلْقِيًا، وَيَوْمِي بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ صَلَّى بِطَرَفِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ.

3 - فِي "ب، ط": وَكَذَلِكَ.

4 - قَرَّرَ الشَّيْخُ: أَنَّ رُخْصَ السَّفَرِ مُنْتزِعَةٌ عَلَى وُجُودِ حَقِيقَةِ السَّفَرِ الَّذِي يُسَمَّى سَفْرًا، دُونَ التَّقْيِيدِ بِمَسَافَةِ مَعِيْنَةٍ؛ لِعَدَمِ وُجُودِ الدَّلِيلِ عَلَى التَّحْدِيدِ. كَمَا قَرَّرَ: أَنَّ الْمُسَافِرَ إِذَا أَقَامَ بِمَوْضِعٍ لَا يَنْوِي فِيهِ قَطْعَ السَّفَرِ فَإِنَّهُ مُسَافِرٌ، وَإِنْ نَوَى إِقَامَةَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ. وَقَرَّرَ أَيْضًا: أَنَّهُ يَتَرَخَّصُ الْمُسَافِرُ وَإِنْ كَانَ هَائِمًا أَوْ تَائِمًا لَا يَقْصِدُ جِهَةً مَعِيْنَةً أَوْ يَطْلُبُ صَالَةً. وَقَرَّرَ: أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ نِيَّةَ الْجَمْعِ وَلَا نِيَّةَ الْقَصْرِ، بَلْ إِذَا وَجَدَ الْعِذْرَ الْمُبِيحَ لِهَمَا جَازَ ذَلِكَ، وَلَوْ لَمْ يَنْوِ. كَمَا لَا يَشْتَرِطُ فِي الْجَمْعِ الْمُوَالَاةَ، بَلْ مَتَى جَدَّ الْعِذْرَ جَازَ الْجَمْعُ. (المختارات الجليلة ص 47، 48، 49).

157- وَلَهُ الْفِطْرُ بِرَمَضَانَ (5) .

[صَلَاةُ الْخَوْفِ]

158- وَتَجُوزُ صَلَاةُ الْخَوْفِ عَلَى كُلِّ صِفَةٍ صَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ □

159- فَمِنْهَا: حَدِيثُ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ عَمَّنْ صَلَّى

مَعَ النَّبِيِّ ﷺ □ يَوْمَ ذَاتِ الرَّقَاعِ (2) صَلَاةَ الْخَوْفِ

- □ أَنَّ طَائِفَةً صَلَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وَجَّاهُ الْعَدُوَّ.

- فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رُكْعَةً.

- ثُمَّ تَبَتَّ قَائِمًا وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ.

- ثُمَّ انْصَرَفُوا وَصَفُّوا وَجَّاهُ الْعَدُوَّ.

- وَجَاءَتْ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي

بَقِيَتْ،

- ثُمَّ تَبَتَّ جَالِسًا وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (3) .

160- وَإِذَا اِسْتَدَّ الْخَوْفُ: صَلُّوا رِجَالًا وَرُكْبَانًا إِلَى الْقِبْلَةِ

وَإِلَى غَيْرِهَا، يُومِتُونَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

5 - في "ط": في رمضان.

2 - غزوة وقعت سنة خمس من الهجرة بأرض غطفان من نجد، سميت ذات الرقاع؛ لأن أقدام المسلمين تقيت من الحفاء، فلفوا عليها الخرق.

3 - رواه البخاري (7/421)، ومسلم (842).

161- وَكَذَلِكَ كُلُّ خَائِفٍ عَلَى نَفْسِهِ يُصَلِّي عَلَى حَسَبِ
حَالِهِ، وَيَفْعَلُ كُلَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى فِعْلِهِ مِنْ هَرَبٍ أَوْ غَيْرِهِ.
قَالَ : **إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ** **مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ** (1).

بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

162- كُلُّ مَنْ لَزِمْتُهُ الْجَمَاعَةَ لَزِمْتُهُ الْجُمُعَةَ إِذَا كَانَ
مُسْتَوْطِنًا بِنَاءٍ (2).

(3)

- 1- فِعْلَهَا فِي وَقْتِهَا (4).
- 2- وَأَنْ تَكُونَ بِقَرْيَةٍ (5).
- 3- وَأَنْ يَتَقَدَّمَهَا خُطْبَتَانِ.

164- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: **كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَطَبَ :**
إِحْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ
مُنْذِرٌ جَيْشٍ يَقُولُ: صَبَّحَكُمْ وَمَسَّاكُمْ.

1 - أخرجه البخاري (13/251)، ومسلم (1337).

2 - بين الشيخ: أن الصواب أن الجمعة والجماعة تجب حتى على العبيد الأرقاء؛ لأن النصوص عامة في دخولهم، ولا دليل يدل على إخراج العبيد، وحديث: "الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا العبيد..." ضعيف... والأصل أن المملوك حكمه حكم الحر في جميع العبادات البدنية المحضة، التي لا تعلق لها بالمال. (المختارات الجلية ص 50).

3 - في "ط": "شروطها".
4 - ذكر الشيخ: أن وقت الجمعة يبدأ من ارتفاع الشمس قيد رمح إلى آخر وقت الظهر، فإن فات الوقت أو أدرك المسبوق منها أقل من ركعة قضى بدلها طهرا. (نور البصائر ص 20).

5 - قرر الشيخ: أنه لم يصح في اشتراط الأربعين في الجمعة والعبيد شيئا. (المختارات الجلية ص 50).

- وَيَقُولُ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ
الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بَدْعَةٍ
صَلَاةٌ ۖ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (1).

- وَفِي لَفْظٍ لَهُ (2) ۖ كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ ۖ يَوْمَ

- وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (3) ۖ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ
يُضِلُّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ۖ (4).

- وَقَالَ: ۖ إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ، وَقِصَرَ خُطْبَتِهِ مِثْنَةٌ مِنْ
فِقْهِهِ ۖ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (5).

165- وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى مِئْبَرٍ.

166- فَإِذَا صَعِدَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ.

167- ثُمَّ يَجْلِسُ وَيُؤَدِّنُ الْمُؤَدِّنُ.

168- ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ (6).

169- ثُمَّ يَجْلِسُ.

170- ثُمَّ يَخْطُبُ الْخُطْبَةَ الثَّانِيَةَ.

171- ثُمَّ تُقَامُ الصَّلَاةُ.

1 - أخرجه مسلم (867).

2 - زيادة من "ط".

3 - زيادة من "ط".

4 - أخرجه مسلم (867).

5 - أخرجه مسلم (869).

6 - يَبِّنُ الشَّيْخُ: أَنْ مَا اشْتَرَطَهُ بَعْضُهُمْ فِي الْخُطْبَتَيْنِ مِنَ الْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقِرَاءَةِ آيَةٍ، لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ إِذَا خُطِبَ خُطْبَةً يَحْصُلُ بِهَا الْمَقْصُودُ وَالْمَوْعِظَةُ فَإِنَّهُ كَافٍ، وَأَنْ مَا ذَكَرُوهُ كَمَا لَيْسَ بِلَازِمٍ. (المختارات الجليلة ص 51).

172- فَيُصَلِّي بِهِمْ ⁽¹⁾ رَكَعَتَيْنِ.

173- يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ.

174- يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِ: "سَبَّحْ", وَفِي الثَّانِيَةِ بِ:
"الْغَاشِيَةِ", أَوْ بِ: "الْجُمُعَةِ وَالْمُنَافِقِينَ" ⁽²⁾.

175- وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ أَنْ:

1- يَغْتَسِلَ.

2- وَيَتَطَيَّبَ.

3- وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ.

4- وَيُبَكِّرَ إِلَيْهَا.

176- وَفِي الصَّحِيحَيْنِ: إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَعَوْتَ ⁽³⁾.

177- وَدَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ:
« صَلَّيْتُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: قُمْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ⁽⁴⁾.

89 بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ⁽⁵⁾

1 - زيادة من: "ب، ط".

2 - في "ط": المنافقون.

3 - أخرجه البخاري (2/407)، ومسلم (805).

4 - أخرجه البخاري (2/412)، ومسلم (875).

5 - قرر الشيخ: أن صلاة العيدين فرض عين؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر بإخراج العواتق، وذوات الحیض أن يعتزلن المصلی، ولولا رجحان مصلحتها على كثير من الواجبات لما حض عليها هذا الحض. (المختارات الجليلة ص 52).

178- ﻻ ﺃَمَرَ ⁽¹⁾ ﺍﻟﻨﺒﻲُّ ﻻ ﺍﻟﻨﺎﺱَ ﺑﺎﻟﺨُرُوجِ ﺇﻟَﻴْﻬِﻤﺎ ﺣﺘﻰ
 ﺍﻟﻌَوَاتِقِ، ﻭﺍﻟﺤﻴِضِ ﻳَﺸْهَدُنَ ﺍﻟﺨَﻴْﺮَ
 ﻭﺩَﻋْوَةَ ﺍﻟﻤُﺴْﻠِﻤِﻴﻦَ، ﻭﻳَﻌْتَزِلُ ﺍﻟﺤﻴِضُ ﺍﻟﻤُﺼْﻠﻰ ﻻ ﻣُﺘَّفِقُ
 ﻋَﻠَﻴْﻬِ (2) .

179- ﻭﻭَقْتُهَا: ﻣِﻦْ ﺇِﺭْتِﻔَﺎﻉِ ﺍﻟﺸَّمْسِ ﻗَﻴِّدَ ﺭُﻣُحِ ﺇِﻟَى ﺍﻟﺰَّوَالِ
 (3) .

180- ﻭﺍﻟﺴُّنَّةُ:

1- ﻓِﻌْﻠُهَا ﻓِﻲ ﺍﻟﺼَّﺤْرَاءِ.

4- ﻭﺍﻟﻔِطْرُ - ﻓِﻲ ﺍﻟﻔِطْرِ ⁽⁴⁾ ﺧَاصَّةً ﻗَبْلَ ﺍﻟﺼَّلَاةِ -
 ﺑِﺘَﻤْرَاتٍ ﻭﺗُّرًا.

5- ﻭﺍﻥْ ﻳَﺘَﻨَظَّفَ ﻭﻳَﺘَﻄَﻴَّبَ ﻟَﻬﺎ.

6- ﻭﻳَﻠْبَسَ ﺍﺣْﺴَنَ ﺗِﻴَابِﻬِ.

7- ﻭﻳَﺪْهَبَ ﻣِﻦْ ﺗَﺮِﻳْقِﻲ، ﻭﻳَﺮْﺟِعَ ﻣِﻦْ ﺁﺧَرِ ⁽⁵⁾ .

181- ﻓِﻴُﺼَلِّي ﺑِﻬِﻢْ ﺭَﻛْعَتَيْنِ.

1 - ﻓﻲ "أ": ﻭﺍﻣﺮ.

2 - ﻓﻲ "ط": ﺇﻟﻴﻬﺎ.

3 - ﻳﻴﻦ ﺍﻟﺸﻴﺦ: ﺃﻥ ﺻﻼة ﺍﻟﻌﻴﺪ ﺗﻘﻀﻰ ﺇﺫﺍ ﻓﺎﺗﺖ ﻣﻦ ﺍﻟﻐﺪ ﺃﻭ ﺑﻌﺪﻩ ﻓﻲ ﻭﻗﺘﻬﺎ. (ﻧﻮﺭ ﺍﻟﺒﺼﺎﺋﺮ ﺻ 21).

4 - ﺃﻱ ﻓﻲ ﻋﺒﺪ ﺍﻟﻔﻄﺮ.

5 - ﻓﻲ "ب، ط": ﺁﺧﺮﻯ.

- 182- يَلَا أَدَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ (1) .
183- يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى: سَبْعًا بِتَكْبِيرَةٍ الْإِحْرَامِ.
184- وَفِي الثَّانِيَةِ: خَمْسًا سِوَى تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ (2) .

- 189- فَإِذَا سَلَّمَ خَطَبَ بِهِمْ (3) خُطْبَتَيْنِ، كَخُطْبَتِي
الْجُمُعَةِ (4) .
190- إِلَّا أَنَّهُ يَذْكُرُ فِي كُلِّ خُطْبَةٍ الْأَحْكَامَ الْمُنَاسِبَةَ
لِلْوَقْتِ.
191- وَيُسْتَحَبُّ:
1- التَّكْبِيرُ الْمُطْلَقُ: لَيْلَتِي الْعِيدِ، وَفِي كُلِّ عَشْرِ ذِي
الْحِجَّةِ.

1 - يَنْ الشَّيْخُ: أَنْ لَا يَنَادِيَ بِـ "الصَّلَاةِ جَامِعَةً" إِلَّا لِلْكَسُوفِ، لَا لِلْعِيدِينَ وَلَا لِالاسْتِسْقَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ إِلَّا فِي الْكَسُوفِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى النِّدَاءِ فِيهِمَا لَكُونَ وَقْتَهُمَا مَعْلُومًا، بِخِلَافِ الْكَسُوفِ. (المختارات الجلية ص 53).

2 - فِي "أ": الْإِحْرَامِ.

3 - لَيْسَتْ فِي: "أ".

4 - قَالَ الشَّيْخُ: الصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَسْتَحَبُّ افْتِتَاحَ جَمِيعِ الْخُطَبِ بِالْحَمْدِ: الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ وَغَيْرَهُمَا؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ افْتِتَاحُ خُطْبَةٍ بِغَيْرِ الْحَمْدِ... (المختارات الجلية ص 52).

2- وَالْمُقَيَّدُ: عَقِبَ الْمَكْتُوبَاتِ مِنْ صَلَاةِ فَجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ
إِلَى عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ (1) .

وَصِفَتُهُ (2) "اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ (3) لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ".

1 - قال الشيخ: والقلب يميل إلى استحباب التكبير المطلق في أيام التشريق؛ لأن الله خصها بالأمر بالذكر، ولقوله صلى الله عليه وسلم: "أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله"، ولأن عمر كان يكبر في قبته بمعنى فكبر من حوله، حتى ترتج منى تكبيرا. (المختارات الجلية ص 52).
2 - ليست في: "ب، ط".
3 - في "ط" ذكر ثلاث تكبيرات.

93 كِتَابُ الْجَنَائِزِ

192- قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ﷻ لَقَدْ وَآ مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﷻ
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (1) .

193- وَقَالَ: ﷻ إِيْرَءُوا عَلَي مَوْتَاكُمْ يَس ﷻ رَوَاهُ
النَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ (2) .

بِعَسَلِهِ (3) وَ تَكْفِينِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَحَمَلِهِ وَدَفْنِهِ فَرَضُ
كِفَايَةٍ.

195- قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ﷻ أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ، فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً
فَحَيْرٌ تُفَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ فَشَرٌّ تَصْعُقُونَهُ
عَنْ رِقَابِكُمْ ﷻ (4) .

196- وَقَالَ: ﷻ نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُفْضَى
عَنْهُ ﷻ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ (5) .

1 - أخرجه مسلم (916)، وقد بين الشيخ: أن عيادة المريض من أكد الأعمال، وتؤكد في حق القريب ومن له حق عام أو خاص، وينبغي ألا يطيل الجلوس عنده، ولا يضجره بكثرة الأسئلة، بل براعي حاله، وإذا احتضر شئ تعاهد بلُّ حلقه، وتلقينه الشهادة، فإذا مات سن تغميصة، وتلبين مفاصله، والمبادرة في تجهيزه بالتنجيس والتكفين والحمل والدفن، وهذه فروض كفاية. (نور البصائر ص 21).

2 - أخرجه أحمد (5/27)، وأبو داود (3121)، وابن ماجه (1448)، وابن حبان (720)، والحاكم (1/565)، وأبو داود الطيالسي (931) وغيرهم من طريق سليمان التيمي عن أبي عثمان، قال الحافظ في (التلخيص 2/110): وأعله ابن القطان بالاضطراب، وبالوقوف وبجهالة حال أبي عثمان وأبيه، ونقل أبو بكر بن العربي عن الدارقطني أنه قال: هذا حديث ضعيف الإسناد، مجهول المتن، ولا يصح في الباب حديث". وانظر: الإرواء (688).

3 - في "ب، ط": كتغسيلاه.

4 - أخرجه البخاري (3/182)، ومسلم (944).

5 - أخرجه أحمد (2/440، 475، 508)، والترمذي (1078، 1079)، وابن ماجه (2413)، والدارمي (2/262)، والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين.

197- وَالْوَاجِبُ فِي الْكَفَنِ : تَوْبٌ يَسْتُرُ جَمِيعَهُ، سِوَى رَأْسِ الْمُحْرِمِ، وَوَجْهِ الْمُحْرِمَةِ (1) .

198- وَصِفَةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ:

1- أَنْ يَقُومَ فَيُكَبِّرُ (2) فَيَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ.

2- ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ .

3- ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَدْعُو لِلْمَيِّتِ فَيَقُولُ:

- "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا (3) وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ (4) .

- اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ، وَاعْفُ عَنَّهُ، وَأَكْرِمْ نَزْلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاعْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالبَرْدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الدُّنُوبِ كَمَا يُنْقَى التَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّتْسِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ، وَاعْفِرْ لَنَا وَلَهُ" (5) .

- وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا قَالَ بَعْدَ الدُّعَاءِ الْعَامِّ: "اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ فَرَطًا (6) لِوَالِدَيْهِ، وَذُخْرًا، وَشَفِيعًا مُجَابًا، اللَّهُمَّ ثَقِّلْ بِهِ

1- قال الشيخ في (نور البصائر ص 22): وينبغي أن يتولى تغسيله عارف بأحكام الغسل، أمين، ثم بعد تغسيله يكفن الرجل في ثلاث لفائف بيض، يلف في كل واحدة منها، ويجعل الخنوط على منافذه ومواضع سجوده، وبين أكفانه، والمرأة تكفن في إزار ورداء وخمار ولفافتين.

2- في "ب، ط": أن يكبر.

3- في "ب، ط" جعلت هذه متأخرة بعد قوله: أنثانا.

4- أخرجه أحمد (2/368)، وأبو داود (3210)، والترمذي (1024)، وابن ماجه (1498)، وابن حبان (موارد 757)، والحاكم (1/358)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

5- أخرجه مسلم (963)، وقوله: "اللهم لا تحرمنا أجره.." قطعة في ختام الحديث الذي قبله.

6- القَرَطُ: السابق المتقدم، أي: اجعله سابقا لهما إلى الجنة، والقَرَطُ: يقال للواحد والجمع.

مَوَازِينَهُمَا، وَأَعْظَمَ بِهِ أَجُورَهُمَا، وَاجْعَلُهُ فِي كَفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ،
وَقِهِ بِرَحْمَتِكَ عَذَابَ الْجَحِيمِ".

199- ثُمَّ يُكَبَّرُ وَيُسَلِّمُ.

200- وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ،
فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا،
إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ ﷻ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (1).

201- وَقَالَ: ﷻ مَنْ شَهِدَ الْجِنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ
قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ. قِيلَ: وَمَا
الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ ﷻ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ
(2).

202- وَ ﷻ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ:

1- يُجَصَّصَ الْقَبْرُ.

2- وَأَنْ يُفَعَّدَ عَلَيْهِ.

3- وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ ﷻ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (3).

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (4).

204- وَيُسْتَحَبُّ تَغْزِيَةُ الْمُصَابِ بِالْمَيِّتِ

1 - أخرجه مسلم (948).

2 - رواه البخاري (1963)، ومسلم (945).

3 - أخرجه مسلم (970): وقد بين الشيخ: أن البناء على القبور وتخصيصها وتبخيرها والجلوس والكتابة عليها كله محرم؛ لأن الوعيد الوارد في ذلك لا يقصر عن درجة التحريم.
(المختارات الجلية ص 54).

4 - أخرجه أبو داود (3221)، والحاكم (1/370)، والبيهقي (4/56)، وحسنه النووي في الأذكار (147).

205- وَبَكَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمَيِّتِ، وَقَالَ: ﷻ إِنَّهَا رَحْمَةٌ ﷻ (1)

206- مَعَ أَنَّهُ ﷻ لَعَنَ النَّائِحَةَ (2) وَالْمُسْتَمِعَةَ ﷻ (3)

207- وَقَالَ: ﷻ زُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُذَكَّرُ بِالْآخِرَةِ ﷻ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (4)

208- وَيَبْغِي لِمَنْ زَارَهَا أَنْ يَقُولَ: "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ دَارِ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَالْمُسْتَأْخِرِينَ؛ نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ (5) اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ، وَاعْفُ رَنَا وَلَهُمْ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ" (6)

209- وَأَيُّ قُرْبَةٍ فَعَلَهَا وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِحَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ مُسْلِمٍ (7) نَفَعَهُ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1 - رواه البخاري (3/173).

2 - النياحة: البكاء على الميت بصياح وعويل.

3 - رواه أبو داود (3128) عن أبي سعيد، وفيه عطية العوفي وابنه وحفيده، وكلهم ضعفاء من طرق أخرى لا يصح شيء منها. (إرواء الغليل (769).

4 - أخرجه مسلم.

5 - ليست في "ب، ط".

6 - هذا الدعاء مجموع من عدة روايات، ينظر جامع الأصول (11/157).

7 - في "ب، ط": نوابها لمسلم نفعه.

كِتَابُ الزَّكَاةِ

4- وَعُرُوضِ التِّجَارَةِ (1) .

100 [زَكَاةُ السَّائِمَةِ]

1 - قرر الشيخ: أن إبدال النصاب الزكوي بنصاب زكوي آخر لا يقطع الزكاة ولا يمنعها، سواء كان جنسه أو من جنس آخر. كما قرر الشيخ: أنه يعتبر لوجوب الزكاة بقاء المال إلى التمكن من الأداء، ولأنه إذا تلف قبل ذلك بلا تفريط لا ضمان على صاحبه. كما صحح: جواز نقل الزكاة ولو لمسافة قصر إذا كان ذلك لمصلحة. [المختارات الجلية ص 56، 58].

213- فَأَمَّا السَّائِمَةُ^١ (1) **فَالأَصْلُ فِيهَا حَدِيثُ أَنَسٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ۖ كَتَبَ لَهُ:**

هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ۖ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولَهُ: (2)

- فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنْ الْأَيْلِ فَمَا دُونَهَا مِنْ الْغَنَمِ، فِي ي (3) كُلِّ خَمْسٍ: شَاةٌ.

- فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَفِيهَا: بِنْتُ مَخَاضٍ (4) أَنْثَى، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَابِنٌ لَبُونٌ (5) ذَكَرٌ.

- فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ، فَفِيهَا: حِقَّةٌ (6) طَرُوقَةٌ الْجَمَلِ.

- فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدًا وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، فَفِيهَا: جَدَعَةٌ (7)

- فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ، فَفِيهَا: بِنْتُ لَبُونٍ.

1 - السائمة: هي التي ترعى في المباح الحول أو أكثره، والسوم: إرسال الماشية في الأرض ترعى فيها.

2 - في "أ": لم يذكر الحديث، وإنما قال: "إلى آخر الحديث المشهور وهو محتو على أحكام كثيرة".

3 - رواية البخاري: (من).

4 - وهي ما تم لها سنة، سميت بذلك؛ لأن أمها قد محضت في الغالب، والماخض: الحامل.

5 - وهو ما تم له سنتان؛ لأن أمه قد وضعت غيره غالباً، فهي ذات لبن. ومثله بنت اللبون.

6 - ما تم لها ثلاث سنين؛ لأنها استحققت أن يطرقها الفحل، وأن يحمل عليها ويركب.

7 - ما تم لها أربع سنين؛ لأنها تجزع: إذا سقطت منها.

- فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَفِيهَا:
حِجَّتَانِ طُرُوقًا الْجَمَلِ.

- فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ
لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ: حِقَّةٌ.

- وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعُ مِنَ الْأَيْلِ فَلَيْسَ فِيهَا
صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا.

وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ

- فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ:
شَاةٌ.

- وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشِيَّةٍ
الصَّدَقَةِ (1).

1 - صورة الجمع بين المتفرق: أن يجمع ثلاثة نفر شياهم ولكل واحد أربعون شاة، فإذا لم يجمعوها كان على كل واحد شاة، وإذا جمعوها لم يجب فيها جميعا إلا شاة. - وصورة التفريق بين مجتمع: أن يكون لرجلين مائتا شاة وشاة، فيكون عليهم فيها ثلاث شياه، فيفروقونها حتى لا يكون على كل واحد منهما إلا شاة واحدة.

- وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ
(2)

- وَلَا يُخْرِجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةً وَلَا ذَاتَ عَوَارٍ (2)

- وَفِي الرَّقَّةِ (3) فِي مِائَتِي دِرْهَمٍ: رُبْعُ الْعُشْرِ.

- فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تِسْعُونَ وَمِائَةٌ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا.

- وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ الْجَدَعَةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَدَعَةٌ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ، وَيُجَعَلُ مَعَهَا شَاتَانِ إِنْ اسْتَيْسَرَتَا لَهُ، أَوْ عِشْرُونَ دِرْهَمًا.

- وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحِقَّةُ، وَعِنْدَهُ الْجَدَعَةُ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَدَعَةُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ "رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ" (4)

214- وَفِي حَدِيثِ مُعَاذٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً: تَبِيْعًا أَوْ تَبِيْعَةً» (5) وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ: مُسِنَّةً (6) (7) رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ (8)

2 - المراد: أنهما إذا خلطا ما يملكانه من المواشي فبلغت النصاب أخرجنا زكاتها كأنها لرجل واحد، وكان على كل واحد منهما بحساب ماشيته، فإذا كان لكل منهما عشرون

شاة، فإن عليهما شاة، فتؤخذ من أحدهما ويرجع على صاحبه بنصف قيمة الشاة، وهكذا.

2 - ذات العوار: قيل هي العوراء، وقيل: هي المعيبة.

3 - الرقة: الدراهم المضروبة من الفضة، جمعها: رقات ورقون.

4 - رواه البخاري (316-317).

5 - ما تم له سنة، وسمي تبيعا؛ لأنه يتبع أمه في المسرح.

6 - ما تم له سنتان، وسميت بذلك لزيادة سنها.

7 - ما تم له سنتان، وسميت بذلك لزيادة سنها.

8 - أخرجه أبو داود (1578)، والترمذي (623) وحسنه، والنسائي (5/26)، وابن ماجه (1803)، والحاكم (1/398)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

215- وَأَمَّا صَدَقَةُ الْأَثْمَانِ

فَقَدْ تَقَدَّمَ - (1) أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ مِائَتِي °
(2) دِرْهَمٍ، وَفِيهَا رُبْعُ الْعُشْرِ.

زَكَاةَ الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ

216- وَأَمَّا صَدَقَةُ الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ مِنَ الْحُبُوبِ
وَالثَّمَارِ (3)

فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ﷻ لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ
الْتَّمْرِ صَدَقَةٌ ﷻ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (4) .

وَالْوَسُقُ: سِتُّونَ صَاعًا، فَيَكُونُ النَّصَابُ لِلْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ:
ثَلَاثِمِائَةِ صَاعٍ بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ .

217- وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ﷻ فِيهَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ، أَوْ
كَانَ عَثْرِيًّا: الْعُشْرُ،

- وَفِيهَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ: نِصْفُ الْعُشْرِ ﷻ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ
(5)

1 - ليست في "ب، ط".

2 - في "ط": ماتنا.

3 - الملكية المدخرة. (نور البصائر ص 24).

4 - رواه البخاري (3/332)، ومسلم (979).

5 - رواه البخاري (3/347)، والعتري: هو الذي يشرب الماء بعروقه من غير سقي، فهو من عثر على الشيء عثوراً؛ لأنه عثر على الماء من غير عمل صاحبه.

218- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِذَا خَرَضْتُمْ فَخُذُوا (1) وَدَعُّوا أَلْتُّتْ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُّوا أَلْتُّتْ رَوَاهُ أَهْلُ أَلْسِنِ (2) .

زَكَاةَ عُرُوضِ التَّجَارَةِ

219- وَأَمَّا عُرُوضُ التَّجَارَةِ: وَهُوَ (3) كُلُّ مَا أُعِدَّ لِلْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ لِأَجْلِ الرَّبْحِ.

220- فَإِنَّهُ يُقَوَّمُ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ بِالْأَحْظِ لِلْمَسَاكِينِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِصَّةٍ (4) .

222- وَمَنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ وَمَالٌ لَا يَرْجُو وُجُودَهُ، كَالَّذِي عَلَى مَمَاطِلٍ أَوْ مُعْسِرٍ لَا وَقَاءَ لَهُ: فَلَا زَكَاةَ فِيهِ (5) .

223- وَإِلَّا فَفِيهِ الزَّكَاةُ .

1 - ليست في "ب، ط".

2 - أخرجه أبو داود (1605)، والترمذي (643)، والنسائي (5/42)، وابن خبان (موارد 498)، والحاكم (1/402)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، قال في التلخيص: رواه أحمد وأصحاب السنن الثلاث وابن خبان والحاكم من حديث ابن أبي حثمة، وفي إسناده عبد الرحمن بن مسعود بن دينار الراوي عن سهل، قال البزار: وقد تفرد به، وقال ابن القطان: لا يعرف حاله، قال الحاكم: وله شاهد رواه البزار من طريق ابن لهيعة. وله شاهد بإسناد متفق على صحته أن عمر بن الخطاب أمر به. والمراد بالحديث: أن على جباه الزكاة الذين يعينهم الإمام أن يتركوا لأصحاب الزرع والثمار ثلث الزكاة أو ربعها حسب المصلحة ليفرقوه بأنفسهم على أقاربهم وجيرانهم ونحوهم.

3 - في "ط": وهي.

4 - قال الشيخ: الصحيح جواز دفع زكاة العروض من العروض؛ لأن الزكاة مواساة، فلا يكفلها من غير ماله، كما أن الصحيح جواز إخراج القيمة في الزكاة إذا كان في ذلك مصلحة للجهة المخرج عليها. وأن العقارات المعدة للكراء إذا لم تجب الزكاة في أقيامها، فإنها تجب في أجرتها وربعها في الحال، ولا يشترط أن يحول الحول على الأجرة، بل تجعل كريح التجارة ونتاج السائمة. (المختارات الجليلة ص 56). كما بين الشيخ: أن بيت الإنسان وعقاره الذي يقتنيه والفرش والأواني التي يستعملها والحيوانات -غير الإبل والبقر والغنم- فلا زكاة فيها إلا إذا كانت للتجارة فتزكى زكاة عروض. (نور البصائر ص 25).

5 - قرر الشيخ: أن الزكاة في مثل هذه الأموال لا تجب إلا إذا قبضها وحال عليها الحول بعد قبضها. (المختارات الجليلة ص 55).

224- وَيَجِبُ الْإِخْرَاجُ مِنْ وَسْطِ الْمَالِ.

225- وَلَا يُجْزَى مِنَ الْأَدْوَانِ .

226- وَلَا يَلْزَمُ الْخِيَارُ ⁽¹⁾ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهُ.

227- وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: ۞ فِي الرَّكَازِ

الْخُمْسُ ۞ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ⁽²⁾ .

107 بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

228- عَنْ ⁽³⁾ ابْنِ عُمَرَ قَالَ:

- ۞ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ۞ زَكَاةَ الْفِطْرِ:

- صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ،

- عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ

مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

- وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ ۞

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ⁽⁴⁾ .

229- وَتَجِبُ:

1- لِنَفْسِهِ، وَلِمَنْ ⁽⁵⁾ تَلَزَمَهُ مُؤَنَّهُ.

1 - الخيار: الأعلى والأجود.

2 - أخرجه البخاري (3/364)، ومسلم (1710). الركاز: هو الكنز الجاهلي يوجد في بطن الأرض، فالركاز خاص بما يكون مدفوناً.

3 - في "أ": وعن.

4 - أخرجه البخاري (3/367)، ومسلم (984، 986).

5 - في "ب، ط": عن نفسه وعمن.

- 2- إِذَا كَانَ ذَلِكَ فَاصِلًا عَنْ قُوتِ يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ.
- 3- صَاعٌ ⁽¹⁾ مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ أَقِطٍ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ بُرٍّ.
- 230- وَالْأَفْضَلُ فِيهَا: الْأَنْفَعُ ⁽²⁾ .

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ ⁽³⁾ .

233- وَقَالَ : ﷺ سَبَعَةُ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ ⁽⁴⁾ بِالْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ، اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ،

- وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ،

1 - في "ب، ط": صاعا.

2 - قال الشيخ: الصحيح أنه لا يجزئ إخراج الفطرة إذا لم تكن تقنات في البلد والمحل الذي تخرج فيه، كما أنه يجزئ من الحبوب والثمار غير الأصناف الخمسة، إذا كانت تقنات في المحل الذي تخرج فيه. [المختارات الجلية ص 57].

3 - رواه أبو داود (1609)، وابن ماجه (1827)، والحاكم (1/409)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه.

4 - في "ب، ط": معلق قلبه.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (5) .

بَابُ أَهْلِ الزَّكَاةِ وَمَنْ تُدْفَعُ لَهُ

234- لَا تُدْفَعُ الزَّكَاةُ إِلَّا لِلْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ (2) الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (3) [التَّوْبَةِ: 60] .

235- وَيَجُوزُ إِلاَقْتِصَارُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ;

لِقَوْلِهِ ﴿ لِمَعَاذٍ ﴾ (4) ﴿ وَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِدَلِكِ ﴾ (5) فَأَعْلَمُهُمْ: أَنَّ اللَّهَ إِفْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤَخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرَدَّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ ﴿ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ﴾ (6) .

236- وَلَا تَحِلُّ الزَّكَاةُ:

2- وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ (7)

5 - رواه البخاري (2/143)، ومسلم (1031). ومناسبة ذكر الشيخ للحديث: أن فيه الترغيب في الصدقة والإسرار بها.

2 - في "ب، ط": إلا للثمانية.

3 - في "ب، ط": إلا للثمانية.

4 - ليست في "أ".

5 - في "أ، ب": أطاعوا لك لذلك.

6 - أخرجه البخاري (3/357)، ومسلم (19).

7 - في "أ": ولا تحل الزكاة لغني مكتسب.

3- وَلَا لِأَلِ مُحَمَّدٍ، وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَمَوَالِيهِمْ،

4- وَلَا لِمَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ تَفَقُّهُ حَالٍ ⁽¹⁾ جَرَيَانِهَا،

5- وَلَا لِكَافِرٍ.

237- فَأَمَّا صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ فَيَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى هَؤُلَاءِ

وَعَيْرِهِمْ.

238- وَلَكِنْ كَلَّمَا كَانَتْ أَنْفَعُ نَفْعًا عَامًّا أَوْ خَاصًّا فَهِيَ

أَكْمَلُ.

239- وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ﷻ مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا

فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا، فَلْيَسْتَقِلَّ أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ ﷻ رَوَاهُ مُسْلِمٌ

(2)

240- وَقَالَ لِعُمَرَ ﷻ ﷻ مَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ

غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تُبِعْهُ نَفْسَكَ ﷻ

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (3)

1 - في "ب، ط": وقت.

2 - مسلم (1041).

3 - أخرجه البخاري (3/337)، ومسلم (1045)، ومعنى (غير مشرف) أي: غير متعرض له، وحريص عليه. ومعنى (وما لا): أي: وما لا يكون كذلك، بأن لا يجيء إليك إلا ونفسك مائلة إليه، فلا تتبعه نفسك في الطلب وتركه. ينظر: (توضيح الأحكام للبسام 3/120).

كِتَابُ الصِّيَامِ

1- مُسْلِمٌ (1)

2- بَالِغٌ،

3- عَاقِلٌ،

4- قَادِرٌ عَلَى الصَّوْمِ،

5- بِرُؤْيَةٍ (2) هَلَالِهِ، أَوْ إِكْمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا (3)

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (4) . وَفِي لَفْظٍ: « قَاؤُ دُرُوا لَهُ » (5) ثَلَاثِينَ ۞
وَفِي لَفْظٍ: « فَاكْمَلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ ۞ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ
(6)

243- وَيَصَامُ بِرُؤْيَةٍ عَدَلٍ لِهَلَالِهِ (7) وَلَا يُقْبَلُ فِي بَقِيَّةِ
الشُّهُورِ إِلَّا عَدْلَانِ.

1 - ليست في "أ".

2 - في "أ": برؤيته.

3 - قرر الشيخ: أنه إذا كان ليلة الثلاثين من شعبان غيم أو قتر أنه لا يجب صيام ذلك اليوم، ولا يستحب. وقال: الصواب: أن المطالع إذا اختلفت فلكل قوم رؤيتهم، وحديث كريب عن ابن عباس صريح في ذلك. قال: وإذا قامت البينة في أثناء النهار برؤية هلال رمضان لزمهم الإمساك قولاً واحداً، واختار شيخ الإسلام: أنه لا يلزمهم قضاء ذلك اليوم، وقوله قوي جداً، مبني على أصل: وهو أن الأحكام لا تلزم إلا بعد بلوغها.. [المختارات الجليلة ص 59، 60].

4 - أخرجه البخاري (4/113)، ومسلم (1080).

5 - زيادة من "ب، ط".

6 - أخرجه البخاري (4/119)، ومسلم (1081).

7 - زيادة من: "ط".

244- وَيَجِبُ تَبْيِيهُ النَّبِيِّ لَصِيَامِ الْفَرَضِ

245- وَأَمَّا النَّفْلُ: فَيَجُوزُ بِنِيَّةٍ مِنْ النَّهَارِ.

246- وَالْمَرِيضُ الَّذِي يَتَضَرَّرُ بِالصَّوْمِ وَالْمُسَافِرُ لَهُمَا الْفِطْرُ وَالصِّيَامُ (1).

247- وَالْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ يَحْرُمُ عَلَيْهِمَا الصِّيَامُ، وَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ.

(2) فَإِنَّهُ يَفْضِي وَيَعْتِقُ رَقَبَةً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ (3)
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ (4) سِتِّينَ
مِسْكِينًا.

252- وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ ﷻ مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ
شَرِبَ فَلَيْتَمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ ﷻ مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ (5).

1 - صَوَّبَ الشَّيْخُ: أَنَّ الْمَسَافِرَ لَا يَلْزِمُهُ الصِّيَامُ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ، وَلَوْ الْيَوْمَ الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّهُ يَقْدَمُ فِيهِ قَبْلَ وَصُولِهِ لِلْإِقَامَةِ. (المختارات الجلية ص 61).

2 - قَالَ الشَّيْخُ: الصَّحِيحُ أَنَّ الْمُجَامِعَ وَالْمُجَامِعَ نَاسِيًا أَوْ مَكْرَهَا أَنَّهُ لَا فِطْرَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَكْلُ الَّذِي هُوَ أَصْلُ الْمَفْطَرَاتِ قَدْ عَفِيَ فِيهِ عَنِ النَّسَانِ، فَالْجَمَاعُ كَذَلِكَ. (المختارات الجلية ص 63).

3 - فِي "ب، ط": فِصُوم.

4 - فِي "ط": فِطْعَم.

5 - أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (4/155)، مُسْلِمٌ (1155).

253- وَقَالَ: لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ ۖ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (1) .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (2) .

255- وَقَالَ: إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفِطِرْ عَلَى تَمْرٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُفِطِرْ عَلَى مَاءٍ، فَإِنَّهُ طَهُورٌ ۖ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (3) .

256- وَقَالَ: ۖ : مَنْ لَمْ يَدَعِ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ وَالْجَهْلَ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ ۖ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (4) .

257- وَقَالَ: مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ ۖ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (5) .

258- وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ: ۖ يُكْفَرُ أَلْسِنَةَ الْمَاضِيَةِ، وَالْبَاقِيَةَ ۖ .

259- وَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ عَاشُورَاءَ؟ فَقَالَ: ۖ يُكْفَرُ أَلْسِنَةَ الْمَاضِيَةَ ۖ .

1 - أخرجه البخاري (4/198)، ومسلم (1098).

2 - أخرجه البخاري (4/139)، ومسلم (1095).

3 - رواه أحمد (4/17، 214)، وأبو داود (255)، والترمذي (658، 659)، وصححه، وابن ماجه (1699)، وابن خزيمة (2067)، وابن حبان (موارد 892، 893) والحاكم (1/432).

وقال: صحيح على شرط البخاري، والبيهقي (4/238).

4 - أخرجه البخاري (4/116، 10/473).

5 - أخرجه البخاري (4/192)، ومسلم (1147).

260- وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ ؟ فَقَالَ : ﷻ ذَاكَ يَوْمٌ
وُلِدْتُ فِيهِ، وَبُعِثْتُ فِيهِ، أَوْ أَنْزَلَ عَلَيَّ فِيهِ ﷻ رَوَاهُ مُسْلِمٌ
(1)

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (2) .

262- وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ : ﷻ أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷻ أَنْ نَصُومَ مِنْ
الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ (3) ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ
عَشْرَةَ ﷻ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ (4) .

263- وَ ﷻ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ : يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ
النَّحْرِ ﷻ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (5) .

264- وَقَالَ : ﷻ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ : أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ لِلَّهِ
ﷻ ﷻ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (6) .

265- وَقَالَ : ﷻ لَا يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِلَّا أَنْ
يَصُومَ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ ﷻ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (7) .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (8) .

1 - رواه مسلم (1162).

2 - رواه مسلم (1164).

3 - زيادة من: "ب، ط".

4 - أخرجه أحمد (5/150)، والترمذي (761)، وحسنه، والنسائي (4/223)، وابن حبان (موارد 943).

5 - أخرجه البخاري (4/239)، ومسلم (827).

6 - أخرجه مسلم (1141).

7 - أخرجه البخاري (4/232)، ومسلم (1114).

8 - أخرجه البخاري (1/92، 4/115)، ومسلم (760).

267- ۞ وَكَانَ ۞ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، وَاعْتَكَفَ أَرْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ ۞ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (1) .

268- وَقَالَ: ۞ لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ۞ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (2) .

1 - أخرجه البخاري (4/271)، ومسلم (1172)، وقد بيَّن الشيخ: أن الصحيح: عدم استحباب نية الاعتكاف لكل من دخل المسجد؛ لعدم وروده. (المختارات الجلية ص 63).
2 - أخرجه البخاري (3/70)، ومسلم (827)، وفي هامش نسخة "ب" علق قائلا: لا أدري ما مناسبة الحديث بهذا الكتاب، وهو بالكتاب التالي أنسب، وعليه جرى العلماء قديما وحديثا. اهـ. قلت: مناسبة الحديث ظاهرة، حيث ذكر رحمه الله ما يدل على مشروعية الاعتكاف في الحديث الذي قبله، والاعتكاف لا يكون إلا في المسجد، ففي ذكر هذا الحديث بيان أنه لا يجوز شد الرحل للاعتكاف لأي مسجد إلا لهذه الثلاثة. والله أعلم.

كِتَابِ الْحَجِّ حَدِيثُ جَابِرٍ فِي

صِفَةُ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ

[آلِ عِمْرَانَ: 97] (1)

270- وَالِاسْتِطَاعَةُ: أَعْظَمُ شُرُوطِهِ، وَهِيَ: مِلْكُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ، بَعْدَ صَرُورَاتِ الْإِنْسَانِ وَحَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ.

271- وَمِنْ الْإِسْتِطَاعَةِ: أَنْ يَكُونَ لِلْمَرْأَةِ مَحْرَمٌ إِذَا اخْتَجَّ

لِسَفَرٍ (2)

272- وَحَدِيثُ جَابِرٍ (3) فِي حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ يَشْتَمِلُ عَلَى

أَعْظَمِ أَحْكَامِ الْحَجِّ، وَهُوَ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (4) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -.

1- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَكَثَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحُجَّ،

ثُمَّ أَذَّنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجٌّ،

1 - فائدة: قرر الشيخ: أن العبد إذا حج بعد بلوغه وقبل حرثته أن حجته هي حجة الإسلام، ولا يلزمه إعادتها بعد حرثته، كما قرر الشيخ أن النائب في الحج لا يلزمه أن يكون من بلد المنوب عنه. [المختارات الجليلة ص 64].

2 - في "ط": "احتاجت، وفي "ب، ط": "إلى سفر.

3 - في نسخة "أ" ما نصه: وقد ذكر في الأصل المنقول منه هذا حديث جابر بكماله الذي رواه مسلم، وهو يشتمل على معظم أحكام الحج فليرجع إليه. اهـ. ولم يذكر حديث جابر، وهذا يبين أن النسخة التي بأيدينا قد نقلها الشيخ رحمه الله بخطه عن نسخة سابقة، هي أصل الكتاب.

4 - مسلم (1218). قال النووي (8/170) عن هذا الحديث: "وهو حديث عظيم، مشتمل على جمل من الفوائد، ونفائس من مهمات القواعد، وهو من أفراد مسلم، لم يروه البخاري في صحيحه، ورواه أبو داود كرواية مسلم، قال الفاضل: وقد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثروا، ووصف فيه أبو بكر بن المنذر جزءا كبيرا، وخرج فيه من الفقه مائة وثمينا وخمسين نوعا، ولو تقضى لزيد على هذا القدر قريب منه..".

فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَشْرٌ كَثِيرٌ كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتَمَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَيَعْمَلُ مِثْلَهُ (1) .

2- فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا دَا الْحُلَيْفَةَ، فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : كَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ: اغْتَسِلِي، وَاسْتَتْفِرِي (2) بِثَوْبٍ، وَأَحْرِمِي.

فِي الْمَسْجِدِ (3) ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ (4) حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ (5) أَهْلًا بِالتَّوْحِيدِ: "لَبَّيْكَ" (6) اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالتَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ."

4- وَأَهْلًا (7) النَّاسُ بِهِدَا الَّذِي يُهْلُونَ بِهِ، فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ شَيْئًا مِنْهُ،

5- وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيَّتَهُ.

6- قَالَ جَابِرٌ: لَسْنَا نَتَّوِي إِلَّا الْحَجَّ، لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ.

7- حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ،

1 - ليست في: "ب".

2 - استنفار المرأة: أن تشد على وسطها شينا، ثم تأخذ خرقة عريضة تجعلها في محل الدم، وتشدها من ورائها وقدامها ليمنع الخارج، وفي معناها: الحفاظ الآن. (توضيح الأحكام للبيسام 3/322).

3 - ليست في: "ط".

4 - اسم لناقدة النبي صلى الله عليه وسلم، وذكرت باسم العضباء والجدعاء. وقيل وهي التي هاجر عليها.

5 - البيداء: الفلاة، جمعها: بيد.

6 - لبيك: أي: إجابة لك بعد إجابة، وإقامة على طاعتك دائمة، والتثنية للتأكيد والتكثير.

7 - الإهلال: رفع الصوت بالتلبية.

8- فَطَافَ سَبْعًا (1)

9- فَرَمَلَ ثَلَاثًا (2) وَمَشَى أَرْبَعًا,

10- ثُمَّ تَفَدَّ (3) إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ فَقَرَأَ: ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ (4) [الْبَقَرَة: 125].

11- فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ, فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ.

12- وَفِي رِوَايَةٍ: "أَنَّهُ قَرَأَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (5) وَ ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ (6) "

13- ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ وَاسْتَلَمَهُ,

14- ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا,

15- فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ: ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ (7) [الْبَقَرَة: 158].

16- فَرَقَى عَلَيْهِ حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ,

17- فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ,

18- فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ, وَقَالَ: ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ, لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ, وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ

1 - في هامش "ب": ليس في مسلم "فطاف سبعا" وما بعدها يعني عنها.

2 - الرمل: الإسراع في المشي مع وقارفة الخطا.

3 - في "ب": تقدم.

4 - في "ب": تقدم.

5 - في "ب": تقدم.

6 - في "ب": تقدم.

7 - في "ب": تقدم.

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَرَ وَعُدَّهُ، وَتَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَرَمَ
الْأَحْرَابَ وَحْدَهُ ۖ ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ، قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ
مَرَّاتٍ.

22- حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ ⁽¹⁾ فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ
عَلَى الصَّفَا،

23- حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرَ طَوَافِهِ عَلَى الْمَرْوَةِ، فَقَالَ: ۖ لَوْ
أَنِّي اسْتَفْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَسُقِ الْهَدْيَ،
وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُجِلِّ
وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً .

24- ۖ فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشَمٍ، فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، أَلْغَامِنَا هَذَا، أَمْ لِأَبَدٍ؟ فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ۖ
أَصَابِعُهُ وَاحِدَةً فِي الْأُخْرَى، وَقَالَ: دَخَلْتُ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ
- مَرَّتَيْنِ - لَا، بَلْ لِأَبَدٍ أَبَدٍ .

1 - ذكر في هامش "ب": في الأصل مكان هذه الزيادة: "فنادى وهو على المروة والناس تحته" ولا أصل لها في مسلم ولا في غيره.

25- وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنْ الَيْمَنِ بُدْنِ النَّبِيِّ ⁽¹⁾ ، فَوَجَدَ فَاطِمَةَ مِمَّنْ حَلَّ، وَلَيْسَتْ ثِيَابًا ⁽²⁾ صَبِيغًا وَاکْتَحَلْتُ، صَدَقْتُ صَدَقْتُ ⁽³⁾ مَاذَا قُلْتُ حِينَ فَرَضْتُ الْحَجَّ؟" قَالَ: قُلْتُ: اَللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلٌ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُوْلُكَ. قَالَ: فَإِنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ فَلَا تَحِلُّ .

26- قَالَ: فَكَانَ جَمَاعَةُ الْهَدْيِ الَّذِي قَدِمَ بِهِ عَلَيَّ مِنْ الَيْمَنِ، وَالَّذِي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ⁽⁴⁾ مِائَةً.

27- قَالَ: فَحَلَّ النَّاسُ كُلَّهُمْ، وَقَصَّرُوا، إِلَّا النَّبِيَّ ⁽⁵⁾ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ.

28- فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ ⁽⁴⁾ تَوَجَّهُوا إِلَى مِنَى.

29- فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ.

30- وَرَكِبَ النَّبِيُّ ⁽⁵⁾ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ،

31- ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ،

32- وَأَمَرَ بِقُبَّةٍ مِّنْ شَعَرٍ تُضْرَبُ لَهُ بِنَمْرَةٍ ⁽⁵⁾ فَسَارَ رَسُوْلُ اللَّهِ ⁽⁵⁾ ، وَلَا تَشْكُ قُرَيْشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَقِفٌ عِنْدَ

1 - في المطبوع "النبي"، والمثبت من مسلم، ونسخة "ب".

2 - ليست في المطبوع، وأثبتته من مسلم.

3 - ليست هذه القطعة من الحديث المذكور في نسخة "ب" وهي في "ط".

4 - هو اليوم الثامن من ذي الحجة.

5 - موضع بجنب عرفات، وليست من عرفات.

الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، كَمَا كَانَتْ فُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. فَأَجَارَ (1) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ، فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِبِمِرَّةٍ، فَتَزَلَّ بِهَا،

33- حَتَّى إِذَا رَاغَتْ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقُصَوَاءِ فَرَجِلَتْ لَهُ،

34- فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي (2) - فَخَطَبَ النَّاسَ: وَقَالَ: ﷺ إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمِي مَوْضُوعٌ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ، وَإِنَّ أَوَّلَ دَمٍ أَضَعُ مِنْ دِمَائِنَا: دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ - كَانَ مُسْتَرْضِعًا فِي بَيْتِي سَعْدٍ فَقَتَلْتُهُ هُدَيْلُ -، وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رَبَا أَضَعُ مِنْ رَبَاتِنَا رَبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ، فَأَتَفُّوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَحَدْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ، وَاسْتَحَلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَكَرُّهُونَهُ، فَإِنْ فَعَلَنَّ ذَلِكَ فَاصْرُبُوهُنَّ صَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ. وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ: كِتَابُ اللَّهِ. وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟ قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ، وَأَدَّيْتَ، وَنَصَحْتَ، فَقَالَ بِأَضْبَعِهِ السَّبَابَةَ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُبُهَا (3) إِلَى النَّاسِ: اللَّهُمَّ إِشْهَدْ، اللَّهُمَّ إِشْهَدْ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

1 - أي: جاوز المزدلفة ولم يقف بها، بل توجه إلى عرفات.

2 - أي: وادي عرنة، بحد عرفة من الجهة الغربية، وليس من عرفة.

3 - في "ط" وكذلك في مسلم: ينكتها. وقد بين الشراح أن بعض الطرق وردت بالناء وبعضها بالناء، والناء أقرب في المعنى.

35- ثُمَّ أَذَّنَ يَلالُ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى العَصْرَ،

36- وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا.

37- ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى المَوْقِفَ،

38- فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ القُضْوَاءِ إِلَى الصَّخْرَاتِ (1) وَجَعَلَ حَبْلَ المُشَاةِ (2) بَيْنَ يَدَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ،

، وَقَدْ شَنَقَ لِلقُضْوَاءِ الزَّمَامَ (3) حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيُصِيبُ مَوْرِكَ رَجْلِهِ (4)

41- وَيَقُولُ بِيَدِهِ اليُمْنَى: أَيُّهَا النَّاسُ، السَّكِينَةَ، السَّكِينَةَ ۞ كَلَّمَا أَتَى حَبْلًا (5) مِنَ الجِبَالِ أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى تَضَعَدَ،

42- حَتَّى أَتَى المُرْدَلِقَةَ،

43- فَصَلَّى بِهَا المَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَدَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ

44- وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا،

1 - هي صخرات ملتصقة بالأرض، تقع خلف جبل عرفات، فهي عنه شرقاً، فالواقف عندها يستقبل الجبل (جبل الإل) الذي يسميه العامة (جبل الرحمة) والقبله معا.

2 - جبل المشاة بالحاء، هو الطريق الذي يسلكه المشاة، ويكون هذا الجبل أمام الواقف على الصخرات وبين يديه.

3 - شناق: ضم وضيق، والزمام: هو الخيط الذي يشد إلى الحلقة التي في أنف البعير ليقاد به ويمنع به.

4 - المورك: الموضع من الرجل يجعل عليها الراكب رجليه. والرجل: ما يوضع على ظهر البعير للركوب.

5 - الحبل: بالحاء، التل اللطيف من الرمل الضخم.

45- ثُمَّ اصْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ (1)

52- وَأَزْدَفَ الْفَضْلَ بْنَ الْعَبَّاسِ.... حَتَّى أَتَى بَطْنَ
مُحَسَّرٍ (2) فَحَرَكَ قَلِيلًا،

53- ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى
الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى،

54- حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ (3) فَرَمَاهَا
بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ (4)

55- يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا،

1 - صوب الشيخ: أنه لا يجوز الدفع من مزدلفة قبل الفجر، إلا لأهل العذر، فيرخص لهم قبيل الفجر. (المختارات الجلية ص 65).

2 - مُحَسَّرٌ: واد يقع بين مزدلفة ومنى، أسرع النبي صلى الله عليه وسلم فيه، فكان الإسراع سُنَّةً.

3 - كانت عند الجمرة الكبرى -جمرة العقبة- شجرة، لكنها أزيلت قديماً.

4 - بَيْنَ الشَّيْخِ: أن الصواب: أن الرامي يستقبل الجمرة وقت الرمي؛ لفعل النبي صلى الله عليه وسلم فيجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه في جمرة العقبة والوسطى،

والبيت عن يمينه ومنى عن يساره في الجمرة الصغرى. (المختارات الجلية ص 66).

فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ (1)

63- فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ،

64- فَآتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، يَسْفُونَ عَلَى رَمْرَمٍ، فَقَالَ:
 ﴿ إِنزِعُوا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى
 سِقَايَتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ، فَنَاوَلُوهُ دَلْوًا فَشَرِبَ مِنْهُ ﴾ رَوَاهُ
 مُسْلِمٌ (2) .

273- وَكَانَ ﴿ يَفْعَلُ الْمَنَاسِكَ، وَيَقُولُ لِلنَّاسِ: ﴿ خُذُوا
 عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ ﴾ (3) .

- فَأَكْمَلُ مَا يَكُونُ مِنَ الْحَجِّ: الْإِقْتِدَاءُ بِالنَّبِيِّ ﴿ فِيهِ
 وَأَصْحَابِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

أَزْكَانُ الْحَجِّ وَوَاجِبَاتُهُ

1 - رد الشيخ على الفائلين بجواز تأخير طواف الإفاضة عن أيام منى [المختارات الجليلة ص 65].

2 - أخرجه مسلم (1218). وقد اختصره الشيخ هنا.

3 - رواه أحمد (3/318، 332، 337، 367)، ومسلم (1297)، وغيرهما.

274- وَلَوْ اِفْتَصَرَ الْحَاجُّ عَلَى:

أ- الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي هِيَ:

1- الْإِحْرَامُ،

2- وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ،

3- وَالطَّوَافُ،

4- وَالسَّعْيُ.

ب- وَالْوَاجِبَاتِ الَّتِي هِيَ:

1- الْإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْمَاتِ،

2- وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ إِلَى الْعُرُوبِ،

3- وَالْمَبِيتُ لَيْلَةَ النَّحْرِ بِمُزْدَلِفَةَ (1)

4- وَلَيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بِمَنَى،

5- وَرَمْيُ الْجِمَارِ،

6- وَالْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ (2) لِأَجْزَأَهُ ذَلِكَ.

275- وَالْفَرْقُ بَيْنَ تَرْكِ الرُّكْنِ فِي الْحَجِّ وَتَرْكِ

الْوَاجِبِ:

1 - والمبيت الواجب إلى جزء من النصف الثاني من الليل. (نور البصائر ص 31).

2 - والسابع من الواجبات: طواف الوداع. (نور البصائر ص 31).

أَنْسَاكُ الْحَجِّ

276- وَيُخَيَّرُ مَنْ يُرِيدُ الْإِحْرَامَ بَيْنَ التَّمَتُّعِ - وَهُوَ أَفْضَلُ - وَالْقِرَانِ وَالْإِفْرَادِ.

277- فَالتَّمَتُّعُ هُوَ: أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَيَفْرُغُ مِنْهَا، ثُمَّ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ مِنْ عَامِهِ ،

278- وَعَلَيْهِ دَمٌ ⁽¹⁾ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

278- وَالْإِفْرَادُ هُوَ: أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا ⁽²⁾ .

279- وَالْقِرَانُ:

أ- أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا مَعًا.

ب- أَوْ يُحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ يُدْخِلُ الْحَجَّ عَلَيْهَا قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي طَوَافِهَا.

280- وَيُضْطَرُّ الْمُتَمَتِّعُ ⁽³⁾ إِلَى هَذِهِ الصِّفَةِ ⁽⁴⁾

1 - في "ط": هدي.

2 - في "ط": من الميقات مفردا.

3 - زيادة من "ب، ط".

4 - أي: الصفة الثانية للقران.

مَحْظُورَاتُ الْإِحْرَامِ

282- وَيَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ وَقْتِ إِحْرَامِهِ (1) (2)

1- حَلَقَ الشَّعْرِ،

2- وَتَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ،

3- وَلُبْسَ الْمَحِيطِ، إِنْ كَانَ رَجُلًا (3)

4- وَتَعْطِيَةَ رَأْسِهِ إِنْ كَانَ رَجُلًا،

5- وَالطَّيْبَ (4) رَجُلًا وَامْرَأَةً،

6- وَكَذَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ: قَتْلُ صَيْدِ الْبَرِّ الْوَحْشِيِّ الْمَأْكُولِ، وَالذَّلَالَةَ عَلَيْهِ، وَالْإِعَانَةَ عَلَيْهِ.

7- وَأَعْظَمُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ: الْجِمَاعُ؛ لِأَنَّهُ مُعَلَّظٌ تَحْرِيمُهُ (5) مُفْسِدٌ لِلنُّسُكِ، مُوجِبٌ لِفِدْيَةٍ بَدَلَتِهِ.

283- وَأَمَّا فِدْيَةُ الْأَدَى:

1 - في "ب، ط": ويجتنب المحرم جميع محظورات الإحرام من.

2 - صحح الشيخ: أن من فعل محظورا ناسيا فلا فدية عليه، ولو كان إزالة شعر أو طفر، بل ولو كان صيدا. [المختارات الجليلة ص 65].

3 - زيادة من: "ب، ط".

4 - في "ب، ط": ومن الطيب.

5 - في "ط": تحريمه مغلظ؟.

إِذَا غَطَّى رَأْسَهُ، أَوْ لَبَسَ الْمَخِيطَ، أَوْ غَطَّتْ الْمَرْأَةُ
وَجْهَهَا، أَوْ لَبَسَتْ الْقُفَّازِينَ، أَوْ اسْتَعْمَلَا الطَّيْبَ، فَيُخَيَّرُ بَيْنَ:

- 1- صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ،
- 2- أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ،
- 3- أَوْ ذَبْحِ شَاةٍ.

284- وَإِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ خَيْرٌ بَيْنَ:

- 1- ذَبْحِ مِثْلِهِ - إِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعَمِ.
- 2- وَبَيْنَ تَقْوِيمِ الْمِثْلِ بِمَحَلِّ الْإِثْلَافِ، فَيَشْتَرِي بِهِ طَعَامًا
فَيُطْعِمُهُ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ بُرٌّ، أَوْ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ،
- 3- أَوْ يَصُومُ عَنْ إِطْعَامِ كُلِّ مِسْكِينٍ يَوْمًا.

285- وَأَمَّا دَمُ الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ

فَيَجِبُ فِيهِمَا مَا يُجْزَى فِي الْأُصْحِيَّةِ.

- 286- فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ: ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ،
وَيَجُوزُ أَنْ يَصُومَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ عَنْهَا ⁽¹⁾ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ.

287- وَكَذَلِكَ حُكْمُ:

- أ- مَنْ تَرَكَ وَاجِبًا،
- ب- أَوْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ لِمُبَاشَرَةٍ.

1 - في "ط": منها.

288- وَكُلُّ هَدْيٍ أَوْ إِطْعَامٍ يَتَعَلَّقُ بِحَرَمٍ أَوْ إِحْرَامٍ:
فَلِمَسَاكِينٍ

الْحَرَمِ مِنْ مُقِيمٍ وَأُفْقِيٍّ.

289- وَيُجْزَى الصَّوْمُ بِكُلِّ مَكَانٍ.

290- وَدَمُ النَّسْكِ -كَالْمُنْعَةِ وَالْقِرَانِ- وَالْهَدْيِ،
الْمُسْتَحَبُّ:

أَنْ ⁽¹⁾ يَأْكُلُ مِنْهُ وَيُهْدِي وَيَتَصَدَّقُ.

291- وَالِدَّمُ الْوَاجِبُ لِفِعْلِ الْمَحْظُورِ، أَوْ تَرْكِ الْوَاجِبِ
-وَيُسَمَّى دَمَ جُبْرَانَ- لَا يَأْكُلُ مِنْهُ شَيْئًا، بَلْ يَتَصَدَّقُ
بِجَمِيعِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى الْكَفَّارَاتِ.

شُرُوطُ الطَّوَافِ

292- وَشُرُوطُ الطَّوَافِ مُطْلَقًا:

1- النِّيَّةُ،

2- وَالْإِبْتِدَاءُ ⁽²⁾ بِهِ مِنَ الْحَجْرِ،

1 - زيادة من: "ب، ط".

2 - في "ب، ط": "وأن يبدأ".

- وَيُسَنُّ (1) أَنْ يَسْتَلِمَهُ وَيُقَبِّلَهُ،
 - فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَشَارَ إِلَيْهِ،
 - وَيَقُولُ عِنْدَ ذَلِكَ: بِسْمِ اللَّهِ (2) اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ إِيْمَانًا
 بِكَ، وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ
 مُحَمَّدٍ ﷺ .

3- وَأَنْ يَجْعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ.

4- وَيُكْمَلُ الْأَشْوَاطَ السَّبْعَةَ.

5- وَأَنْ يَتَطَهَّرَ مِنْ الْحَدَثِ وَالْحَبَثِ.

293- وَالطَّهَارَةُ فِي سَائِرِ الْأَنْسَاكِ -غَيْرِ الطَّوَافِ- سُنَّةٌ
 غَيْرُ وَاجِبَةٍ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: ﷻ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ، إِلَّا أَنْ
 اللَّهُ أَبَاحَ فِيهِ الْكَلَامَ ﷻ (3) .

294- وَسُنَّ (4)

1 - في "ب": وسن له. وفي "ط": بسن له.

2 - زيادة من "ب، ط".

3 - رواه الترمذي (960)، والنسائي (5/222)، والحاكم (2/266)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، وصححه الحافظ ابن حجر في التلخيص (1/138)، ونقل تصحيحه عن ابن السكن وابن خزيمة وابن حبان. وصححه الألباني (الإرواء برقم 121).

4 - في "ب": وسن، وفي "ط": وسن له.

2- وَأَنْ يَزُمَلَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَشْوَاطِ الْأُولِ (1) مِنْهُ،
وَيَمْشِي فِي الْبَاقِي.

295- وَكُلُّ طَوَافٍ سِوَى هَذَا لَا يُسَنُّ فِيهِ رَمَلٌ وَلَا
إِضْطِبَاعٌ.

شُرُوطُ السَّعْيِ

296- وَشُرُوطُ السَّعْيِ:

1- النِّيَّةُ،

2- وَتَكْمِيلُ السَّبْعَةِ،

3- وَالْإِبْتِدَاءُ مِنَ الصَّفَا.

297- وَالْمَشْرُوعُ: أَنْ يُكْتَبَرَ الْإِنْسَانُ فِي طَوَافِهِ

وَسَعْيِهِ وَجَمِيعِ مَنَاسِكِهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَدُعَائِهِ;

لِقَوْلِهِ ﷻ إِنَّمَا جُعِلَ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ،
وَرَمَى الْجِمَارِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ ﷻ (2).

298- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيَّ

رَسُولِهِ مَكَّةَ - قَامَ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ
قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَن مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَطَ عَلَيْهَا رَسُولُهُ

1 - في "ط": الأوتل.

2 - أخرجه أحمد (6/64، 75، 139)، وأبو داود (1888)، والترمذي (902) وصححه، والدارمي (2/50).

- (1) وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّمَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي:
- فَلَا يَتَفَرُّ صَيْدَهَا.
- وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا.
- وَلَا تَحِلُّ سَاقِطُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ.
- وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ.
- فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا، فَقَالَ: إِلَّا الْإِذْخِرَ ۖ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (2).
- 299- وَقَالَ: ۖ الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرِ ۖ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (3).

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (4).

بَابُ الْهَدْيِ وَالْأُضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ

301- تَقَدَّمَ مَا يَجِبُ مِنَ الْهَدْيِ، وَمَا سِوَاهُ سُنَّةٌ، وَكَذَلِكَ الْأُضْحِيَّةُ

1 - في "ط": حلت.
 2 - أخرجه البخاري (1/197، 4/41، 8/20)، ومسلم (1354)، ومعنى لا يختلى: أي لا يحصد. والإذخر: واحده إذخرة، وهو شجر صغار، عروقه تمضي في الأرض، وقضبانها دقاق، ورائحته طيبة. يسدون به خلل اللين في القبور، ويجعلونه تحت الطين وفوق الخشب عند تسقيف البيوت؛ ليسد الخلل ويمسك الطين فلا يسقط.
 3 - أخرجه البخاري (4/81، 6/279، 12/41)، ومسلم (1370)، وغير: جبل أسود بحمرة، مستطيل من الشرق إلى الغرب، يشرف على المدينة النبوية من الجنوب، ويسفحه الشمالي وادي العقيق الذي فيه بئر عروة بن الزبير. و"نور": جبل صغير مستدير أحمر يقع شمال المدينة، وموقعه: خلف جبل أحد، وعليه فجيل أحد من الحرم.
 4 - أخرجه البخاري (6/355)، ومسلم (1199). والعقور: هو العادي الذي تغلبت فيه صفة السباع، فصار كثير العض والجرح للناس والحيوان.

و الْعَقِيقَةُ

302- وَلَا يُجْزَى فِيهَا إِلَّا:

1- الْجَدْعُ مِنَ الصَّانِ، وَهُوَ: مَا تَمَّ لَهُ نِصْفُ سَنَةٍ.

2- وَالثَّنِيُّ.

- مِنْ الْإِيلِ: مَا لَهُ خَمْسُ سِنِينَ.

- وَمِنْ الْبَقْرِ: مَا لَهُ سَنَتَانِ.

- وَمِنْ الْمَعْرِ: مَا لَهُ سَنَةٌ.

أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَصَاحِيِّ (1)

الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا،

وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا،

وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا،

وَالْكَبِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي ۖ صَحِيحٌ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (2).

304- وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ كَرِيمَةً، كَامِلَةَ الصِّفَاتِ (3)

وَكَلَّمَا

1 - ففي "ب، ط": الضحايا.

2 - رواه مالك (2/482)، وأحمد (4/289)، وأبو داود (2802)، والترمذي (1497) وصححه، وابن ماجه (3144)، وابن حبان (موارد 1046)، والنسائي (7/ 215)، وصححه الحاكم (4/223)، وقال الحافظ ابن حجر (في التهذيب 4/182): صحيح، أخرجه أصحاب السنن بأسانيد صحيحة، وحسنه أحمد بن حنبل، فقال: ما أحسنه من حديث..". قوله: (الكبيرة) هكذا ورد أيضا في بلوغ المرام (ط السبل 4/191)، والذي ورد في الكتب السابقة وغيرها (الكسير، الكسيرة، الكسراء)، وفي أكثر الروايات: (العجفاء)، ووجدت في مسند الشاميين (1/277) في حديث عتبة بن عبد السلمي: والكسراء: الكبيرة. ومعنى لا تنقي: أي: لا تنقي فيها، والنقي بكسر النون: هو مخ العظم، جمعه: أنقاء.

3 - قرر الشيخ: أن عشاء الأذن والقرن تجزئ، إذا لم يبلغ العصب منها أن يجرحها جرحا تكون به معيبة أو مريضة. (المختارات الجليلة ص 67).

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (1) .

306- وَتُسَنُّ الْعَقِيقَةُ فِي حَقِّ الْأَبِ،

307- عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاهٌ.

308- قَالَ : ﷻ كُلُّ غُلَامٍ مُزْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ، تُدْبَحُ عِنْدَ

يَوْمِ سَابِعِهِ، وَيُحْلَقُ (2) وَيُسَمَّى ﷻ صَحِيحٌ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (3)

309- وَيَأْكُلُ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ، وَيُهْدِي، وَيَتَصَدَّقُ.

310- وَلَا يُعْطَى الْجَازِرَ أَجْرَتَهُ مِنْهَا (4) بَلْ يُعْطِيهِ هَدِيَّةً

أَوْ صَدَقَةً.

1 - أخرجه مسلم (1318).

2 - في "ط": ويحلق رأسه.

3 - أخرجه أحمد (5/12)، وأبو داود (2838)، والترمذي (1522) وصححه، والنسائي (7/166)، وابن ماجه (1365)، والحاكم (4/237).

4 - زيادة من: "ب، ط".

139 كِتَابُ الْبَيْعِ

[شُرُوطُ الْبَيْعِ]

311- الْأَصْلُ فِيهِ ⁽¹⁾ الْحِلُّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ⁽²⁾ الْبَقَرَةُ: 275 .

312- فَجَمِيعُ الْأَعْيَانِ مِنْ عَقَارٍ وَحَيَوَانَ وَأَثَاثٍ وَغَيْرِهَا - يَجُوزُ إِيقَاعُ الْعُقُودِ عَلَيْهَا إِذَا تَمَّتْ شُرُوطُ الْبَيْعِ ⁽³⁾ .

313- فَمِنْ أَعْظَمِ الشُّرُوطِ:

[الشَّرْطُ الْأَوَّلُ]:

الرِّضَا: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ ⁽⁴⁾ النَّسَاء: 29 .

[الشَّرْطُ الثَّانِي]:

1 - في "ط": فيها.

2 - في "ط": فيها.

3 - قرر الشيخ: جواز بيع المصحف وشرائه، إذا لم يكن في ذلك امتهان وقلة احترام؛ لأن الحاجة داعية إلى ذلك. كما قرر أنه يجوز بيع ما فتح عنوة ولم يقسم بين الفاتحين، كأرض مصر والشام والعراق، ولو كان من غير المساكن، وتكون عند المشتري كما كانت عند البائع بخراجها، وعليه عمل المسلمين. وكذلك بيوت مكة، فإنه يصح بيعها وإجارتها.. ينظر: (المختارات الجليلة ص 69، 70).

4 - قرر الشيخ: جواز بيع المصحف وشرائه، إذا لم يكن في ذلك امتهان وقلة احترام؛ لأن الحاجة داعية إلى ذلك. كما قرر أنه يجوز بيع ما فتح عنوة ولم يقسم بين الفاتحين، كأرض مصر والشام والعراق، ولو كان من غير المساكن، وتكون عند المشتري كما كانت عند البائع بخراجها، وعليه عمل المسلمين. وكذلك بيوت مكة، فإنه يصح بيعها وإجارتها.. ينظر: (المختارات الجليلة ص 69، 70).

314- وَأَنْ لَا يَكُونَ ⁽¹⁾ فِيهَا غَرْرٌ وَجَهَالَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى رَوَاهُ مُسْلِمٌ ⁽²⁾ .

315- فَيَدْخُلُ فِيهِ:

1- بَيْعُ الْآبِقِ ⁽³⁾ وَالشَّارِدِ.

2- وَأَنْ يَقُولَ بِعُتْكَ إِحْدَى السَّلْعَتَيْنِ.

3- أَوْ بِمِقْدَارِ مَا تَبْلُغُ الْحَصَاةُ مِنَ الْأَرْضِ وَتَحْوِهِ.

4- أَوْ مَا تَحْمِلُ أُمَّتُهُ أَوْ شَجَرَتُهُ.

5- أَوْ مَا فِي بَطْنِ الْحَامِلِ ⁽⁴⁾ .

وَسِوَاءُ كَانَ الْغَرْرُ فِي التَّمَنِ أَوْ الْمُتَمَّنِ.

316- [الشَّرْطُ الثَّلَاثُ]:

وَأَنْ يَكُونَ الْعَاقِدُ مَالِكًا لِلشَّيْءِ، أَوْ مَادُونًا لَهُ فِيهِ ⁽⁵⁾ وَهُوَ بَالِغٌ رَشِيدٌ.

1 - في "ط": "إلا أن يكون.

2 - رواه مسلم (1513).

3 - الآبق: الهارب من سيده.

4 - قرر الشيخ: أن الأشياء المستترة كالمسك في فأرته، والفجل ونحوه في أرضه، إن كان ليس فيه غرر بين، فالصواب قول المجوزين لبيعه، وإن كان فيه غرر ظاهر فالصواب قول المانعين. (المختارات الجليلة ص 71).

5 - ليست في: "ب، ط"، وفيهما: "أوله عليه ولاية.

وَمِنْ شُرُوطِ الْبَيْعِ أَيضًا: أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ رَبًّا (1) عَنْ عُبَادَةَ □
 قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ □ : □ أَلْذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ
 بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ،
 وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلِ سَوَاءٍ بِسَوَاءٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ
 الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ رَادَ أَوْ
 اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرَبَى □ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (2) .

318- فَلَا يُبَاعُ مَكِيلٌ بِمَكِيلٍ مِنْ جِنْسِهِ إِلَّا بِهَدَيْنِ
 الشَّرْطَيْنِ، وَلَا مَوْزُونٌ
 بِجِنْسِهِ إِلَّا كَذَلِكَ.

319- وَإِنْ بَاعَ مَكِيلٌ بِمَكِيلٍ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، أَوْ مَوْزُونٌ
 بِمَوْزُونٍ مِنْ
 غَيْرِ جِنْسِهِ: جَازٌ (3) بِشَرْطِ التَّقَابُضِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (4) .

1 - ذكر الشيخ أن الربا ثلاثة أنواع، (ربا الفضل)، وهو المذكور في حديث عبادة، و(ربا النسبته)، وهو: بيع الأصناف الربوية بغير قبض، وأشد أنواع ربا النسبته: بيع ما في الذمة إلى أجل. و(ربا القرض) وهو أن يشترط على من يقترض منه نفعاً، فكل قرض جر نفعاً فهو ربا. (نور البصائر ص 33).
 2 - رواه مسلم (1587).
 3 - أي: جاز التفاضل في البيع.
 4 - أخرجه البخاري (4/403)، ومسلم (1542).

323- وَرَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا، بِخَرْصِهَا، فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، لِلْمُحْتَاجِ إِلَى الرُّطَبِ، وَلَا تَمَنَّ عِنْدَهُ يَشْتَرِي بِهِ، بِخَرْصِهَا ۖ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (1)

[الشَّرْطُ الْخَامِسُ]:

324- وَمِنَ الشَّرُوطِ: أَنْ لَا يَقَعَ الْعِقْدُ عَلَى مُحَرَّمٍ شَرْعًا:
1- إِمَّا لِعَيْنِهِ، كَمَا ۖ نَهَى النَّبِيُّ ۖ عَنِ بَيْعِ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ ۖ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (2).

عَنِ الْبَيْعِ عَلَى بَيْعِ الْمُسْلِمِ، وَالشِّرَاءِ عَلَى شِرَائِهِ،
وَالنَّجْشِ (3) ۖ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (4)
وَمِنْ ذَلِكَ: (5) تَهْيِئُهُ ۖ عَنِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ ذِي (6)
الرَّحِمِ فِي الرَّقِيقِ ۖ (7).

3- وَمِنْ ذَلِكَ: إِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَفْعَلُ
الْمَعْصِيَةَ بِمَا اشْتَرَاهُ، كَاشْتِرَاءِ الْجَوْزِ وَالْبَيْضِ لِلْقَمَارِ، أَوْ
السَّلَاحِ لِلْفِتْنَةِ، وَعَلَى قُطَاعِ الطَّرِيقِ.

1 - أخرجه البخاري (4/387)، ومسلم (1541). والعرايا: جمع عربة، وهي بيع الرطب في رءوس النخل خرصا بمثله من التمر كيلا، فيما دون خمسة أوسق، لمن به حاجة إلى

أكل الرطب، ولا تمن معه. (المبدع 4/140) وهي مستثناة من تحريم المزانية، ولها صور كثيرة، ذكرها ابن حجر في الفتح (4/391).

2 - أخرجه البخاري (4/424)، ومسلم (1581) بلفظ: "إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام..." الحديث.

3 - زيادة من: "ب، ط".

4 - أخرجه البخاري (353/4) ومسلم (1515) والنجش: هو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها، بل لنفع البائع، أو للإضرار بالمشتري، أو العبت.

5 - زيادة من: "ب، ط".

6 - في "ب، ط" ذوي.

7 - كقوله صلى الله عليه وسلم: "من فرق بين والده وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة" رواه أحمد (413/5) والترمذي (1301) وحسنه، والدارقطني (256)

والحاكم (55/2) وصححه.

4- وَتَهْيُئُهُ (1) عَنِ تَلْقَى الْجَلْبِ، فَقَالَ: لَا تَلْقُوا
الْجَلْبَ، فَمَنْ تَلَّقَى فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ:
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (2).

5- وَقَالَ: مَنْ عَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (3).

325- وَمِثْلُ الرَّبَا الصَّرِيحِ:

أ- التَّحِيلُ عَلَيْهِ بِالْعَيْنَةِ، بَأَنْ يَبِيعَ سِلْعَةً بِمِائَةٍ إِلَى أَجَلٍ،
ثُمَّ يَشْتَرِيهَا مِنْ مُشْتَرِيهَا بِأَقْلٍ مِنْهَا تَقْدًا، أَوْ بِالْعَكْسِ
(4).

ب- أَوْ التَّحِيلُ (5) عَلَى قَلْبِ الدَّيْنِ (6).

ج- أَوْ التَّحِيلُ عَلَى الرَّبَا بِقَرْضٍ (7) بَأَنْ يُقْرِضَهُ
وَيَشْتَرِيهِ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ، أَوْ إِعْطَاءَهُ (8) عَنْ
ذَلِكَ عَوَضًا، فَكُلُّ قَرْضٍ جَرَّ تَعْمًا فَهُوَ رَبَا.

1 - في "ب، ط" ونهى النبي.

2 - أخرجه مسلم (1519) والجلب بمعنى المجلوب، والسيد في الحديث هو البائع جالب السلعة.

3 - أخرجه مسلم (102).

4 - وهذا هو المراد بالنهي عن بيعتين في بيعة، كما قرره الشيخ. (في المختارات الجلية ص 72).

5 - في "ب، ط" بالتحيل.

6 - مثل: "أن يكون لشخص على آخر دين، فإذا حل قال له: إما أن توفي دينك أو تذهب لفلان يدينك وتوفيني، ويكون بين الدائن الأول والثاني اتفاق مسبق في أن كل واحد منهما يدين غريم صاحبه ليوفيه ثم يعيد الدين عليه مرة أخرى ليوفيه الدائن الجديد. أو يقول: اذهب إلى فلان لتستقرض منه وتوفيني، ويكون بين الدائن الأول والمقرض اتفاق أو شبه اتفاق على أن يقرض المدين، فإذا أوفى الدائن الأول قلب عليه الدين ثم أوفى المقرض ما اقترض منه، وهذه حيلة لقلب الدين بطريقة ثلاثية" اهـ. بنصه من رسالة (المداينات للشيخ ابن عثيمين ص 15).

7 - في "ب، ط" بالقرض.

8 - في "أ" إعطاؤه.

د- وَمِنْ التَّحْيِيلِ: بَيْعُ حُلِيِّ فَصَّةٍ مَعَهُ عَيْرُهُ بِفِصَّةٍ، أَوْ مُدَّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ بِدِرْهَمٍ (9).

326- و سئل النبي ﷺ عن بيع التمر بالرطب؟ فقال: أينقص إذا جف؟ قالوا: نعم، فتهدى عن ذلك رواه الخمسة (2).

رواه مسلم (3).

328- وَأَمَّا بَيْعُ مَا فِي الدَّمَةِ:

أ- فَإِنْ كَانَ عَلَى مَنْ هُوَ عَلَيْهِ جَارٍ، وَذَلِكَ بِشَرْطِ قَبْضِ عَوَضِهِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ؛ لِقَوْلِهِ : لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا، مَا لَمْ تَتَفَرَّقَا، وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ رواه الخمسة (4).

ب- وَإِنْ كَانَ عَلَى عَيْرِهِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ غَرَّرَ (5)

بَابُ بَيْعِ الْأُصُولِ وَالتَّمَارِ

9 - قال الشيخ ابن بسام في (توضيح الأحكام 30\4) إن بيع نوعي الجنس أحدهما بالآخر ومعهما أو مع أحدهما صنف آخر من غير جنسه، وهي ما يسميها الفقهاء (مد عجوة ودرهم) وهو أقسام ثلاثة: الأول: أن يكون المقصود بيع ربوي بجنسه متفاضلا، أو يضم إلى الأقل غير جنسه حيلة، فالصواب الجزم بالتحريم. الثاني: أن يكون المقصود بيع غير الربوي، كبيع شاة ذات لبن بشاة غير ذات لبن، فالصحيح الجواز، وهو مذهب مالك والشافعي. الثالث: أن يكون كلاهما مقصودا مثل: مد عجوة ودرهم بمنلهما، فهذا فيه نزاع مشهور، فأبو حنيفة يجوز، وحرمة مالك والشافعي وأحمد. اهـ.

2 - أخرجه مالك (22) والشافعي في ترتيب المسند (551) وأبو داود (3359) والترمذي (1225) وقال: حسن صحيح، والنسائي (268\7) وابن ماجه (2264) والحاكم (38\2) والبيهقي (294\5).

3 - أخرجه مسلم (1530).

4 - أخرجه أحمد (83\2، 139، 154) والدارمي (259\2) وأبو داود (3354) والترمذي (1242) والنسائي (282\7) وابن ماجه (2262) والدارقطني (81) والحاكم (44\2) وصححه، والبيهقي (284\5).

5 - في "ب، ط" لأنه من الغرر.

329- قَالَ : [مِنْ بَاعٍ تَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَّائِعِ، إِلَّا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (1) .

330- وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَشْجَارِ إِذَا كَانَ ثَمَرُهُ بَادِيًا.

331- وَمِثْلُهُ إِذَا ظَهَرَ الزَّرْعُ الَّذِي لَا يُخْصَدُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً .

332- فَإِنْ كَانَ يُخْصَدُ مِرَارًا فَلِأُصُولِ الْمُشْتَرِي، وَالْجَزَّةِ الظَّاهِرَةِ عِنْدَ الْبَيْعِ لِلْبَّائِعِ.

333- وَ [نَهَى رَسُولُ اللَّهِ [عَنْ بَيْعِ (2) الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا: نَهَى الْبَّائِعَ وَالْمُبْتَاعَ [(3) .

334- وَسُئِلَ عَنْ صَلَاحِهَا؟ فَقَالَ: [حَتَّى تَذَهَبَ عَآهَتْهُ [وَفِي لَفْظٍ : [حَتَّى تَحْمَارَ أَوْ تَصْفَارَ [(4)

335- وَ [نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَبِّ (5) حَتَّى يَشْتَدَّ [رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ (6) .

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (7) .

1 - أخرجه البخاري (5/49) ومسلم (1543) ومعنى "تؤبر" تفتح.

2 - من قوله: "بيع الثمار" إلى قوله: "بيع الحب" سقطت من: "أ".

3 - أخرجه البخاري (3/351) ومسلم (1536).

4 - أخرجه البخاري (3/351) ومسلم (1536).

5 - من قوله: "بيع الثمار" إلى قوله: "بيع الحب" سقطت من: "أ".

6 - أخرجه أحمد (3/221) وابن ماجه (2217) والحاكم (2/19) وصححه، وأبو داود (3371) والترمذي (1228) وقال: حسن غريب. وقد قرر الشيخ: أنه لا يجوز بيع الثمر قبل

بدو صلاحه، ولا الزرع قبل اشتداد حبه لملك الأرض والأصل: لأن الحديث عام والعلة عامة. وأما بيعه مع الأرض والشجر فإنه يدخل بالتبعية؛ لوقوع العقد على الأمرين.

[المختارات الجليلة ص 76].

7 - (1554) وقد قرر الشيخ: أن الجائحة موضوعة عن المشتري في جميع الثمار؛ لعموم العلة في الحديث. [المختارات الجليلة ص 76].

بَابُ الْخِيَارِ وَعَيْرُهُ

337- وَإِذَا وَقَعَ الْعِقْدُ صَارَ لَازِمًا، إِلَّا بِسَبَبٍ (1) مِنْ
الْأَسْبَابِ الشَّرْعِيَّةِ:

338- فَمِنْهَا: خِيَارُ الْمَجْلِسِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَبَايَعَ
الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا
جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ
فَتَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ ﷻ
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (2).

339- وَمِنْهَا: خِيَارُ الشَّرْطِ إِذَا شَرَطَ الْخِيَارَ لَهُمَا أَوْ
لِأَحَدِهِمَا

مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ (3).

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ﷻ الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا
أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا ﷻ رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ (4)

340- وَمِنْهَا: إِذَا غُبِنَ غُبْنًا يَخْرُجُ عَنِ الْعَادَةِ، إِمَّا بِنَجْشٍ،
أَوْ تَلْقَى الْجَلْبِ أَوْ غَيْرِهِمَا (5).

1 - في "ط" لسبب.

2 - أخرجه البخاري (4/332) ومسلم (1531).

3 - قرر الشيخ: صحة ثبوت خيار الشرط في الإجارة مطلقا، وفي الصرف والسلم والضمان والكفالة؛ لعدم المحذور في ذلك. ثم فصل هذه المسائل. ينظر: (المختارات الخلية ص 73).

4 - أخرجه الترمذي (1352) وصححه، وابن حبان (2353) وأحمد (2/366) وأبو داود (3594) وابن حبان (موارد 1199) والحاكم (2/49).

5 - في "ب، ط" غيرها.

341- وَمِنْهَا: خِيَارُ التَّدْلِيسِ بِأَنْ يُدَلَّسَ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي مَا يَزِيدُ بِهِ التَّمَنُّ، كَتَضْرِيَةِ اللَّبَنِ فِي صَرْعِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ.

قَالَ ۞ ۞ لَا تُصَرُّوا الْأَيْلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ فَهْوِ بَخِيرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ ۞ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي لَفْظٍ: ۞ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ۞ (1).

343- وَإِذَا اِخْتَلَفَا فِي التَّمَنِ تَخَالَفَا، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْفَسْحُ (2).

344- وَقَالَ ۞ : مَنِ أَقَالَ مُسْلِمًا بَيْعَتِهِ أَقَالَهُ اللَّهُ عَثْرَتَهُ ۞ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ (3)
بَابُ السَّلْمِ (4)

345- يَصِحُّ السَّلْمُ فِي كُلِّ مَا يَنْضَبُ بِالصِّفَةِ:
1- إِذَا ضَبَطَهُ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا التَّمَنُّ.

1 - أخرجه البخاري (4/361) ومسلم (1524) والنسرية: حبس اللبن في الصرع.
2 - وإذا اختلفا في عين المبيع فكذلك، كما قرره الشيخ في (المختارات الجلية ص 75).
3 - أخرجه أحمد (2/252) وأبو داود (3460) وابن ماجه (2199) وابن حبان (موارد 1103، 1104) والحاكم (2/45) وقال: صحيح على شرط الشيخين، والبيهقي (6/27) والإقالة: رفع العقد، وإلغاء حكمه وأثاره بتراضي الطرفين.
4 - السلم لغة: الإعطاء، واصطلاحا: بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا.

2- وَذَكَرَ أَجَلَهُ.

3- وَأَعْطَاهُ التَّمَنَ قَبْلَ التَّفْرِقِ.

(1)

346- وَقَالَ ۞ ۞ مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا
أَدَّاهَا اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ ۞ رَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ (2)

بَابُ الرِّهْنِ وَالضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ

347- وَهَذِهِ وَتَائِقُ بِالْحُقُوقِ الثَّابِتَةِ.

348- فِ الرِّهْنِ (3) يَصِحُّ بِكُلِّ عَيْنٍ يَصِحُّ بَيْعُهَا (4)

349- فَتَبَقَى أَمَانَةٌ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ (5) لَا يَضْمَنُهَا، إِلَّا إِنْ
تَعَدَّى أَوْ فَرَّطَ، كَسَائِرِ الْأَمَانَاتِ.

350- فَإِنْ حَصَلَ الْوَفَاءُ التَّامُّ انْقَضَ الرِّهْنُ.

351- وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ، وَطَلَبَ صَاحِبُ الْحَقِّ بَيْعَ الرِّهْنِ،
وَجَبَ بَيْعُهُ وَالْوَفَاءُ مِنْ تَمَنِيهِ، وَمَا بَقِيَ مِنَ التَّمَنِ بَعْدَ

1 - أخرجه البخاري (4/428) ومسلم (1604) والسلف والسلم بمعنى واحد.

2 - أخرجه البخاري (5/53).

3 - الرهن لغة: الثبوت، واصطلاحاً: توثيق دين بعين، يمكن استيفاء الدين منها أو من ثمنها.

4 - قرر الشيخ: أن الرهن يجوز في كل عين ودين ومنفعة، وأنه إذا رضي الراهن بشيء من ذلك أن الحق له، فيلزم ما تراضيا عليه. [المختارات الجليلة ص 80].

5 - الراهن: دافع الرهن وهو المدين، والمرتهن: أخذ الرهن، وهو الدائن.

وَقَاءِ الْحَقِّ فَلِرَبِّهِ، وَإِنْ بَقِيَ مِنَ الدَّيْنِ شَيْءٌ يَبْقَى دَيْنًا
مُرْسَلًا بِلَا رَهْنٍ.

352- وَإِنْ أَتَّفَعَ الرَّهْنُ أَحَدُ فَعَلَيْهِ صَمَائُهُ يَكُونُ رَهْنًا

(1)

353- وَتَمَاؤُهُ تَبِعُ لَهُ، وَمُؤْتَتُهُ عَلَى رَبِّهِ.

354- وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْآخِرِ، أَوْ بِإِذْنِ
السَّارِعِ فِي قَوْلِهِ : «الظُّهُرُ يُرَكَّبُ بِتَفَقُّهِ إِذَا كَانَ
مَرْهُونًا، وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِتَفَقُّهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى
الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (2).

355- وَالصَّمَانُ أَنْ يَصْمَنَ الْحَقَّ عَنْ (3) الَّذِي عَلَيْهِ.

أَنْ يَلْتَزِمَ بِإِحْضَارِ بَدَنِ الْخَصْمِ (4).

357- قَالَ : «الزَّعِيمُ غَارِمٌ» (5).

358- فَكُلُّ مِنْهُمَا صَامِنٌ (6) إِلَّا:

1- إِنْ قَامَ بِمَا اِلْتَزَمَ بِهِ،

1 - قرر الشيخ: أن عتق الراهن للعين المرهونة لا يحل ولا ينفذ، سواء كان موسرا أو معسرا. [المختارات الجليلة ص 81].

2 - (5/143).

3 - ليست في "أ".

4 - في "أ" بدنه.

5 - رواه أبو داود (3565) والترمذي (1265) وقال: هذا حديث حسن، والزعيم: الكفيل والصمين، والغرامة: إعطاء ما تضمنه وتكفل به.

6 - قرر الشيخ: أن صاحب الحق لا يمكنه مطالبة الضامن حتى يعجز عن الاستيفاء من الغريم، إلا إذا شرط، وكان العرف أن الضامن يطالب بالحق ولو لم يتعذر، فالمؤمنون

على شروطهم. [المختارات الجليلة ص 82].

2- أَوْ أَبْرَأَهُ صَاحِبُ الْحَقِّ،

3- أَوْ بَرِيءَ الْأَصِيلِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَابُ الْحَجْرِ لِفَلْسٍ أَوْ غَيْرِهِ (1)

359- وَمَنْ لَهُ الْحَقُّ فَعَلَيْهِ أَنْ يُنْظَرَ الْمُعْسِرَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، (2) وَهَذَا مِنَ الْمِيَّاسَةِ.

363- فَالْمَلِيءُ: هُوَ الْقَادِرُ عَلَى الْوَفَاءِ، الَّذِي لَيْسَ

مُمَاطِلًا، وَيُمْكِنُ تَخْصِيْرُهُ لِمَجْلِسِ الْحُكْمِ.

364- وَإِذَا كَانَتِ الدُّيُونُ أَكْثَرَ مِنْ مَالِ الْإِنْسَانِ، وَطَلَبَ

الْغُرْمَاءَ أَوْ بَعْضَهُمْ مِنَ الْحَاكِمِ أَنْ يَحْجَرَ عَلَيْهِ: حَجَرَ عَلَيْهِ،

وَمَنْعَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي جَمِيعِ مَالِهِ، ثُمَّ يُصَفِّي مَالَهُ،

وَيُقَسِّمُهُ عَلَى الْغُرْمَاءِ بِقَدْرِ دِيُونِهِمْ (3).

365- وَلَا يُقَدِّمُ مِنْهُمْ إِلَّا:

1- صَاحِبَ الرِّهْنِ بِرَهْنِهِ.

1 - الحجر: منع الإنسان من التصرف في ماله، وهو قسمان: الأول: حجر لحظ غير المحجور عليه، كالحجر على مفلس لحق الغرماء، وعلى مريض بما زاد على الثلث. الثاني: حجر لحظ النفس، وهو الحجر على المجنون والصغير والسفيه.

2 - أخرجه البخاري (464\4) ومسلم (1564).

3 - قرر الشيخ: أن المفلس إذا لم يعلم غرماؤه بفلسه، ولم يحجروا عليه، وتصرف تصرفا بضرهم، وأعطى بعضا وحرم آخرين: أن تصرفه ليس بنافذ؛ لأنه ظلم. [المختارات الجلية ص 85].

2- وَقَالَ ۞ ۞ مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ ۞ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (1) .

367- وَعَلَيْهِ: أَلَّا يَفْرَبَ مَالَهُمْ إِلَّا بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ مِنْ: حِفْظِهِ، وَالتَّصَرُّفِ النَّافِعِ لَهُمْ، وَصَرْفِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْهُ (2) .

368- وَوَلِيُّهُمْ: أَبُوهُمْ الرَّشِيدُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ: جَعَلَ الْحَاكِمُ الْوَكَالَةَ (3) لِأَشْفَقَ مَنْ يَجِدُهُ (4) مِنْ أَقَارِبِهِ، وَأَعْرَفِهِمْ، وَأَمَنِهِمْ.

369- وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَتَعَفَّفْ، وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ: (5) وَهُوَ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرَةِ مِثْلِهِ أَوْ كِفَايَتِهِ (6) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَابُ الصُّلْحِ

1 - أخرجه البخاري (62\5) ومسلم (1559).

2 - في "ب، ط" والصرف عليهم منه ما يحتاجون إليه.

3 - في "ط" الولاية.

4 - في "ب، ط" يكون.

5 - زيادة من: "ب، ط".

6 - زيادة من: "ب، ط".

370- قَالَ النَّبِيُّ ﷺ   الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صُلْحًا (1). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (2).

371- فَإِذَا صَلَحَتْ عَنْ عَيْنٍ بَعَيْنٍ أُخْرَى أَوْ بَدَيْنِ جَارٍ.

372- وَإِنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَصَالِحُهُ عَنْهُ بَعَيْنٍ أَوْ بَدَيْنِ قَبَضَهُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ: جَائِزٌ.

373- أَوْ صَلَحَتْ عَلَى مَنْفَعَةٍ فِي عَقَارِهِ أَوْ غَيْرِهِ مَعْلُومَةٍ، أَوْ صَلَحَ عَنِ الدَّيْنِ الْمُؤَجَّلِ بِبَعْضِهِ حَالًا، أَوْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا يَعْلَمَانِ قَدْرَهُ فَصَالِحُهُ عَلَى شَيْءٍ: صَحَّ ذَلِكَ (3).

374- وَقَالَ   لَا يَمْتَعَنَّ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ عَلَى جِدَارِهِ   رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (4).

بَابُ الْوَكَالَةِ وَالشَّرِكَةِ وَالْمُسَاقَاةِ وَالْمُزَارَعَةِ

[الْوَكَالَةُ:]

375- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ   يُوَكَّلُ فِي حَوَائِجِهِ الْخَاصَّةِ، وَحَوَائِجِ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ.

1 - في "ط" قدم "أحل حراما".

2 - تقدم تخريجه في الفقرة (339).

3 - قرر الشيخ: جواز الصلح عن المؤجل ببعضه حالا، وهي مسألة (ضع وتعجل) لأنه لا دليل على المنع، ولا محذور في هذا. كما قرر صحة الصلح عن حق الشفعة والخيار.

[المختارات الجليلة ص 84، 85].

4 - أخرجه البخاري (5/11) ومسلم (1609) وقوله: "خشبه" جاءت في بعض روايات البخاري بالافراد، والأكثر بالجمع، وقال ابن عبد البر: اللفظان في الموطأ، والمعنى واحد؛

لأن المراد برواية الأفراد الجنس. (توضيح الأحكام للبسام 4/108).

376- فَهِيَ عَقْدٌ جَائِزٌ ⁽¹⁾ مِنْ الطَّرَفَيْنِ.

379- وَلَا يَتَصَرَّفُ الْوَكِيلُ فِي غَيْرِ مَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ نُطْقًا
أَوْ عُرْفًا ⁽²⁾.

يَجُوزُ التَّوَكُّلُ بِجُعْلٍ ⁽³⁾ أَوْ غَيْرِهِ
381- وَهُوَ كَسَائِرِ الْأُمْنَاءِ، لَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ إِلَّا بِالتَّعَدِّي
أَوْ التَّفْرِيطِ.

382- وَيُقْبَلُ قَوْلُهُمْ فِي عَدَمِ ذَلِكَ بِالْيَمِينِ.

383- وَمَنْ ادَّعَى الرَّدَّ مِنَ الْأُمْنَاءِ:

فَإِنْ كَانَ بِجُعْلٍ: لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ،

1 - بين الشيخ السعدي (في الإرشاد ص 145) بأن أنواع العقود من حيث اللزوم وعدمه ثلاثة: 1- عقود لازمة، وهي نوعان: أحدهما: يلزم بمجرد عقده، فلا يثبت فيه خيار مجلس ولا شرط، وقد يثبت في بعضه خيار العيب، وذلك كعقد الوقف والنكاح ونحوها. وثانيهما: عقد لازم، ولكن جعل الشارع فيه خيار المجلس والشرط، كالبيع بأنواعه، إلا أن الأصحاب لم يجعلوا خيار الشرط فيما قبضه شرط لصحته، كالسلم وبيع الربويات بعضها ببعض، وشيخ الإسلام يجوّز ذلك... وكذا الإجارة وما أشبهها من العقود، وكذا المساقاة والمزارعة على الصحيح عقود لازمة. 2- عقود جائزة: لكل من الطرفين فسخه، كالوكالة والولاية وأنواع الشركة -سوى المساقاة والمزارعة- والجماعة قبل العمل، وبعده فيه خلاف. فهذا النوع ينفسخ بموت أحدهما، واختلال تصرفه. 3- لازم من أحد الطرفين جائز في حق الآخر: كالرهن جائز في حق المرتهن لازم في حق الراهن، وكذا الضمان والكفالة، في حق المضمون له والمكفول له جائز، وفي حق الضامن والكافل لازم. اهـ. بتصرف. وللسيوطي (في الأشباه والنظائر ص 275) تفصيل جيد فانظره.
2 - قرر الشيخ: أن الوكالة لا تنفسخ إلا بعد علم التوكيل بعزله، وأن تصرفه قبل علمه نافذ صحيح. كما قرر: أنه يجوز توكيله في كل قليل وكثير، أو شراء ما شاء؛ لعدم الدليل المانع. وقرر: أنه إن قال: اقبض حقي من زيد، أنه يقبضه من ورائه، إن ظهر من مراده أنه يريد استحصال حقه بقطع النظر عن قبض منه. [المختارات ص 87].
3 - الجعل والجماعة: سيأتي بيانها في فقرة (398).

وَإِنْ كَانَ مُتَبَرِّعًا: قُبِلَ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ .
[الشَّرْكَةُ]:

384- وَقَالَ : □ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ
مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَاتَهُ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا □
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (1) .

(2)

386- وَيَكُونُ الْمُلْكُ فِيهَا وَالرِّبْحُ بِحَسَبِ مَا يَتَّفِقَانِ
عَلَيْهِ، إِذَا كَانَ جُزْءًا مُشَاعًا مَعْلُومًا (3) .

387- فَدَخَلَ فِي هَذَا:

1- شَرِكَةُ الْعَيْنَانِ وَهِيَ: أَنْ يَكُونَ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا مَالٌ
وَعَمَلٌ.

1 - رواه أبو داود (3383)، والدارقطني (303)، والحاكم (5/52) وصححه، والبيهقي (6/78)، وأقره المنذري في الترغيب (3/31)، قال الحافظ (في التلخيص 3/49): "وأعله ابن القطان بالجهل بحال سعيد بن حبان، والد أبي حبان.. لكن أعله الدارقطني بالإرسال..." ولهاتين العلتين ضعفه الألباني (الإرواء 1468).
2 - الشركة نوعان: الأول: شركة أملاك، وهي اجتماع في استحقاق مالي: إما عقار، وإما منقول، وإما منفعة، يكون ذلك مشتركاً بين اثنين فأكثر، ملكاه بطريق الشراء أو الهبة أو الإرث أو غيرها، فهذا النوع من الشركة كل واحد من الشريكين أجني في نصيب شريكه، لا يجوز له التصرف فيه إلا بإذنه. الثاني: شركة عقود: وهي اجتماع في التصرف من بيع ونحوه، وهذا القسم هو المراد هنا، فهنا ينفذ تصرف كل واحد من الشريكين، بحكم الملك في نصيبه، وبحكم الوكالة في نصيب شريكه، وقد قسمها الفقهاء إلى خمسة أقسام: 1- شركة عتّان: وهي أن يشترك اثنان فأكثر بماليهما ليعملا فيه ببدنيهما، أو يعمل أحدهما ويكون له من الربح أكثر من ربح الآخر. 2- شركة مضاربة: وهي أن يدفع شخص مالا معلوماً ليتجر فيه شخص آخر، بجزء مشاع معلوم من ربحه. 3- شركة جوه: وهي أن يشترك اثنان فأكثر بربح ما يشترطانه بدمتيهما من عروض التجارة، من غير أن يكون لهما مال، فما ربحاه فهو بينهما على ما اتفقا عليه. 4- شركة أبدان: وهي أن يشترك اثنان فأكثر فيما يكتسبان بأبدانهما من مباح، أو يشتركا فيما يتقبلانه في ذمتيهما من عمل. 5 - شركة مفاوضة: وهي أن يفوض كل منهما الآخر في كل تصرف مالي وبدني يبيعا وشراء في الذمة، وفي كل ما يثبت لهما أو عليهما، من غير أن يدخل فيه كسبا أو غرامة مالية حالية. (بتصرف) من توضيح الأحكام للبسام (4/127).
3 - قرر الشيخ: أن الشركة والمضاربة تصح ولو كان رأس المال من غير النقدين المضروبين، فإنه لا مانع منه، والحاجة داعية إليه.. وعليه يقوم رأس المال بأحد النقدين، ويُرجع إلى هذا التقويم عند المحاسبة. [المختارات الجليلة ص 88].

2- و شِرْكَةُ الْمُضَارَبَةِ بِأَنْ يَكُونَ مِنْ أَحَدِهِمَا الْمَالُ
وَمِنْ الْآخِرِ الْعَمَلُ.

3- و شِرْكَةُ الْوُجُوهِ بِمَا يَأْخُذَانِ بِوُجُوهِمَا مِنَ النَّاسِ.

4- و شِرْكَةُ الْأَبْدَانِ بِأَنْ يَشْتَرِكَا بِمَا يَكْتَسِبَانِ بِأَبْدَانِهِمَا
مِنَ الْمُبَاحَاتِ مِنْ حَشِيشٍ وَنَحْوِهِ، وَمَا يَتَقَبَّلَانِهِ مِنَ
الْأَعْمَالِ.

5- و شِرْكَةُ الْمَفَاوِضَةِ وَهِيَ الْجَامِعَةُ لِجَمِيعِ ذَلِكَ،

388- وَكُلُّهَا جَائِزَةٌ.

389- وَيُفْسِدُهَا إِذَا دَخَلَهَا الظُّلْمُ وَالْعَرَرُ لِأَحَدِهِمَا، كَأَنْ
يَكُونَ لِأَحَدِهِمَا رِبْحٌ وَقِيَّتٌ مُعَيَّنٌ، وَلِلْآخَرِ رِبْحٌ وَقِيَّتٌ آخَرَ، أَوْ
رِبْحٌ إِحْدَى ⁽¹⁾ السَّلْعَتَيْنِ، أَوْ إِحْدَى ⁽²⁾ السَّفَرَتَيْنِ، وَمَا
يُشْبِهُ ذَلِكَ.

الْمُسَاقَاةُ وَالْمُزَارَعَةُ:

390- كَمَا يُفْسِدُ ذَلِكَ الْمُسَاقَاةَ وَالْمُزَارَعَةَ.

وَقَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ: «وَكَانَ النَّاسُ يُوَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا عَلَى الْمَازِيَّاتِ، وَأَقْبَالَ الْجَدَاوِلِ، وَشَيْءٌ
مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكُ
⁽³⁾»

1 - في "أ": أحد. في الموضعين.

2 - في "أ": أحد. في الموضعين.

3 - في "ب، ط": أشياء.

هَذَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءً إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ رَجَرَ عَنْهُ (1) .
فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ: فَلَا بَأْسَ بِهِ ۖ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (2) .

و ۖ عَامَلَ النَّبِيَّ ۖ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ
تَمْرٍ أَوْ زَرْعٍ ۖ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (3) .
391- فِ الْمُسَاقَاةِ عَلَى الشَّجَرِ بِأَنْ يَدْفَعَهَا لِلْعَامِلِ،
وَيَقُومَ عَلَيْهَا، بِجُزْءٍ مُشَاعٍ مَعْلُومٍ مِنَ الثَّمَرَةِ.

393- وَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا: مَا جَرَّتِ الْعَادَةُ بِهِ (4)
وَالشَّرْطُ الَّذِي لَا جَهَالََةَ فِيهِ (5) .
394- وَلَوْ دَفَعَ دَابَّتَهُ إِلَى آخِرِ يَعْمَلُ عَلَيْهَا، وَمَا حَصَلَ
بَيْنَهُمَا: جَارَ.

بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ

395- وَهِيَ الْأَرْضُ الْبَائِرَةُ الَّتِي لَا يُعْلَمُ لَهَا مَالِكٌ.

1 - زيادة من: "ب، ط".

2 - أخرجه مسلم (1547). والماذبانان: بكسر الذال، وحكى عياض فتحها: جمع ماذبة، وهي ما نبت على حافة النهر ومسابل المياه، وليست الكلمة عربية. و (أقبال الجداول):
أوائل المسابل ورءوسها.

3 - أخرجه البخاري (5/10)، ومسلم (1551).

4 - قرر الشيخ: أن المساقاة والمزارعة عقدان لازمان. [المختارات الجليلة ص 88].

5 - زيادة من: "ب، ط".

396- فَمَنْ أَحْيَاهَا بِحَائِطٍ، أَوْ حَفْرٍ بِنُورٍ، أَوْ إِجْرَاءِ مَاءٍ إِلَيْهَا، أَوْ مَنَعَ مَا لَا تُزْرَعُ مَعَهُ: مَلَكَهَا بِجَمِيعِ مَا فِيهَا، إِلَّا الْمَعَادِينَ الظَّاهِرَةَ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (1).

397- وَإِذَا تَحَجَّرَ مَوَاتًا: بَأَنْ أَدَارَ حَوْلَهُ أَحْجَارًا، أَوْ حَفَرَ بِنُورًا، لَمْ يَصِلْ إِلَى (2) مَائِهَا، أَوْ أَقْطَعَ أَرْضًا: فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَلَا يَمْلِكُهَا حَتَّى يُحْيِيَهَا بِمَا تَقَدَّمَ (3).

بَابُ الْجَعَالَةِ وَالْإِجَارَةِ

398- وَهَمًّا: جَعَلَ مَالٍ مَعْلُومٍ لِمَنْ يَعْمَلُ لَهُ عَمَلًا مَعْلُومًا، أَوْ مَجْهُولًا فِي الْجَعَالَةِ، وَمَعْلُومًا فِي الْإِجَارَةِ، أَوْ عَلَى مَنْفَعَةٍ فِي الدَّمَّةِ.

399- فَمَنْ فَعَلَ مَا جُعِلَ عَلَيْهِ فِيهِمَا: اسْتَحَقَّ الْعِوَضَ، وَإِلَّا فَلَا (4).

1 - أخرجه البخاري (5/18)، وهذا لفظه: "من أعمار أو عمّر أرضاً.." واللفظ الذي ذكره المؤلف رواه أبو داود (3073) وغيره، عن سعيد بن زيد وغيره.

2 - زيادة من: "ب، ط".

3 - ويمنع من التحجر الذي لا ينتفع به ويمنعها من الغير. ومن سبق إلى شيء من المباحات كالأراضي، والخطب، والجلوس في المساجد، وسكنى الأوقاف التي لا تحتاج إلى ناظر، فهو أحق به من غيره. (نور البصائر ص 39).

4 - قرر الشيخ: أن فسخ الجعالة إذا كان من الجاعل كان للعامل حصته من المسمى لا من أجرة المثل. (المختارات الجليلة ص 95).

401- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا ⁽¹⁾ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أُعْطِيَ بِي ثُمَّ عَدَرَ،
وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى
مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ ⁽²⁾ رَوَاهُ مُسْلِمٌ

402- وَالْجَعَالَةُ أَوْسَعُ مِنَ الْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّهَا تَجُوزُ عَلَى
أَعْمَالِ الْقُرْبِ؛ وَلِأَنَّ الْعَمَلَ فِيهَا يَكُونُ مَعْلُومًا وَمَجْهُولًا
⁽³⁾ وَلِأَنَّهَا عَقْدٌ جَائِزٌ، بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ ⁽⁴⁾.

403- وَتَجُوزُ إِجَارَةُ الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ لِمَنْ ⁽⁵⁾ يَقُومُ
مَقَامَهُ، لَا بِأَكْثَرِ مِنْهُ صَرَرًا.

404- وَلَا ضَمَانَ فِيهِمَا، بِدُونِ تَعَدُّ وَلَا تَفْرِيطٍ ⁽⁶⁾.

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. ⁽⁷⁾

بَابُ اللَّقْطَةِ وَاللَّقِيطِ

1 - في "ب، ط": قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

2 - أخرجه البخاري (4/417)، وقد تابع المصنف ابن حجر في بلوغ المرام حيث عزاه لمسلم، ولم أجد في مسلم.

3 - في "ب، ط": "أو مجهولاً.

4 - فالإجارة عقد لازم.

5 - في "ب، ط": "على من.

6 - قرر الشيخ: أن الأجير إذا عمل لغيره عملاً بصناعة أو حمل شيء، ثم تلف ذلك المصنوع أو المحمول بغير تفريط وتعد من الأجير: أن له من الأجر بقدر عمله، ولو لم يسلمه إلى ربه. [المختارات الجلية ص 89].

7 - أخرجه ابن ماجه (2443)، والبيهقي (6/121)، قال المنذري في الترغيب (3/58): "وبالجملة فهذا المتن مع غرابته يكتسب بكثرة طرقه قوة، والله أعلم" وذكر نحوه المناوي في فيض القدير، وصححه الألباني (الإرواء 1498).

406- وَهِيَ عَلَى ⁽¹⁾ ثَلَاثَةٍ أَضْرِبٍ: أَحَدُهَا: مَا تُقْلُ قِيمَتُهُ، كَالسَّوْطِ وَالرَّغِيفِ وَنَحْوِهِمَا، فَيُמَلَكُ بِهَا تَعْرِيفٍ. **وَالثَّانِي:** الصَّوَالُ الَّتِي تَمْتَنِعُ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ، كَالْإِبِلِ، فَلَا تُمَلَكُ بِالِاتِّقَاطِ مُطْلَقًا. **وَالثَّالِثُ:** مَا سِوَى ذَلِكَ، فَيَجُوزُ اتِّقَاطُهُ، وَيَمْلِكُهُ إِذَا عَرَّفَهُ سَنَةً كَامِلَةً.

* وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى

مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ ⁽²⁾.

407- وَ اتِّقَاطُ اللَّقِيطِ وَالْقِيَامُ بِهِ: فَرَضُ كِفَايَةٍ.

408- فَإِنْ تَعَدَّرَ بَيْتُ الْمَالِ فَعَلَى مَنْ عِلْمَ بِحَالِهِ.

بَابُ الْمُسَابَقَةِ وَالْمُغَالَبَةِ

409- وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

نَوْعٌ: يَجُوزُ بِعَوْضٍ وَغَيْرِهِ، وَهِيَ: مُسَابَقَةُ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَالسَّهَامِ ⁽³⁾

1 - زيادة من: "ب، ط".

2 - أخرجه البخاري (5/91) ، ومسلم (1722).

3 - بين الشيخ السعدي (في الإرشاد ص 150): أن شيخ الإسلام اختار أنه يلحق بهذه الثلاثة ما كان في معناها، مما يقوي على طاعة الله والجهاد في سبيله والمراهنه في المسائل العلمية؛ لأن الحكمة المبيحة لأخذ العوض في الثلاثة السابقة موجودة فيما كان في معناها، وهو الراجح دليلاً. اهـ. بتصرف. كما قرر (في المختارات الجلية ص 90): جواز المسابقة على الخيل والإبل والسهام بعوض، ولو كان المتسابقان كل منهما مخرج للعوض، وأنه لا يشترط محلل، وأن القمار كله محرم إلا هذه الثلاثة؛ لرجحان مصلحتها. والحديث الذي فيه المحلل ضعفه كثير من الأمة.

يَجُوزُ بِلَا عَوْضٍ، وَلَا يَجُوزُ بِعَوْضٍ، وَهِيَ: جَمِيعُ الْمُغَالِبَاتِ
بِغَيْرِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَبِغَيْرِ النَّزْدِ وَالشَّطْرَنِجِ (1)
وَتَحْوِيهِمَا، فَتَحَرَّمَ مُطْلَقًا، وَهُوَ النَّوْعُ الثَّلَاثُ؛ لِحَدِيثٍ لَا
سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ تَصَلٍّ أَوْ حَافِرٍ (2) رَوَاهُ أَحْمَدُ
وَالثَّلَاثَةُ (3)

410- وَأَمَّا مَا سِوَاهَا: فَإِنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْقِمَارِ وَالْمَيْسِرِ.

169 بَابُ الْعَصَبِ

411- وَهُوَ الْإِسْتِيْلَاءُ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ

412- وَهُوَ مُحَرَّمٌ،

لِحَدِيثٍ: «مَنْ إِقْتَطَعَ شِبْرًا مِنْ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ اللَّهُ
بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (5).

413- وَعَلَيْهِ: رَدُّهُ لِصَاحِبِهِ، وَلَوْ عَرِمَ أَضْعَافَهُ (6).

414- وَعَلَيْهِ: تَقْضُهُ (7) وَأُجْرَتُهُ مُدَّةٌ مُقَامِهِ بِيَدِهِ،

وَصَمَانِهِ إِذَا تَلَفَ مُطْلَقًا (8)

1 - النرد: لعبة ذات صندوق وحجارة وفصين، تعتمد على الحظ، وتنقل فيها الحجارة على حسب ما يأتي به الفص [الزهر] وتعرف عند العامة بالطاوله. (المعجم الوسيط).
والشطرنج: لعبة تلعب على رقعة ذات أربعة وستين مربعاً، وتمثل دولتين متحاربتين بانتين وثلثين قطعة، تمثل الملكين والوزيرين والخيالة والقلاع والقبلة والجنود. (المعجم الوسيط).

2 - في "ب،ط": حافر أو نصل.

3 - أخرجه أحمد (2/474)، وأبو داود (2564)، والترمذي (1700)، وحسنه، والنسائي (6/226).

4 - زيادة من: "ب،ط".

5 - أخرجه البخاري (6/392)، ومسلم (1610).

6 - قرر الشيخ: أن الصواب أن الغاصب يضمن نقص المعصوب بأي حالة كان، حتى ولو كان النقص بالسعر. [المختارات الجلية ص 92].

7 - في "ب،ط": نققته.

8 - قال الشيخ عبد الرحمن السعدي (في الإرشاد ص 148): الأيدي التي تضمن النفوس والأموال ثلاث: الأولى: يد متعدية، وضابطها: كل من وضع يده على مال غيره ظلماً.
الثانية: اليد المباشرة، فمن أتلف نفسه أو مالا بغير حق عمداً أو سهواً أو جهلاً فإنه ضامن. الثالثة: اليد المتسببة، فمن فعل ما ليس له فعله في ملك غيره، أو في الطرق، أو

415- وَزِيَادَتُهُ لِرَبِّهِ (1)

416- وَإِنْ كَانَتْ أَرْضًا فَغَرَسَ أَوْ بَنَى فِيهَا: فَلِرَبِّهِ قِلْعُهُ;
لِحَدِيثِ ۞ لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ ۞ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (2)

بَابُ الْعَارِيَّةِ وَالْوَدِيْعَةِ

الْعَارِيَّةُ:

418 - الْعَارِيَّةُ: (3) إِبَاحَةُ الْمَنَافِعِ.

419 - وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ لِدُخُولِهَا (4) فِي الْإِحْسَانِ (5)
وَالْمَعْرُوفِ.

قَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ۞ كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ۞ (6)

تسبب لإتلافه بفعل غير مأذون فيه فتلف بسبب فعله شيء: ضمنه. لكن لو اجتمع المباشر والمتسبب كان الضمان على المباشر، فإن تعذر تضمينه ضمن المتسبب.. أهـ
بتصرف. فائدة: من كان في ملكه أو حوزته بهيمة فجناباتها على الغير هدر؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: "العجماء جبار" إلا إذا كان غاصبا، أو بهيمة معروفة بالأذى إذا فرط صاحبها، أو أتلفت في الليل، أو كان صاحبها متصرفا فيها، أو أطلقها بقرب ما تلتفه عادة، فإنه متعد في هذه الصور، وعليه الضمان. (نور البصائر ص 37).
1 - قرر الشيخ: أن المغصوب إذا انتقل من حالة إلى أخرى، كما إذا نجر الخشب بابا، أو جعل الحديد أوانيا، فإنه على ملك المغصوب منه، وأما إذا استحال بالكلية بأن كانت البيضة فرخا أو النوى غرسا فإن الظاهر أن هذا نوع من الإتلاف فيضمن الغاصب مثل المغصوب إن أمكن، وإلا فالقيمة. [المختارات الجلية ص 92].
2 - أخرجه أبو داود (3073)، والترمذي (1378)، وقال: هذا حديث حسن غريب، وحسن الحافظ ابن حجر إسناده، كما في البلوغ، وقال في الفتح (5/14) بعد ذكر طرق الحديث: "وفي أسانيدنا مقال، لكن يتقوى بعضها ببعض". قال الشيخ في (نور البصائر ص 36): وأما غير الظالم: كغراس المستأجر وبنائه فإنه مستحق الإبقاء، لكن يتفق هو ومالك الأرض إما على إبقائه بأجرة، أو بتملكه صاحب الأرض بقيمته، أو بما اتفقا عليه.

3 - في "ب، ط": وهي.

4 - ليست في: "ط".

5 - ليست في: "ب".

6 - أخرجه البخاري (447\10)، ومسلم (1005).

420 - وَإِنْ شُرِطَ صَمَائُهَا: صَمِنَهَا.

421 - أَوْ ⁽¹⁾ تَعَدَّى أَوْ قَرَّطَ فِيهَا: صَمِنَهَا، وَإِلَّا فَلَا.

[الْوَدِيعَةُ]:

422 - وَ مَنْ أُوْدِعَ وَدِيعَةً فَعَلَيْهِ حَفِظُهَا فِي حِزْرِ ⁽²⁾ مِثْلِهَا.

بَابُ الشُّفْعَةِ

424 - وَهِيَ: اسْتِحْقَاقُ الْإِنْسَانِ انْتِزَاعَ حِصَّةِ شَرِيكِهِ مِنْ يَدِ مَنْ انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ بَيْعٍ وَنَحْوِهِ.

425 - وَهِيَ خَاصَّةٌ فِي الْعَقَارِ الَّذِي لَمْ يُقَسَّمْ ⁽³⁾ لِحَدِيثِ جَابِرٍ □ □ قَضَى النَّبِيُّ □ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّقَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُفْعَةَ □ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ⁽⁴⁾.

1 - في "ط": وإن.

2 - الحرز: الموضع الحصين.

3 - أجمع العلماء على ثبوت الشفعة في العقارات التي تقسم قسمة إيجاب، (وهو العقار الواسع)، واختلفوا في الدار الصغيرة والحانوت مما مساحته قليلة، ولا تجب قسمته إيجاب، وقد اختلفوا في ثبوت الشفعة فيها: ابن تيمية والسعدي وهيئة كبار العلماء بالمملكة؛ لعموم الأخبار في ثبوت الشفعة، ولما روي من قوله صلى الله عليه وسلم: "الشريك شفيع في كل شيء"، ولأن الشفعة تثبت لإزالة ضرر الشراكة، وهي في هذا النوع من العقار أكثر ضرراً. وقد قرر الشيخ السعدي: أن الشفعة لا تسقط بموت من له أخذها، وأن ورثته يقومون مقامه. [المختارات الجلية ص 94].

4 - أخرجه البخاري (4/436)، ومسلم (1608).

426 - وَلَا يَحِلُّ التَّحْيِيلُ لِإِسْقَاطِهَا (1) .

427 - فَإِنْ تَحْيَلَ لَمْ تَسْقُطْ؛ لِحَدِيثِ: **إِنَّمَا الْأَعْمَالُ**

بِالْيَتَاتِ .

بَابُ الْوَقْفِ

428 - وَهُوَ تَحْيِيسُ الْأَصْلِ وَتَسْيِيلَ الْمَنَافِعِ .

429 - وَهُوَ أَفْضَلُ الْقُرْبِ وَأَنْفَعُهَا إِذَا كَانَ عَلَى جِهَةِ

بِرٍّ، وَسَلِمَ مِنَ الظُّلْمِ (2)

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (3) .

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: **أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِحَيْبَرَ، فَأَتَى النَّبِيَّ** **يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ** **أَرْضًا بِحَيْبَرَ لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَنَفْسُ عِنْدِي مِنْهُ، قَالَ:** **"إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا، قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا** **عُمَرُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُورَثُ وَلَا يُوهَبُ، فَتَصَدَّقَ** **بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى (4) وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالصَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَيَّ مَنْ وَلِيَهَا**

1 - قرر الشيخ: أن حق الشفعة كغيره من الحقوق، لا يسقط إلا بما يدل على الرضا بإسقاطه؛ لأن الشارع أثبت لدفع الضرر عن الشريك في العقار، فلا يسقط ما أثبتته الشارع إلا بما يدل على إسقاطه، من قول أو فعل دال على الرضا بالإسقاط، وقد لا يبادر من له حق الشفعة لينظر في أمره ويتروى، فمعالجته في هذه الحال مخالفة لما أثبتته الشارع من الرفق، وأما حديث: "الشفعة كحل العقال" وحديث: "الشفعة لمن وأئبها" فلم يثبتا. [المختارات الجلية ص 93].

2 - اشتراط الفقهاء أن يكون الوقف على جهة بر يدل على أن الوقف على بعض الورثة دون بعض يحرم، ولا ينفذ كما صوبه الشيخ (في المختارات الجلية ص 96)، وقال أيضًا: وإذا كان الوقف شرطه القرية، بانفاق الفقهاء، فالوقف ممن عليه ديون يضربها غير نافذ، ولو كان لو يحجر عليه.

3 - أخرجه مسلم (1631).

4 - زيادة من: "ب، ط".

أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيُطْعِمَ صَدِيقًا، غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالًا
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (1).

430 - وَأَفْضَلُهُ: أَنْفَعُهُ لِلْمُسْلِمِينَ.

431 - وَيَنْعَقِدُ بِالْقَوْلِ الدَّالِّ عَلَى الْوَقْفِ.

432 - وَيُرْجَعُ فِي مَصَارِفِ الْوَقْفِ وَشُرُوطِهِ إِلَى شَرْطِ
 الْوَاقِفِ حَيْثُ وَافَقَ الشَّرْعَ.

بَابُ الْهَبَّةِ وَالْعَطِيَّةِ وَالْوَصِيَّةِ

434 - وَهِيَ مِنْ عُفُودِ التَّبَرُّعَاتِ.

435 - قَالِهُبَّةٌ: التَّبَرُّعُ بِالْمَالِ فِي حَالِ الْحَيَاةِ وَالصَّحَّةِ.

436 - وَالْعَطِيَّةُ التَّبَرُّعُ بِهِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ الْمَخُوفِ.
 وَالْوَصِيَّةُ التَّبَرُّعُ بِهِ بَعْدَ الْوَفَاةِ.

438 - فَالْجَمِيعُ دَاخِلٌ فِي الْإِحْسَانِ وَالْبِرِّ.

439 - قَالِهُبَّةٌ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ،

440 - وَالْعَطِيَّةُ وَالْوَصِيَّةُ مِنَ الثُّلْثِ قَاقِلٌ لِعَيْرِ وَارِثٍ،

441 - فَمَا ⁽¹⁾ زَادَ عَنِ الثَّلَاثِ، أَوْ كَانَ لِوَارِثٍ: تُوقَفُ عَلَى إِجَارَةِ الْوَرَثَةِ الْمُرْشِدِينَ ⁽²⁾ .

442 - وَكُلُّهَا يَجِبُ فِيهَا الْعَدْلُ بَيْنَ أَوْلَادِهِ; لِحَدِيثٍ: إِتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ ⁽³⁾ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

443 - وَبَعْدَ تَقْبِيضِ الْهَبَةِ وَقَبُولِهَا لَا يَحِلُّ الرَّجُوعُ فِيهَا ⁽⁴⁾ لِحَدِيثٍ: الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، ⁽⁵⁾ وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعَ فِيهَا; إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي لِوَلَدِهِ رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ ⁽⁶⁾ .

444 - وَكَانَ النَّبِيُّ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا (7) .

445 - وَاللَّابِ أَنْ يَتَمَلَكَ مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ مَا شَاءَ، مَا لَمْ يَصُرُّهُ، أَوْ يُعْطِيهِ لِوَلَدٍ آخَرَ، أَوْ يَكُونَ بِمَرَضٍ مَوْتٍ أَحَدِهِمَا; لِحَدِيثٍ: أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ ⁽⁸⁾ .

1 - في "ب، ط": فإن.

2 - في "ب، ط": الراشدين.

3 - أخرجه البخاري (211\5)، ومسلم (1623).

4 - فائدة: العقود العينية: هي التي لا تعتبر تامة الالتزام إلا إذا حصل تسليم العين المعقود عليها، وهي خمسة: الهبة، والراهن، والإعارة، والإيداع، والقرض.

5 - أخرجه البخاري (234\5)، ومسلم (1622).

6 - أخرجه أحمد (2/182)، وأبو داود (3539)، والنسائي (6/264)، وابن ماجه (2378)، والبيهقي (6/178)، وصححه الألباني في الإرواء (1622، 1624).

7 - أخرجه البخاري (5/210).

8 - أخرجه أبو داود (3530)، وابن ماجه (2292)، من حديث عبد الله بن عمرو، وأخرجه ابن ماجه (2291)، من حديث جابر، وصححه البوصيري وابن القطان، قال الحافظ (في

الفتح 5/115): فمجموع طرقه لا تحطه عن القوة وجواز الاحتجاج به.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (1) .

447 - وَفِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ (2) أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ» رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ (3) ، وَفِي لَفْظٍ: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ» .

448 - وَيَتَّبِعِي لِمَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ شَيْءٌ يَحْضُلُ فِيهِ إِغْتِنَاءُ وَرَثَتِهِ أَنْ لَا يُوصِي، بَلْ يَدَعِ التَّرِكَةَ كُلَّهَا لِوَرَثَتِهِ؛ (4)

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (5) . وَالْحَيْرُ مَطْلُوبٌ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ.

1 - أخرجه البخاري (355\5)، ومسلم (1627).

2 - زيادة من: "ب، ط".

3 - أخرجه أبو داود الطيالسي (1127)، وعبد الرزاق (16306)، وأحمد (167\5)، وأبو داود (2870)، والترمذي (2120)، وصححه، وابن ماجه (2713)، والبيهقي (264\6)، وصححه البوصيري والطحاوي، وجعله السيوطي وغيره من المتواتر.

4 - قال الشيخ: ومن كان عنده مال كثير، وورثته أغنياء، سن له أن يوصي بخمس ماله في أعمال البر التي يخرجها عن ورثته؛ ليتم الأخر والنواب، وينحسم الشر والنزاع بين الورثة المتعلقين بالوصايا، وإذا كان قصده بر أولاده فلا يوصي بشيء، بل يجعل ماله ميراثاً بينهم على مواريثهم من كتاب الله، ولا عبرة بما اعتاده جمهور الناس من حصر الوصية على الأولاد ثم على أولاد البنين فقط، فإن هذا خلاف الشرع، وخلاف العقل، وقد أضر بنفسه وبهم وبهم إذ تسبب لإحداث البغضاء والعداوة بينهم، والاتكال عليها والكسل. (نور البصائر ص 42).

5 - أخرجه البخاري (5/363)، ومسلم (1628).

كِتَابُ الْمَوَارِيثِ

أَحْكَامُ الْمَوَارِيثِ

449 - وَهِيَ الْعِلْمَ بِقِسْمَةِ التَّرِكَةِ بَيْنَ مُسْتَحِقِّيهَا

450 - وَالْأَصْلُ فِيهَا:

أ - قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ (1) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ (2) النَّسَاءِ: 11-14 .

ب - وَقَوْلُهُ فِي آخِرِ السُّورَةِ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ (3) النَّسَاءِ: 176 .

ج - مَعَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- مَرْفُوعًا: ﴿الْحِفُّوا الْفَرَايِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ﴾ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (4) .

451 - فَقَدْ إِشْتَمَلَتِ الْآيَاتُ الْكَرِيمَةُ مَعَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جُلِّ أَحْكَامِ الْمَوَارِيثِ، وَذَكَرَهَا مُفَصَّلَةً بِشُرُوطِهَا.

1 - أخرجه البخاري (5/363)، ومسلم (1628).

2 - أخرجه البخاري (5/363)، ومسلم (1628).

3 - أخرجه البخاري (5/363)، ومسلم (1628).

4 - أخرجه البخاري (12/11)، ومسلم (1615).

452 - فَجَعَلَ اللَّهُ الذُّكُورَ وَالإِنثَاتِ مِنْ أَوْلَادِ الصُّلْبِ،
وَأَوْلَادِ الإِبْنِ، وَمِنْ الإِخْوَةِ الْأَشِقَاءِ، أَوْ لِغَيْرِ أُمَّ إِذَا اجْتَمَعُوا
يَقْتَسِمُونَ الْمَالَ.

458 - وَكَذَلِكَ الْأَخَوَاتِ الشَّقِيقَاتِ، وَاللَّاتِي لِلْأَبِ فِي
الْكَلَالَةِ ⁽¹⁾ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ.

459 - وَأَنَّهُ إِذَا اسْتَعْرَقَتِ الْبَنَاتُ التُّلُثِينَ: سَقَطَ مَنْ
دُونَهُنَّ مِنْ بَنَاتِ الإِبْنِ، إِذَا لَمْ يَعْصِبَهُنَّ ذَكَرٌ ⁽²⁾ بِدَرَجَتِهِنَّ
أَوْ أَنْزَلَ مِنْهُنَّ.

460 - وَكَذَلِكَ الشَّقِيقَاتِ يُسْقِطْنَ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ، إِذَا لَمْ
يَعْصِبَهُنَّ أَحُوهُنَّ ⁽³⁾.

1 - أي: في آية الكلاله، وهي آخر آية في سورة النساء، والكلالة: من لا والدة له ولا ولد.

2 - هذا الذي يسميه الفرضيون: القريب المبارك؛ لأنه لولاه لما ورثت بنت الابن شيئاً.

3 - وهذا يسمونه أيضاً: الأخ المبارك؛ لأنه لولاه لما ورثت الأخوات لأب مع الشقيقات شيئاً. وصدده الأخ المشؤوم في مسألة: زوج، وشقيقة، وأخت لأب، وأخ لأب، فالأخت لأب كانت ستأخذ السدس تكلمة الثلثين، فجاء أخوها فعصبا فلم يبق لهما شيء.

463 - وَأَنَّ الزَّوْجَ لَهُ التَّصْفُ مَعَ عَدَمِ أَوْلَادِ الزَّوْجَةِ
(1) وَالرُّبْعُ مَعَ وُجُودِهِمْ .

464 - وَأَنَّ الزَّوْجَةَ فَأَكْثَرَ لَهَا الرُّبْعُ مَعَ عَدَمِ أَوْلَادِ
الزَّوْجِ، وَالثَّمْنُ مَعَ وُجُودِهِمْ.

465 - وَأَنَّ الْأُمَّ لَهَا السُّدُسُ مَعَ أَحَدٍ مِنَ الْأَوْلَادِ، أَوْ
إِثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوْ الْأَخَوَاتِ، وَالثُّلُثُ مَعَ عَدَمِ ذَلِكَ
(2) .

466 - وَأَنَّ لَهَا ثُلُثَ الْبَاقِي فِي: زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ، أَوْ زَوْجَةٍ
وَأَبَوَيْنِ (3) .

467 - وَقَدْ جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ
دُونَهَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّنْسَائِيُّ (4) .

468 - وَأَنَّ لِلْأَبِ السُّدُسَ، لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ مَعَ الْأَوْلَادِ
الذُّكُورِ.

469 - وَلَهُ السُّدُسُ مَعَ الْإِنَاثِ، فَإِنْ بَقِيَ بَعْدَ فَرَضِهِنَّ
شَيْءٌ أَخَذَهُ تَعْصِيًّا (5) وَكَذَلِكَ الْجَدُّ

1 - في "أ": مع عدم الأولاد.

2 - صحح الشيخ أن الإخوة المحجوبين، لا يحجبون الأم عن الثلث، وذكر أن قاعدة الفرائض: أن من لا يرث لا يحجب. [المختارات الجليلة ص 100].

3 - هذه هي المسألة العمرية.

4 - أخرجه أبو داود (2895)، والنسائي في الكبرى (4/73)، والدارقطني (74)، والبيهقي (6/234). قال الحافظ ابن حجر (في التلخيص 3/96): "وفي إسناده عبيد الله العنكي،

مختلف فيه، وصححه ابن السكن". وقال في البلوغ: "وصححه ابن خزيمة وابن الجارود، وقواه ابن عدي".

5 - ليست في: "ب، ط".

وَأَنَّهُمَا يَرْتَانِ تَعْصِيًّا مَعَ عَدَمِ الْأَوْلَادِ مُطْلَقًا.

**470- وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الذُّكُورِ - غَيْرَ الزَّوْجِ وَالْأَخِ
مِنِ الْأُمِّ - عَصَبَاتٌ ⁽¹⁾ وَهُمْ:**

1- الْأَخْوَةُ الْأَشِقَاءُ، أَوْ لِأَبٍ، وَأَبْنَاؤُهُمْ.

2- وَالْأَعْمَامُ الْأَشِقَاءُ أَوْ لِأَبٍ، وَأَبْنَاؤُهُمْ، أَعْمَامُ الْمَيِّتِ،
وَأَعْمَامُ أَبِيهِ وَجَدُّهُ، وَإِنْ عَلَا ⁽²⁾.

3- وَكَذَا الْبُنُونَ وَبَنُوهُمْ.

1 - العصابات: هم كل من ليس له سهم مقدر، ويأخذ ما بقي من سهام ذوي الفروض، وإذا انفرد أخذ جميع المال.

2 - ليست في: "ب، ط".

5 - ثُمَّ الْوَلَاءُ وَهُوَ الْمُعْتَقُ، وَعَصَبَاتُهُ الْمُتَعَصِّبُونَ
بِأَنْفُسِهِمْ (1)

473 - فَيُقَدِّمُ مِنْهُمْ الْأَقْرَبُ جِهَةً.

474 - فَإِنْ كَانُوا فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ: قُدِّمَ الْأَقْرَبُ مَنْزِلَةً.

**475 - فَإِنْ كَانُوا فِي الْمَنْزِلَةِ سَوَاءً: قُدِّمَ الْأَفْوَى
مِنْهُمْ. وَهُوَ**

: عَالَتْ (2) بِقَدْرِ فُرُوضِهِمْ:

1 - فَإِذَا كَانَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأُخْتُ لِعَيْرِ أُمٍّ: فَأَصْلُهَا (3)
سِتَّةٌ، وَتَعُولُ لَتَمَانِيَةٍ (4).

2 - فَإِنْ كَانَ لَهُمْ أَحٌ لِأُمَّ فَكَذَلِكَ.

3 - فَإِنْ كَانُوا اثْنَيْنِ: عَالَتْ لِتِسْعَةٍ.

4 - فَإِنْ كَانَ الْأَخَوَاتُ لِعَيْرِ أُمَّ ثِنْتَيْنِ عَالَتْ إِلَى عَشْرَةٍ.

5 - وَإِذَا كَانَ بِنْتَانِ وَأُمٌّ وَزَوْجٌ عَالَتْ مِنْ اثْنَتَيْ عَشْرَةٍ
إِلَى ثَلَاثَةِ عَشْرَةٍ.

1 - قال الناطم مرتبًا جهات العصبية: بنوة أبوة أخوة عمومة وذو الولاء التتمة.

2 - العول هو: زيادة سهام الغريضة عن أصل المسألة.

3 - أصل المألة: هو أقل عدد يمكن أن تؤخذ منه سهام الورثة بدون كسور، ويسمى بمخرج المسألة أيضًا.

4 - هذه أول مسألة عالت في الإسلام، وقسمها عمر على هذا النحو، وبه أخذ الأئمة؟، وخالف ابن عباس، فأسقط الشقيقة، وأعطى الزوج النصف، والأم الثلث فرضًا والباقي رداً، وقال: من شاء باهله بأن الذي أحصى رمل عالج عددًا لم يجعل في المال نصفًا ونصفًا وثلثًا ولذلك سميت (المياهلة).

8 - فَإِنْ كَانَ أَبَوَانِ وَابْنَتَانِ وَرَوْجَةٌ: عَالَتْ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ إِلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ (1).

478 - وَإِنْ كَانَتْ الْفُرُوضُ أَقَلَّ مِنْ الْمَسْأَلَةِ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ عَاصِبٌ : رُدَّ (2) الْفَاضِلُ عَلَى كُلِّ ذِي قَرْضٍ بِقَدْرِ قَرْضِهِ (3)

479 - فَإِنْ غُذِمَ أَصْحَابُ الْفُرُوضِ وَالْعَصَبَاتُ : وَرِثَ دَوُو الْأَرْحَامِ، وَهُمْ مِنْ سِوَى الْمَذْكُورِينَ، وَيَنْزِلُونَ مَنزِلَةً مَنْ أَدَّلُوا بِهِ.

480 - وَمَنْ لَا وَارِثَ لَهُ فَمَالُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ ، يُضْرَفُ

فِي

2 - ثُمَّ الدُّيُونُ الْمُؤْتَقَّةُ وَالْمُرْسَلَةُ (4) مِنْ رَأْسِ الْمَالِ.

3 - ثُمَّ إِذَا كَانَ لَهُ وَصِيَّةٌ تَنْفُذُ مِنْ ثُلْثِهِ لِلْأَجْنَبِيِّ.

1 - هاتان المسألتان ليستا على هذه الصياغة في "ب، ط"، وإنما فيهما: فإن كان بدل الزوج زوجة فأصلها من أربع وعشرين وتعود إلى سبع وعشرين.

2 - الرد هو: إعادة ما فضل عن ذوي الفروض من سهام التركة إليهم بنسبة سهامهم؛ إن لم يكن للميت عاصب.

3 - صحح الشيخ: أنه يرد على الزوجين كغيرهما من أهل الفروض؛ لعدم الدليل المبين على أن الرد مخصوص بغير الزوجين. (المختارات الجليلة ص 101).

4 - مثال الدين المؤتق: الدين الذي فيه رهن. والدين المرسل: هو الذي لم يوثق برهن ونحوه.

4 - ثُمَّ الْبَاقِي لِلْوَرَثَةِ الْمَذْكُورِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

482 - وَ أَسْبَابُ الْإِزْثِ ثَلَاثَةٌ:

1 - النَّسَبُ،

2 - وَالتَّكَاحُ الصَّحِيحُ (1)

3 - وَالْوَلَاءُ.

483 - وَمَوَانِعُهُ ثَلَاثَةٌ:

1 - الْقَتْلُ،

2 - وَالرَّقُّ،

3 - وَاخْتِلَافُ الدِّينِ (2).

484 - وَإِذَا كَانَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ حَمَلًا أَوْ مَفْقُودًا (3) أَوْ تَحْوَهُ: عَمِلَتْ بِالِاخْتِيَاظِ وَوَقَفَتْ لَهُ، إِنْ طَلَبَ الْوَرَثَةَ قِسْمَةَ الْمِيرَاثِ عَمِلَتْ (4) مَا (5) يَخْصُلُ بِهِ الْإِخْتِيَاظُ عَلَى حَسَبِ مَا قَرَّرَهُ الْفُقَهَاءُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

1 - من مات وقد طلق زوجته طلاقاً بائناً، فإن كان في مرض موته المخوف ورثت منه، وإن كان الطلاق في الصحة أو في مرض غير مخوف لم ترث، وأما الرجعية فإذا مات زوجها وهي في العدة ورثت واعتدت واحتدت. (نور البصائر ص 46).

2 - صحح الشيخ: أن المنافق الذي يظهر الإسلام ويبطن الكفر، ولو ظهر ذلك منه: أنه يتوارث هو وقرابته المسلمون، كما كان المنافقون زمن النبي صلى الله عليه وسلم تجرى عليهم أحكام الإسلام الظاهرة، ويتوارثون مع قراباتهم المسلمين... (المختارات الجليلة ص 102).

3 - صحح الشيخ: أن المفقود ينتظر حتى يغلب على الظن أنه غير موجود، وأنه لا يحدد بتسعين سنة ولا غيرها؛ لعدم الدليل على التحديد، ولكن يجتهد الحاكم وأهل الخبرة في تقدير مدة للانتظار، ويختلف ذلك باختلاف الأوقات والبلدان والأشخاص. (المختارات الجليلة ص 101)، ولا يرث الحمل إلا إذا خرج حياً بأن استهل صارخاً ونحوه. (نور البصائر ص 45).

4 - زيادة من: "ب، ط".

5 - في "ط": بما.

بَابُ الْعِتْقِ

485 - وَهُوَ تَحْرِيرُ الرَّقَبَةِ وَتَخْلِيصُهَا مِنَ الرَّقِّ

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (1) .

487 - وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (2) أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟
فَقَالَ: أَغْلَاهَا تَمَنًّا، وَأَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا (3) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

488 - وَيَحْضُلُ الْعِتْقُ:

أ - بِالْقَوْلِ: وَهُوَ لَفْظُ "الْعِتْقِ" وَمَا فِي مَعْنَاهُ.

ب - وَبِالْمَلِكِ، فَمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنَ النَّسَبِ
عَتَقَ عَلَيْهِ.

ج - وَبِالتَّمْثِيلِ بَعْدِهِ بِقَطْعِ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ أَوْ
تَحْرِيقِهِ.

د - وَبِالسَّرَايَةِ (4) لِحَدِيثٍ: مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهْ فِي
عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ تَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ عَلَيْهِ قِيَمَةَ عَدْلٍ،
فَأَعْطِيَ شِرْكَاءُؤُهُ (5) حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ

1 - أخرجه البخاري (5/146)، ومسلم (1509).

2 - زيادة من: "ط".

3 - أخرجه البخاري (1485)، ومسلم (84).

4 - المقصود بالسراية: أن من أعتق نصيبًا في عبد مشترك بينه وبين غيره فإنه يعتق نصيبه من العبد، ويسري العتق إلى الباقي، على التفصيل المذكور في الحديث.

5 - في "أ": شركاؤهم.

(1) عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ ۖ وَفِي لَفْظٍ: ۖ "وَالَا قُومَ عَلَيْهِ،
وَاسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْفُوقٍ عَلَيْهِ ۖ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (2) .

489 - فَإِنْ عَلَّقَ عِتْقَهُ بِمَوْتِهِ فَهُوَ الْمُدَبَّرُ، يُعْتَقُ بِمَوْتِهِ
إِذَا خَرَجَ مِنَ التُّلُثِ؛ فَعَنْ جَابِرٍ ۖ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ
أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ
النَّبِيَّ ۖ فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ تَعِيمٌ بِنُ عَبْدِ
اللَّهِ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ، وَكَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَأَعْطَاهُ، وَقَالَ: إِفْضِ
دَيْنَكَ ۖ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (3) .

490 - وَ الْكِتَابَةِ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّقِيقَ تَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ
بِثَمَنِ مُوجَلٍ بِأَجَلَيْنِ فَأَكْثَرَ.

491 - قَالَ تَعَالَى: ۖ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ
(4) [النُّور: 33] يَعْنِي: صِلَاخًا فِي دِينِهِمْ وَكَسْبًا.

492 - فَإِنْ خِيفَ مِنْهُ الْفَسَادُ بِعِتْقِهِ أَوْ كِتَابَتِهِ، أَوْ لَيْسَ لَهُ
كَسَبٌ: فَلَا يُشْرَعُ عِتْقُهُ وَلَا كِتَابَتُهُ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (5) .

494 - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا، وَعَنْ عُمَرَ مَوْقُوفًا: ۖ أَيَّمَا
أُمَّةٍ وُلِدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ ۖ أَخْرَجَهُ ابْنُ

1 - زيادة من: "ب، ط".

2 - أخرجه البخاري (151\5)، ومسلم (1501).

3 - أخرجه البخاري (600\11، 178\13)، ومسلم (977).

4 - أخرجه البخاري (600\11، 178\13)، ومسلم (977).

5 - رواه أبو داود (3926)، والبيهقي (324\10)، وحسن إسناده الألباني (الإرواء 1674).

مَاجِهَ ، ⁽¹⁾ وَالرَّاجِحُ الْمَوْقُوفُ عَلَى عُمَرَ ⁽²⁾ □ وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

1 - رواه ابن ماجه (2515)، والحاكم (19\2) وصححه، ورده الذهبي بقوله: حسين متروك عن ابن عباس مرفوعًا، قال في الزوائد: في إسناده الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس تركه ابن المديني وغيره، وضعفه أبو حاتم وغيره، وقال البخاري: إنه كان يتهم بالزندقة. وضعف سنده الحافظ في البلوغ برقم (1247) وضعف إسناده الألباني (الإرواء 1771).

2 - البيهقي (346\10)، والدارقطني (130\4)، وغيرهما. وقال الحافظ في التلخيص: الصحيح أنه موقوف، وقد روى أبو داود (3953)، وابن ماجه (2517)، عن جابر قال: "بعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر، فلما كان عمر نهانا فانتهينا" وصححه ابن حبان والحاكم والبوصيري، وحسنه المنذري.

191 كِتَابُ النِّكَاحِ

495- وَهُوَ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ.

496- وَفِي الْحَدِيثِ: يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ

فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ ۖ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (1).

497- وَقَالَ ۖ : ۖ تُنَكِّحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ لِمَالِهَا، وَحَسَبِهَا، وَجَمَالِهَا، وَدِينِهَا، فَاطْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ ۖ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (2).

498- وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَّخِرَ (3) ذَاتِ الدِّينِ وَالْحَسَبِ، أَلْوَدُودَ

500- وَلَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، حَتَّى يَأْذَنَ أَوْ يَتْرَكَ (4).

501- وَلَا يَجُوزُ التَّصْرِيحُ بِخِطْبَةِ الْمُعْتَدَّةِ مُطْلَقًا .

1 - أخرجه البخاري (9/112)، ومسلم (1400)، والبيهقي في اللغة: الجماع. والمراد هنا: مؤن النكاح من المهر والنفقة. والوجاء: رض الخصيتين، وقيل: رض العرق والخصيتان باقبتان بحالهما؛ لتذهب بذلك شهوة الجماع، والمراد: أن الصوم حماية من شرور الشهوة.

2 - أخرجه البخاري (9/132)، ومسلم (1466)، وروايتها فيما رأيت: (تربت يدك) وأما "يمينك" فعند غيرهما. والحسب: ما بعده المرء من مناقبه أو شرف آبائه. ومعنى (تربت): أي لصقت بالتراب من الفقر، وهو دعاء لا يراد معناه.

3 - في "ب، ط": صاحبة.

4 - أما إذا جهل الحال، أو استأذنه فسكت، فإنه لا يجوز له الخطبة في هذه الحال كما قرره الشيخ في (المختارات ص 103).

502- وَيَجُوزُ التَّعْرِيفُ فِي خِطْبَةِ الْبَائِنِ بِمَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ
; لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيَمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ
خِطْبَةِ النِّسَاءِ ﴾ (1) [الْبَقَرَةِ: 235] .

503- وَصِفَةُ التَّعْرِيفِ : أَنْ يَقُولَ: إِنِّي فِي مِثْلِكَ لَرَاغِبٌ، أَوْ
لَا تُفَوِّتِنِي (2) تَفْسِكَ، وَتَحْوَهَا.

504- وَيَتَّبِعِي أَنْ يَخُطِبَ فِي عَقْدِ التَّكَاكِحِ بِخُطْبَةِ ابْنِ
مَسْعُودٍ، قَالَ: ﴿ عَلَّمَنَا

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُدَ فِي الْحَاجَةِ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ،
تَحَمُّدُهُ، وَتَسْتَعِينُهُ (3)

وَتَسْتَغْفِرُهُ، وَتَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ
أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّهُ فَلَا هَادِيَ
لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ (4)
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ ﴿
رَوَاهُ أَهْلُ (5) السُّنَنِ ، (6) وَالثَّلَاثُ الْآيَاتِ فَسَرَّهَا
(7) بَعْضُهُمْ، وَهِيَ:

1 - أما إذا جهل الحال، أو استأذنه فسكت، فإنه لا يجوز له الخطبة في هذه الحال كما قرره الشيخ في (المختارات ص 103).

2 - في "ب": لا تفوتني. وفي "ط": لا تفوتني نفسك علي.

3 - في "ط": زيادة: ونستهديه، ولم أجدتها في شيء من روايات الحديث.

4 - ليست في: "ب، ط".

5 - في "ب": لرواية أهل، وفي "ط": لرواية أصحاب.

6 - رواه أحمد (1/392)، والطيالسي (338)، وأبو داود (2118)، والترمذي (1105) وحسنه، والنسائي (3/104)، وابن ماجه (1892).

7 - في "ب، ط": سردها.

1- قَوْلُهُ تَعَالَى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ
تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ⁽¹⁾ [آلِ عِمْرَانَ:
102].

2- وَالآيَةُ الْأُولَى مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا
رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا
وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ
بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ⁽²⁾.

3- وَقَوْلُهُ تَعَالَى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا
قَوْلًا سَدِيدًا ⁽³⁾ [الْأَحْزَابِ: 70, 71].

أ- الْإِيجَابُ ⁽⁴⁾ وَهُوَ اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الْوَلِيِّ، كَقَوْلِهِ:
رَوْجُكَ،
أَوْ أَنْكَحْتُكَ.

ب- وَالْقَبُولُ: وَهُوَ اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الزَّوْجِ أَوْ نَائِبِهِ، كَقَوْلِهِ:
قَبِلْتُ هَذَا الزَّوْجَ، أَوْ قَبِلْتُ ⁽⁵⁾ وَنَحْوَهُ ⁽⁶⁾.
بَابُ شُرُوطِ النِّكَاحِ

1 - في "ب، ط": سردها.

2 - في "ب، ط": سردها.

3 - في "ب، ط": سردها.

4 - في "ط": بالإيجاب.

5 - زيادة من "ب، ط".

6 - يَبِّنُ الشَّيْخُ أَنَّ الصَّحِيحَ صِحَّةُ الْعُقُودِ بِكُلِّ لَفْظٍ دَلَّ عَلَيْهَا، سِوَاءَ كَانَتْ بَيْعًا أَوْ هِبَةً أَوْ إِجَارَةً أَوْ نِكَاحًا أَوْ غَيْرِهِ. يَنْظُرُ: (المختارات الجليلة ص 103 وص 69).

506- وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ رِضَا الزَّوْجَيْنِ إِلَّا:

أ- الصَّغِيرَةُ فَيُجْبِرُهَا أَبُوهَا (1) .

ب- وَالْأَمَةُ يُجْبِرُهَا سَيِّدُهَا.

507- وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْوَلِيِّ (2) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ

(3)

508- وَأُولَى النَّاسِ بِتَرْوِيجِ الْخُرَّةِ:

1- أَبُوهَا وَإِنْ عَلَا.

2- ثُمَّ ابْنُهَا وَإِنْ تَزَلَّ.

3- ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ مِنْ عَصَبَاتِهَا.

509- وَفِي الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى

تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تَسْكُتَ (4) .

510- وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَعْلِنُوا النِّكَاحَ (5) رَوَاهُ أَحْمَدُ .

1- بَيَّنَّ الشَّيْخُ: أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْأَبَ لَيْسَ لَهُ إِجْبَارُ ابْنَتِهِ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ عَلَى نِكَاحٍ مِنْ لَا تَرْضَاهُ.. (المختارات الجلية ص 103).

2- قَرَّرَ الشَّيْخُ (فِي الْمَخْتَارَاتِ الْجَلِيَّةِ ص 4): أَنَّ الصَّوَابَ الْمَقْطُوعُ بِهِ: أَنَّ الْعَدَالَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا فِي الْوَلِيِّ، فَيَزُوجُ الْوَلِيُّ الْفَاسِقَ مَوْلِيَتَهُ.

3- أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (4/394)، وَالدَّارِمِيُّ (2/137)، وَأَبُو دَاوُدَ (2085)، وَالتِّرْمِذِيُّ (1101)، وَابْنُ مَاجَةَ (1881)، وَابْنُ حِبَّانَ (مَوَارِدَ 1423)، وَالْحَاكِمُ (2/170) وَصَحَّحَهُ، وَصَحَّحَهُ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ الْمَدِينِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذَّهَلِيُّ وَغَيْرِهِمْ.

4- أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (9/191)، وَمُسْلِمٌ (1419).

5- أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (4/5)، وَالتِّرْمِذِيُّ (1089)، وَابْنُ حِبَّانَ (مَوَارِدَ 128)، وَالنَّسَائِيُّ (6/127)، وَصَحَّحَهُ الطَّبْرَانِيُّ. قَالَ الشَّيْخُ: وَالْوَالِيْمَةُ عَلَى عَقْدِ الزَّوْجِ مُسْتَحْبَةٌ، بِحَسَبِ حَالِ الزَّوْجِ بِسَارًا وَإِعْسَارًا، وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا وَاجِبَةٌ، وَإِلَى بَاقِي الدَّعَوَاتِ سُنَّةٌ، وَعَلَى النَّاسِ فِي الْوَلَائِمِ وَالدَّعَوَاتِ وَنَحْوِهَا سَلُوكُ طَرِيقِ الْاِقْتِنَادِ، وَاجْتِنَابِ الْإِسْرَافِ. (نُورُ الْبَصَائِرِ ص 48).

511- وَلَيْسَ لِوَلِيِّ الْمَرْأَةِ تَرْوِجُهَا بِغَيْرِ كُفْءٍ لَهَا،
فَلَيْسَ الْفَاجِرُ كُفْوًا لِلْعَفِيفَةِ ⁽¹⁾ وَالْعَرَبُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ
أَكْفَاءٌ.

512- فَإِنْ غُذِمَ وَلِيُّهَا، أَوْ غَابَ غِيَبَةً طَوِيلَةً، أَوْ اِمْتَنَعَ
مِنْ تَرْوِجِهَا كُفْوًا : زَوَّجَهَا الْحَاكِمُ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ: ﴿
السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ ﴾ أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ
إِلَّا النَّسَائِيُّ ⁽²⁾ .

513- وَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ مَنْ يَقَعُ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، فَلَا يَصِحُّ:
زَوَّجْتُكَ بِنْتِي وَلَهُ غَيْرُهَا، حَتَّى يُمَيِّرَهَا بِاسْمِهَا أَوْ

514- وَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ عَدَمِ الْمَوَانِعِ بِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ،
وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ ⁽³⁾ فِي بَابِ الْمُحَرَّمَاتِ فِي التَّكَاحِ ⁽⁴⁾ .

بَابُ الْمُحَرَّمَاتِ فِي التَّكَاحِ

515- وَهَنَّ قِسْمَانِ:

أ- مُحَرَّمَاتٌ إِلَى الْأَبَدِ .

ب- وَمُحَرَّمَاتٌ إِلَى أَمَدٍ.

1 - يَنْ الشَّيْخُ: أَنْ الصَّحِيحُ: أَنْ كُونَ الزَّوْجَ عَفِيفًا وَالزَّوْجَةَ كَذَلِكَ شَرْطًا فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ، فَلَا يَصِحُّ إِتْكَاحُ الْمَعْرُوفِ بِالزَّنَا حَتَّى يَتُوبَ، كَمَا لَا يَصِحُّ نِكَاحُ الزَّانِيَةِ حَتَّى تَتُوبَ.
(المختارات الجليلة ص 104).

2 - أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (6/66)، وَالِدَارِمِيُّ (2/137)، وَأَبُو دَاوُدَ (2083)، وَالتِّرْمِذِيُّ (1102)، وَابْنُ مَاجَهَ (1879)، وَابْنُ حِبَّانَ (مَوَارِدُ 1248)، وَالْحَاكِمُ (2/168)، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى
شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

3 - فِي "ب، ط": وَهِنَّ الْمَذْكُورَاتُ.

4 - زِيَادَةٌ مِنْ: "ب، ط".

516- فَالْمُحَرَّمَاتُ إِلَى الْأَبَدِ:

أ- سَبْعُ مِنَ النَّسَبِ (1) وَهُنَّ:

- 1- الْأُمَّهَاتُ وَإِنْ عَلَوْنَ.
- 2- وَالْبَنَاتُ وَإِنْ تَزَلْنَ، وَلَوْ مِنْ بَنَاتِ الْبِنْتِ.
- 3- وَالْأَخَوَاتُ مُطْلَقًا.
- 4- وَبَنَاتُهُنَّ.

ج- وَأَرْبَعٌ مِنَ الصَّهْرِ (2) وَهُنَّ:

- 1- أُمَّهَاتُ الزَّوْجَاتِ، وَإِنْ عَلَوْنَ،
- 2- وَبَنَاتُهُنَّ، وَإِنْ تَزَلْنَ، إِذَا كَانَ قَدْ دَخَلَ بِأُمَّهَاتِهِنَّ (3).
- 3- وَزَوْجَاتُ الْأَبَاءِ، وَإِنْ عَلَوْنَ،
- 4- وَزَوْجَاتُ الْأَبْنَاءِ، وَإِنْ تَزَلْنَ، مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ.

517- وَالْأَصْلُ فِي هَذَا:

1 - قال الشيخ: فالقرابات كلهن حرام، إلا بنات العم، وبنات العمات، وبنات الأخوال، وبنات الخالات. (نور البصائر ص 49).

2 - قرر الشيخ: أن تحريم المصاهرة لا يثبت إلا بالنكاح، لا بالزنا والسفاح. (المختارات الجليلة ص 105).

3 - في "ب، ط": بهن.

1- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (1) إِلَى آخِرِهَا (2) [النِّسَاءِ: 23, 24] .

2- وَقَوْلُهُ ﴿ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ ﴾ (3) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (4) .

518- وَأَمَّا الْمُحْرَمَاتُ إِلَى أَمَدٍ:

1- فَمِنْهُنَّ قَوْلُهُ ﴿ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتَيْهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتَيْهَا ﴾ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (5) .

2- مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ (6) [النِّسَاءِ: 23] .

519- وَلَا يَجُوزُ لِلْحُرِّ أَنْ يَجْمَعَ أَكْثَرَ (7) مِنْ أَرْبَعٍ ، وَلَا لِلْعَبْدِ أَنْ يَجْمَعَ أَكْثَرَ (8) مِنْ زَوْجَتَيْنِ .

520- وَأَمَّا مِلْكُ الْيَمِينِ: فَلَهُ أَنْ يَطَأَ مَا شَاءَ .

521- وَإِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ وَتَحْتَهُ أُخْتَانِ: اخْتَارَ إِحْدَاهُمَا، أَوْ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ زَوْجَاتٍ: اخْتَارَ أَرْبَعًا، وَفَارَقَ الْبَوَاقِي .

522- وَتَحْرُمُ:

1- الْمُحْرِمَةُ حَتَّى تَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِهَا .

1 - في "ب، ط": بهن.

2 - في "ط": آخِرُهُمَا.

3 - في "ب، ط": من الولادة أو من النسب.

4 - أخرجه البخاري (5/253، 9/139)، ومسلم (1444)، و (1447).

5 - أخرجه البخاري (9/160)، ومسلم (1408).

6 - أخرجه البخاري (9/160)، ومسلم (1408).

7 - في "ط": بين أكثر.

8 - في "ط": بين أكثر.

4- وَتَحْرُمُ مُطَلَّقَتُهُ ثَلَاثًا حَتَّى تَنْكِحَ رَوْجًا غَيْرَهُ، وَيَطْوُهَا وَيُفَارِقُهَا (1) وَتَنْقِضِي عِدَّتُهَا .

523- وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ بِالْمَلِكِ، وَلَكِنْ إِذَا وَطِئَ إِحْدَاهُمَا لَمْ تَحِلْ لَهُ الْأُخْرَى حَتَّى يُحْرَمَ الْمَوْطُوءَةَ بِإِخْرَاجِ عَنِّ مَلِكِهِ، أَوْ تَرْوُجَ لَهَا بَعْدَ الْإِسْتِبْرَاءِ (2) .

524- وَالرَّضَاعُ الَّذِي يُحْرَمُ : مَا كَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ .

525- وَهُوَ خَمْسُ رَضَعَاتٍ فَأَكْثَرُ (3) .

526- فَيَصِيرُ بِهِ الطُّفْلُ وَأَوْلَادُهُ أَوْلَادًا لِلْمُرْضِعَةِ وَصَاحِبِ اللَّبَنِ .

527- وَيَنْتَشِرُ التَّحْرِيمُ مِنْ جِهَةِ الْمُرْضِعَةِ وَصَاحِبِ (4) اللَّبَنِ كَانْتِشَارِ النَّسَبِ .

201 بَابُ الشُّرُوطِ فِي التَّكَاحِ

528- وَهِيَ مَا يَشْتَرِطُهُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ عَلَى الْآخَرِ .

1 - ليست في: "ب، ط".

2 - الاستبراء: طلب براءة الرحم من الحمل.

3 - قال الشيخ (في المختارات الجليلة ص 111): والصحيح أن الرضعة لا تسمى رضعة بمجرد إرضاع الرضيع للثدي، أو انتقاله إلى ثدي آخر، بل لا بد من رضعة كاملة.

4 - في "أ": وصاحبة.

529- وَهِيَ ⁽¹⁾ قِسْمَانِ:

1- صَحِيحٌ، كَأَشْتِرَاطٍ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا، أَوْ لَا يَتَسَرَّى ⁽²⁾ وَلَا يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا، أَوْ بَلَدِهَا، أَوْ زِيَادَةَ مَهْرٍ أَوْ تَفَقُّةٍ، وَتَحْوِ ذَلِكَ، فَهَذَا وَتَحْوُهُ كُلُّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ □ □ إِنْ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ: مَا اسْتَحَلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ □ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ⁽³⁾.

2- وَمِنْهَا شُرُوطٌ فَاسِدَةٌ، كَنِكَاحِ الْمُتْعَةِ، وَالتَّحْلِيلِ وَالشُّعَارِ .

وَرَحَّصَ النَّبِيُّ □ فِي الْمُتْعَةِ أَوْلًا ⁽⁴⁾ ثُمَّ حَرَّمَهَا ⁽⁵⁾ .
وَلَعَنَ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ ⁽⁶⁾ .

وَنَهَى عَنِ نِكَاحِ الشُّعَارِ وَهُوَ: أَنْ يُزَوَّجَهُ ⁽⁷⁾ مُوَلِّيَّتُهُ

عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخِرُ مُوَلِّيَّتَهُ، وَلَا مَهْرَ بَيْنَهُمَا ⁽⁸⁾ .
وَكُلُّهَا أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ.

بَابُ الْعُيُوبِ فِي النِّكَاحِ

1 - في "أ": وهو.

2 - التسري: اتخاذ السرية، وهي الأمة التي يجامعها سيدها سرا.

3 - أخرجه البخاري (9/417)، ومسلم (1418).

4 - ليست في: "ب، ط".

5 - مسلم (1405).

6 - أخرجه أحمد (1/448، 450) والدارمي (1/158) والترمذي (1220) وصححه، والنسائي (6/149).

7 - في "ب": بزواج.

8 - أخرجه البخاري (9/162) ومسلم (1415).

530- إِذَا وَجَدَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخِرِ عَيْبًا لَمْ يَعْلَمْ بِهِ قَبْلَ الْعَقْدِ، كَالْجُنُونِ وَالْجُدَامِ وَالْبَرَصِ وَنَحْوِهَا، فَلَهُ فَسْخُ النِّكَاحِ.

531- وَإِذَا وَجَدْتُهُ عُيْبًا (1) أَجَّلَ إِلَى سَنَةٍ، فَإِنْ مَصَّتْ وَهُوَ عَلَى حَالِهِ فَلَهَا الْفَسْخُ.

532- وَإِنْ عَتَقَتْ وَرَوْجُهَا رَقِيقٌ: خَيْرٌ بَيْنَ الْمَقَامِ مَعَهُ وَفِرَاقِهِ (2)؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ الطَّوِيلِ فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ (3) خَيْرٌ بَرِيرَةُ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقَتْ (4) (5) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (6).

533- وَإِذَا وَقَعَ الْفَسْخُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ.

534- وَبَعْدَهُ يَسْتَقِرُّ، وَيَرْجِعُ الزَّوْجُ عَلَى مَنْ عَرَّه.

1 - العنين: العاجز عن الوطاء، وربما اشتهاه ولا يمكنه.

2 - ولا يسقط خيارها إلا إذا أسقطته، أو مكنته مع علمها، كما قرر الشيخ في (المختارات الجليلة ص 105).

3 - زيادة من: "ط".

4 - في "ب، ط": حين عتقت على زوجها.

5 - في "ب، ط": حين عتقت على زوجها.

6 - أخرجه البخاري (9/404) ومسلم (1504).

203 كِتَابُ الصَّدَاقِ

535- يَنْبَغِي تَخْفِيفُهُ.

وَسُئِلْتُ عَائِشَةُ: كَمْ كَانَ صَدَاقُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتِي عَشْرَةَ أُوقِيَّةً وَنَشَا، أَتَدْرِي مَا النَّشُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: نِصْفُ أُوقِيَّةٍ، فَتِلْكَ خَمْسِمِائَةٍ دِرْهَمٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (1).

536- وَأَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عِنَقَهَا صَدَاقَهَا ﷺ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (2).

537- وَقَالَ لِرَجُلٍ: ﷺ إِيْتِمَسَ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ﷺ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (3) فَكُلُّ مَا صَحَّ تَمَنَّا وَأُجْرَةٌ - وَإِنْ قَلَّ - صَحَّ صَدَاقًا (4).

538- فَإِنْ تَرَوَّجَهَا وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا صَدَاقًا فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ.

539- فَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ: فَلَهَا الْمُنْعَةُ، عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ، وَعَلَى الْمُقْتِرِ (5) قَدْرُهُ،

1 - (1426) والأوقية: أربعون درهما. قال الشيخ: وينبغي تخفيف الصداق مع موافقتها وموافقة وليها، وإلا فلا بد له أن يعطي في الصداق ما يعطي أمثاله في بلده. (نور البصائر ص 48).

2 - أخرجه البخاري (9/132)، ومسلم (1365).

3 - أخرجه البخاري (9/131)، (205)، ومسلم (1425).

4 - في "أ": صداقها.

5 - في "ب، ط": المعسر.

(1) **بَابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ**

544- يَلْزَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ مُعَاشَرَةُ الْآخَرِ
بِالْمَعْرُوفِ مِنَ
الصُّحْبَةِ الْجَمِيلَةِ، وَكَفِّ الْأَدَى، وَالْأَلَّا يَمْطُلَّهُ حَقَّهُ (2).

1 - في "ط" الزوجين.

2 - في "ط" حقه.

(1)

وَفِيهِ: ۞ خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ ۞ (2) .

وَقَالَ ۞ : ۞ إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ: لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ ۞ مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ (3) .

547- وَعَلَيْهِ: أَنْ يَعْدَلَ بَيْنَ زَوْجَاتِهِ فِي الْقَسْمِ، وَالنَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ وَمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ الْعَدْلِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: ۞ مَنْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا: جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِفُّهُ مَائِلٌ ۞ مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ (4) .

مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ (5) .

1 - أخرجه البخاري (9/253) ومسلم (1468).

2 - أخرجه الدارمي (2/159) والترمذي (3895) وقال: حسن غريب صحيح وابن حبان (موارد 1312) والحاكم (4/173) وصححه.

3 - أخرجه البخاري (9/293) ومسلم (1436).

4 - رواه أحمد (2/347) وأبو داود (2133) وابن ماجه (1969) والنسائي (7/63) والترمذي (1150) والبيهقي (7/297) والحاكم (2/186) وقال: صحيح على شرط الشيخين

وصححه ابن دقيق العيد والحافظ ابن حجر (التلخيص 3/227) ولم يروه الشيخان.

5 - أخرجه البخاري (9/314) ومسلم (1461).

549- وَقَالَتْ عَائِشَةُ: ۞ كَأَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ۞ إِذَا أَرَادَ
السَّفَرَ أَفْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيُّهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا ۞
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (6).

550- وَإِنْ أَسْقَطَتِ الْمَرْأَةُ حَقَّهَا مِنَ الْقَسَمِ، أَوْ مِنَ
النَّفَقَةِ أَوْ الْكِسْوَةِ بِإِذْنِ الزَّوْجِ (2) جَازَ ذَلِكَ.

وَقَدْ ۞ وَهَبَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ، فَكَانَ
النَّبِيُّ ۞ يُقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ ۞ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ
(3).

551- وَإِنْ خَافَ نُشُورَ إِمْرَأَتِهِ، وَظَهَرَتْ مِنْهَا قَرَائِنُ
مَعْصِيَتِهِ (4)

بَابُ الْخُلْعِ

6 - أخرجه البخاري (9/293) ومسلم (2770).

2 - وضعت هذه الجملة في "ب، ط" بعد كلمة القسم.

3 - أخرجه البخاري (9/312) ومسلم (1463).

4 - ومن عصت زوجها ونشزت وترك طاعته الواجبة بلا تقصير منه سقط حقها من القسم والنفقة حتى ترجع إلى طاعته ويقومها بالوعظ... (نور البصائر ص 51).

554- وَهُوَ فِرَاقُ زَوْجَتِهِ بِعَوَضٍ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا.

555- وَالْأَصْلُ فِيهِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ ⁽¹⁾ [الْبَقَرَةُ: 229].

556- فَإِذَا كَرِهَتْ الْمَرْأَةُ خُلُقَ زَوْجِهَا أَوْ خَلْقَهُ، وَخَافَتْ أَلَّا

تُقِيمَ

حُقُوقَهُ الْوَاجِبَةَ بِإِقَامَتِهَا مَعَهُ، فَلَا بَأْسَ أَنْ تَبْذِلَ لَهُ

عَوَضًا لِيُفَارِقَهَا ⁽²⁾.

557- وَيَصِحُّ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ مِمَّنْ يَصِحُّ طَلَاقُهُ.

558- فَإِنْ كَانَ لِعَيْرٍ خَوْفٌ أَلَّا تُقِيمَ ⁽³⁾ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ وَرَدَ

فِي الْحَدِيثِ: ﴿ مَنْ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأَسِ

فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ ﴾ ⁽⁴⁾.

1 - ومن عصت زوجها ونشرت وتركت طاعته الواجبة بلا تقصير منه سقط حقها من القسم والنفقة حتى ترجع إلى طاعته ويقومها بالوعظ... (نور البصائر ص 51).

2 - ولا يجسب من الطلاق، ولو كان بلفظ الطلاق ونيته، كما صححه الشيخ (في المختارات الجليلة ص 108). قال الشيخ: ومثل ذلك: من فسخها الحاكم لموجب كتقصيره فيما يجب من نفقة أو وطء فالفسوخ كلها لا ينقص بها عدد الطلاق، ويكون ذلك بائنا إلا أنه ليس كالطلاق الثلاث، بل يحل أن يتزوجها بنكاح جديد برضاها وولي وشهود، ولو في عدتها؛ لأن العدة لمبيناها أو للمفسوخة منه. (نور البصائر ص 51).

3 - في "ب": يقيم، وفي "ط": يقيما.

4 - أخرجه أحمد (5/277) والدارمي (2/162) وأبو داود (2226) والترمذي (1187) وحسنه وابن ماجه (2055) وابن حبان (موارد 321) والحاكم (2/200) وقال: صحيح على شرط الشيخين.

209 كِتَابُ الطَّلَاقِ

559- وَالْأَصْلُ فِيهِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ⁽¹⁾ [الطَّلَاقُ: 1].

560- وَطَلَّاقُهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ فَسَّرَهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمرَ، حَيْثُ طَلَّقَ رَوْجَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: ⁽²⁾ مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيَتْرُكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، ⁽³⁾ فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ ⁽⁴⁾ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ: ⁽⁵⁾ مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا ⁽⁶⁾. وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا وَهِيَ حَائِضٌ، أَوْ فِي طَهْرٍ وَطِيٍّ فِيهِ، إِلَّا إِنْ تَبَيَّنَ حَمْلُهَا.

561- وَ يَقَعُ الطَّلَاقُ بِكُلِّ لَفْظٍ دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ:

1 - أخرجه أحمد (5/277) والدارمي (2/162) وأبو داود (2226) والترمذي (1187) وحسنه وابن ماجه (2055) وابن حبان (موارد 321) والحاكم (2/200) وقال: صحيح على شرط الشيخين.

2 - في "ط": يمسيها.

3 - أخرجه البخاري (9/345) ومسلم (1471).

4 - مسلم (1471).

أ- صَرِيحٌ، لَا يُفْهَمُ مِنْهُ سِوَى الطَّلَاقِ، كَلْفَظٍ (1)
"الطَّلَاقِ"، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ.

ب- وَكِنَايَةٌ، إِذَا نَوَى بِهَا الطَّلَاقَ، أَوْ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى ذَلِكَ (2).

562- وَيَقَعُ الطَّلَاقُ:

أ- مُنْجَرًا.

ب- أَوْ مُعَلَّقًا عَلَى شَرْطٍ، كَقَوْلِهِ: إِذَا جَاءَ الْوَقْتُ الْفُلَانِيُّ
فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَمَتَى وُجِدَ الشَّرْطُ الَّذِي عُلِّقَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ
وَقَعَ.

فَصْلٌ

[الطَّلَاقُ الْبَائِنُ وَالرَّجْعِيُّ]

563- وَيَمْلِكُ الْحُرُّ ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ (3).

1 - في "ب": بلفظ.

2 - من شك في الطلاق أو في عدده لم يلزمه ما شك فيه، واستصحاب العصمة. (نور البصائر ص 52).

3 - قال الشيخ (في المختارات الجليلة ص 108): ورجح الشيخ تقي الدين ابن تيمية أن الطلاق لا يقع إلا واحدة بجميع ألفاظ الطلاق، ولو صرح بلفظ الثلاث، أو البيونة أو البتة أو غيرها، وأنه لا تقع الثانية إلا بعد رجعة صحيحة، ونصر هذا القول بوجوه كثيرة جدا، من وقف على كلامه فيها لم يسعه مخالفة هذا القول...، وكذلك رجح أن يمين الطلاق كسائر الأيمان تدخلها الكفارة...، والاعتبار على هذا القول. كما قرر الشيخ أن طلاق السكران لا يقع، كما لا تقع عقوده وإقراره.

4- وَإِذَا كَانَ عَلَى عِوَضٍ (1) .

566- وَمَا سِوَى ذَلِكَ: فَهُوَ رَجْعِيٌّ، يَمْلِكُ الزَّوْجُ رَجْعَةَ زَوْجَتِهِ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَبُعْ وَلِثُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ﴾ (2) [الْبَقَرَةُ: 228] .

568- وَالْمَشْرُوعُ: إِعْلَانُ التَّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ (3) وَالْإِشْهَادُ عَلَى ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ (4) [الطَّلَاق: 2] .

569- وَفِي الْحَدِيثِ: ﴿ ثَلَاثُ جِدُّهِنَّ جِدٌّ، وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: التَّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرَّجْعَةُ ﴾ رَوَاهُ الْأَزْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (5) .

1 - بين الشيخ: أن الفراق يصير باتنا في ست صور، فذكر هذه الأربعة وزاد: إذا مات الزوج، وإذا فسخت منه لموجب. (نور البصائر ص 53).

2 - بين الشيخ: أن الفراق يصير باتنا في ست صور، فذكر هذه الأربعة وزاد: إذا مات الزوج، وإذا فسخت منه لموجب. (نور البصائر ص 53).

3 - قر الشيخ في (المختارات الجلية ص 109): أن الرجعة لا تحصل بمجرد الوطاء حتى ينوبه رجعة.

4 - قر الشيخ في (المختارات الجلية ص 109): أن الرجعة لا تحصل بمجرد الوطاء حتى ينوبه رجعة.

5 - أخرجه أبو داود (2194) والترمذي (1184) وقال: حسن غريب وابن ماجه (2039) والدارقطني (50) والحاكم (2/197) وصححه، وحسنه الألباني (الإرواء 1826).

570- وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مَرْفُوعًا: **إِنَّ اللَّهَ وَصَعَ**
عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسِيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ **رَوَاهُ**
ابْنُ مَاجَهَ (1).

213 بَابُ الْإِيْلَاءِ وَالظَّهَارِ وَاللَّعَانِ

[الْإِيْلَاءُ]

571- **فَالْإِيْلَاءُ: أَنْ يَخْلِفَ** (2) **عَلَى تَرْكِ وَطْءِ رَوْجَتِهِ أَبَدًا، أَوْ**
مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

572- **فَإِذَا طَلَبْتَ الزَّوْجَةَ حَقَّهَا مِنَ الْوَطْءِ، أَمَرَ بِوَطْئِهَا،**
وَضَرَبَتْ لَهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ:

- **فَإِنْ وَطِئَ كَفَّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ،**

- **وَإِنْ إِمْتَنَعَ أَلْزِمَ بِالطَّلَاقِ؛**

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ
أَشْهُرٍ فَإِنْ فَأَءُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ
فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (3) [البقرة: 226, 227].

[الظَّهَارُ]

1 - أخرجه ابن ماجه (2045) والطحاوي (في شرح معاني الآثار) (2/56)، والدارقطني (497) والحاكم (2/198) وقال: صحيح على شرط الشيخين، وصححه ابن حبان، وحسنه النووي والحافظ.

2 - صح الشيخ: أن الإيلاء ينعقد باليمين بالله وبالطلاق والعتق وغير ذلك مما يعد حلفاً؛ لعموم قوله: (للذين يؤلون من نسائهم) (المختارات الجليلة ص 109).

3 - صح الشيخ: أن الإيلاء ينعقد باليمين بالله وبالطلاق والعتق وغير ذلك مما يعد حلفاً؛ لعموم قوله: (للذين يؤلون من نسائهم) (المختارات الجليلة ص 109).

573- وَالظَّهَارُ: أَنْ يَقُولَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي،

577- وَأَمَّا تَحْرِيمُ الْمَمْلُوكَةِ وَالطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ وَغَيْرِهَا فَفِيهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ (1)

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ (2) [الْمَائِدَةُ: 87-89] إِلَى أَنْ ذَكَرَ اللَّهُ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ.

215 [اللَّعَانُ]

578- وَأَمَّا اللَّعَانُ: فَإِذَا رَمَى الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ بِالرِّثْنِ فَعَلَيْهِ حَدُّ الْقَدْفِ تَمَانُونَ جَلْدَةً إِلَّا:

1 - وكذلك الأمر إذا ظاهرت المرأة من زوجها، كما صححه الشيخ (في المختارات الجليلة ص 109).

2 - وكذلك الأمر إذا ظاهرت المرأة من زوجها، كما صححه الشيخ (في المختارات الجليلة ص 109).

أ- أَنْ يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ: أَرْبَعَةَ شُهُودٍ عُذُولٍ، فَيَقَامُ عَلَيْهَا الْحَدُّ.
ب- أَوْ يُلَاعِرُنْ فَيَسْقُطُ عَنْهُ حَدُّ الْقَذْفِ.

579- و صِفَةُ اللَّعَانِ عَلَى مَا ذَكَرَ اللَّهُ فِي سُورَةِ النَّورِ: [9]
وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ [1] إِلَى آخِرِ آيَاتِ [النُّورِ: 6-
[9].

أ- فَيَشْهَدُ خَمْسَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهَا لِرَازِيئَةٍ، وَيَقُولُ فِي
الْخَامِسَةِ: "وَإِنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ".
ب- ثُمَّ تَشْهَدُ هِيَ خَمْسَ مَرَّاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لِمَنْ الْكَاذِبِينَ،
وَتَقُولُ فِي

الْخَامِسَةِ: "وَإِنَّ عَذَابَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ".
580- فَإِذَا تَمَّ اللَّعَانُ:

أ- سَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ،
ب- وَانْدَرَأَ عَنْهَا الْعَذَابُ،

د- وَانْتَقَى الْوَلَدُ إِذَا ذُكِرَ فِي اللَّعَانِ [2]. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1 - وكذلك الأمر إذا ظهرت المرأة من زوجها، كما صححه الشيخ (في المختارات الجليلة ص 109).
2 - فالولد للفراش إلا بأحد أمرين: إما اللعان، وإما عدم الإمكان بأن تأتي به لأقل من ستة أشهر من تزوجه بها ويعيش، أو بعد فراقه في مدة يعلم أنه ليس منه، كما قرره الشيخ. (نور البصائر ص 54).

217 كِتَابُ الْعِدَّةِ وَالِاسْتِبْرَاءِ

581- الْعِدَّةُ تَرُبُّصٌ مِّنْ قَارِقِهَا رَوْجُهَا (1) (2) بِمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ.

582- فَالْمُفَارَقَةُ بِالْمَوْتِ إِذَا مَاتَ عَنْهَا تَعْتَدُ عَلَى كُلِّ حَالٍ
أ- فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا وَصُغُهَا جَمِيعَ مَا فِي بَطْنِهَا; لِقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿ وَأُولَاثِ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَصْعَنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (3)
[الطَّلَاقُ: 4].

وَهَذَا عَامٌّ فِي الْمُفَارَقَةِ بِمَوْتٍ أَوْ حَيَاةٍ.

ب- وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةٌ أَيَّامٍ.

583- وَيَلْزَمُ فِي مُدَّةٍ (4) هَذِهِ الْعِدَّةُ أَنْ تُحِدَّ الْمَرْأَةُ:

أ- بِأَنْ تَتْرَكَ الزَّيْنَةَ وَالطَّيْبَ وَالْحُلِيَّ، وَالتَّحْسِيَّ ن (5) بِحَيْثَاءٍ
وَنَحْوِهِ،

1 - بين الشيخ في (المختارات الجليلة ص 110): أن الموطوءة بشبهة والزانية، ونحوهن لا تعتد بعدة زواج، بل تستبرأ استبراء الإمام بحيضة واحدة.

2 - بين الشيخ في (المختارات الجليلة ص 110): أن الموطوءة بشبهة والزانية، ونحوهن لا تعتد بعدة زواج، بل تستبرأ استبراء الإمام بحيضة واحدة.

3 - بين الشيخ في (المختارات الجليلة ص 110): أن الموطوءة بشبهة والزانية، ونحوهن لا تعتد بعدة زواج، بل تستبرأ استبراء الإمام بحيضة واحدة.

4 - ليست في: "ب، ط".

5 - في "ط": التحسن.

- وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَحِيضُ - كَالصَّغِيرَةِ، وَمَنْ ⁽¹⁾ لَمْ تَحِضْ،
وَالْأَيْسَةِ - فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ؛

- فَإِنْ كَانَتْ تَحِيضُ وَارْتَفَعَ حَيْضُهَا لِرِضَاعٍ وَتَحْوِهِ: ائْتَمَرَتْ
حَتَّى يَعودَ الْحَيْضُ فَتَعْتَدُ بِهِ ⁽²⁾ .

- وَإِنْ ارْتَفَعَ وَلَا تَدْرِي مَا رَفَعَهُ: ائْتَمَرَتْ تِسْعَةَ
أَشْهُرٍ اِحْتِيَاظًا لِلْحَمْلِ، ثُمَّ اِعْتَدَّتْ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ
- وَإِذَا ارْتَابَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لِظُهُورِ أَمَارَاتِ الْحَمْلِ لَمْ
تَتَرَوَّجْ حَتَّى تَزُولَ الرَّيبَةُ .

1 - في "ط": التي.

2 - وإذا لم يطن عوده فإنها تعد سنة كاملة، تسعة أشهر للحمل، وثلاثة للعدة، والقول بأنها تنتظر حتى تبلغ سن الإياس: ضرر عظيم عليها لا تأتي بمنتهى الشريعة كما قرره الشيخ في (المختارات الجليلة ص 110).

585- وَإِمْرَأَةُ الْمَفْقُودِ تَنْتَظِرُ حَتَّى يُحْكَمَ بِمَوْتِهِ، بِحَسَبِ
اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ ثُمَّ تَعْتَدُّ.

586- وَلَا تَجِبُ النَّفَقَةُ إِلَّا:

أ- لِلْمُعْتَدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ.

ب- أَوْ لِمَنْ فَارَقَهَا زَوْجُهَا فِي الْحَيَاةِ وَهِيَ حَامِلٌ؛ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ
حَمْلَهُنَّ﴾ ⁽¹⁾ [الطَّلَاقُ: 6].

587- وَأَمَّا الْأَسْتَبْرَاءُ فَهُوَ تَرْبُصُ الْأَمَةِ الَّتِي كَانَ سَيِّدُهَا

بَابُ النَّفَقَاتِ لِلزَّوْجَاتِ وَالْأَقَارِبِ وَالْمَمَالِكِ وَالْحَصَانَةِ

1 - وإذا لم يظن عوده فإنها تعتد سنة كاملة، تسعة أشهر للحمل، وثلاثة للعدة، والقول بأنها تنتظر حتى تبلغ سن الإياس: ضرر عظيم عليها لا تأتي بمنتهى الشريعة كما قرره الشيخ في (المختارات الجليلة ص 110).

589- عَلَى الْإِنْسَانِ تَفَقُّهُ رَوْجَتِهِ وَكِسْوَتُهَا وَمَسْكَنُهَا
بِالْمَعْرُوفِ (1) (2) بِحَسَبِ حَالِ الزَّوْجِ; لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لِيُنْفِقْ
ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ
اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ﴾ (3) [الطَّلَاقُ: 7] .

590- وَيَلْزِمُ بِالْوَاجِبِ مِنْ ذَلِكَ إِذَا طَلَبَتْ،

وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ: ﴿ وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ
وَكَسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (4) (5) .

ب- وَكَذَلِكَ مَنْ يَرْتُهُ بِفَرْضٍ أَوْ تَعْصِبٍ (6) .

592- وَفِي الْحَدِيثِ: ﴿ لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا
يُكَلِّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ ﴾ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (7) .

593- وَإِنْ طَلَبَ الزَّوْجَ زَوْجَهُ وَجُوبًا.

1 - قرر الشيخ: أن الصواب أن نفقة الزوجة لا تسقط إلا بنشورها، وأما حبسها وسفرها الواجب أو المباح بإذنه فلا يسقط. ولا نسلم أن النفقة علتها إمكان التمكين فقط. كما صوب: أن المرأة لا تملك الفسخ لعسرة زوجها، إلا إذا وجد منه غرور لها. (ينظر: المختارات الجليلة ص 112 وما بعدها).

2 - قرر الشيخ: أن الصواب أن نفقة الزوجة لا تسقط إلا بنشورها، وأما حبسها وسفرها الواجب أو المباح بإذنه فلا يسقط. ولا نسلم أن النفقة علتها إمكان التمكين فقط. كما صوب: أن المرأة لا تملك الفسخ لعسرة زوجها، إلا إذا وجد منه غرور لها. (ينظر: المختارات الجليلة ص 112 وما بعدها).

3 - قرر الشيخ: أن الصواب أن نفقة الزوجة لا تسقط إلا بنشورها، وأما حبسها وسفرها الواجب أو المباح بإذنه فلا يسقط. ولا نسلم أن النفقة علتها إمكان التمكين فقط. كما صوب: أن المرأة لا تملك الفسخ لعسرة زوجها، إلا إذا وجد منه غرور لها. (ينظر: المختارات الجليلة ص 112 وما بعدها).

4 - (1218).

5 - (1218).

6 - إذا كان القريب من غير أصوله ولا فروعه اشترط لوجوب النفقة عليه أن يكون المنفق وارثاً للمنفق عليه. (نور البصائر ص 54).

7 - (1662).

594- وَعَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُقِيَّتَ بِهَائِمِهِ طَعَامًا وَشَرَابًا،
وَلَا يُكَلِّفُهَا مَا يَصُرُّهَا،

وَفِي الْحَدِيثِ: ۞ كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَحْسِنَ عَمَّنْ يَمْلِكُ
قُوَّتَهُ ۞ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (1).

595- وَالْحَصَانَةُ هِيَ حِفْظُ الطِّفْلِ عَمَّا يَصُرُّهُ، وَالْقِيَامُ
بِمَصَالِحِهِ.

596- وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ.

599- وَلَا يُتْرَكُ الْمَحْضُونُ بِيَدِ مَنْ لَا يَصُونُهُ وَيُضْلِحُهُ
(2).

1 - (996).

2 - قال الشيخ في (المختارات الجليلة ص 114): ولم يتحرر لي في الحضانة -في تقديم بعض النساء على بعض- ضابط تلمئن إليه النفس، إلا أنه براعى مصلحة المحضون، وأن من تحققت فيه فهو أولى من غيره... وكذلك الصحيح ما رجه ابن القيم في الهدى: أن الرقيق والفاسق وكذلك المزوجة -خصوصا إذا رضي زوجها- لهم الحضانة، وأنه لا يسقط حقهم منها، لعدم الدليل المسقط لحقهم..

223 كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ

600- وَهِيَ نَوْعَانِ: حَيَوَانٌ وَعَيْرُهُ:

أ- فَأَمَّا عَيْرُ الْحَيَوَانِ مِنْ -الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ وَعَيْرِهَا- فَكُلُّهُ مُبَاحٌ، إِلَّا مَا

فِيهِ مَصْرَعَةٌ، كَالسَّمِّ وَنَحْوِهِ،

وَالْأَشْرِبَةُ كُلُّهَا مُبَاحَةٌ إِلَّا مَا أَسْكَرَ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ كَثِيرُهُ وَقَلِيلُهُ؛

لِحَدِيثٍ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرْقُ فَمِلْدٌ أَلْكَفٌ مِنْهُ حَرَامٌ» (1).

وَإِنْ انْقَلَبَتْ الْخَمْرُ خَلًّا حَلَّتْ.

ب- وَالْحَيَوَانُ قِسْمَانِ:

1- بَحْرِيٌّ، فَيَحِلُّ كُلُّ مَا فِي الْبَحْرِ حَيًّا وَمَيِّتًا؛ قَالَ تَعَالَى:

«أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ» (2) [الْمَائِدَةُ: 96].

1 - رواه أحمد (6/71) وأبو داود (3687) والترمذي (1867) وحسنه وابن الجارود (861) والطحاوي (2/324) والبيهقي (8/296) والفرق: بتسكين الراء أو فتحها، وهو الأصح، مكبال يسع ثلاثة أصع، أو ستة عشر رطلا.

2 - رواه أحمد (6/71) وأبو داود (3687) والترمذي (1867) وحسنه وابن الجارود (861) والطحاوي (2/324) والبيهقي (8/296) والفرق: بتسكين الراء أو فتحها، وهو الأصح، مكبال يسع ثلاثة أصع، أو ستة عشر رطلا.

2- وَأَمَّا الْبَرِّيُّ: فَأَلْأَصْلُ فِيهِ الْجِلُّ، إِلَّا مَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّارِعُ (1) فَمِنْهَا:

أ- مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَآكَلُهُ حَرَامٌ» (2)

ب- «وَنَهَى عَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (3)

ج- «وَنَهَى عَنْ لُحُومِ الْأَهْلِيَّةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (4)

د- «وَنَهَى عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ: النَّمْلَةُ، وَالنَّحْلَةُ، وَالْهُدْهُدُ، وَالصُّرْدُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (5)

هـ- وَجَمِيعُ الْخَبَائِثِ مُحَرَّمَةٌ كَالْحَشَرَاتِ وَنَحْوِهَا.
و- «وَنَهَى النَّبِيُّ» عَنِ الْجَلَالَةِ وَالْبَانِيهَا (6) حَتَّى

تُحْبَسُ، وَتُطْعَمُ الطَّاهِرَ ثَلَاثًا (7)

1 - في "ط": نص الشارع على تحريمه.

2 - أخرجه مسلم (1933).

3 - (1934).

4 - أخرجه البخاري (9/653) ومسلم (1941).

5 - أخرجه أحمد (1/332) والدارمي (2/88) وأبو داود (5267) وابن ماجه (3224) وصححه ابن حبان، وقال ابن دقيق العيد: أخرجه أبو داود عن رجال الصحيح.

6 - رواه أبو داود (3785 و 3787) والترمذي (1824) عن ابن عمر ويشهد له حديث ابن عباس عند أبي داود (3786)، والنسائي (7/240) والترمذي (1826) وصححه.

وصححه ابن دقيق العيد كما نقله الحافظ في التلخيص الحبير، وصححه الألباني في الإرواء (3503) والجلالة: الدابة التي تتبع النجاسات، وتأكل الجلة: وهي البعرة والعذرة.

7 - لا خلاف بين الفقهاء أن النهي عن أكل لحوم الجلالة يزول بحبسها على العلف الطاهر، واختلفوا في مدة الحبس، فقال الشافعية: تحبس الناقة أربعين يوما، والبقرة ثلاثين

والشاة سبعة أيام والداجاة ثلاثة أيام. وعن أحمد روايتان: إحداهما: تحبس ثلاثا، سواء كانت طيرا أو بهيمة واستدلوا عليه بفعل ابن عمر والثانية: أن البدنة والبقرة تحبسان

أربعين، وقد روي هذا المقدار عن ابن عمرو موقوفا ومرفوعا.

بَابُ الذَّكَاةِ وَالصَّيْدِ

601- الْحَيَوَانَاتُ الْمُبَاحَةُ لَا تُبَاحُ بِدُونِ الذَّكَاةِ إِلَّا
السَّمَكُ وَالْجَرَادُ.

602- وَ يُشْتَرَطُ فِي الذَّكَاةِ

1- أَنْ يَكُونَ الْمَذْكُوعُ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا.

2- وَأَنْ يَكُونَ بِمُحَدَّدٍ (1).

3- وَأَنْ يُنْهَرَ الدَّمُ (2).

4- وَأَنْ يَقْطَعَ الْخُلُقُومَ وَالْمَرِيءَ (3).

5- وَأَنْ يَذْكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ.

603- وَكَذَلِكَ يُشْتَرَطُ فِي الصَّيْدِ، إِلَّا أَنَّهُ يَحِلُّ بِعَقْرِهِ
فِي أَيِّ مَوْضِعٍ مِنْ بَدَنِهِ.

604- وَمِثْلُ الصَّيْدِ مَا نَفَرَ وَعَجَزَ عَنْ دَبْحِهِ (4).

605- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ مَرْفُوعًا قَالَ: مَا أَنْهَرَ الدَّمَ،
وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّهُ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظَّفْرُ، أَمَّا

1 - غير السن والظفر.

2 - أنهر الدم: أساله.

3 - الخلقوم: مجرى النفس. والمريء: مجرى الطعام والشراب.

4 - إذا نفرت الدابة كانت كالصيد، ذكاتها: رميها مع ذكر اسم الله، أو إصابتها في أي موضع من جسدها فإن أدركها بعد رميها ميتة حلت وإن أدركها وفيها حياة مستقرة فلا بد من ذكاتها. كما قرره الشيخ. (نور البصائر ص 58).

السِّنُّ: فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ ۖ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (1)

606- وَيُبَاحُ صَيْدُ الْكَلْبِ الْمُعَلَّمِ - بِأَنْ يَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَ، وَيَنْزِرَ إِذَا رُجِرَ، وَإِذَا أَمْسَكَ لَا يَأْكُلُ - وَيُسَمَّى صَاحِبَهَا

عَلَيْهَا (2) إِذَا أُرْسِلَهُ.

607- وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ۖ ۖ إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبَكَ الْمُعَلَّمِ فَادْكُرْ إِسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، - فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَدْرِكْتَهُ حَيًّا فَادْبَحْهُ، - وَإِنْ أَدْرِكْتَهُ قَدْ قَتَلَهُ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، - وَإِنْ وَجَدَتْ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَهُ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ؟

- وَإِنْ رَمَيْتُ سَهْمَكَ فَادْكُرْ إِسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ (3)
- فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَرَ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ فَكُلْ
إِنْ شِئْتَ،

1 - أخرجه البخاري (5/131) ومسلم (1968).

2 - زيادة من: "ب، ط".

3 - زيادة من: "ب، ط".

- فَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ ۖ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (1)

608- وَفِي الْحَدِيثِ: ۖ إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلْيُجِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ ۖ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (2)

رَوَاهُ أَحْمَدُ (3)

بَابُ الْأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ (4)

الْأَيْمَانُ

610- لَا تَتَّعِقُدُ الْأَيْمِينَ إِلَّا بِاللَّهِ أَوْ إِسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ، أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ.

611- وَالْحَلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ شِرْكٌ، لَا تَتَّعِقُدُ بِهِ الْأَيْمِينَ.

612- وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْأَيْمِينَ الْمَوْجِبَةَ لِلْكَفَّارَةِ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ

1 - أخرجه البخاري (1/279) ومسلم (1929).

2 - رواه مسلم (1955).

3 - رواه أحمد (3/31، 53) وأبو داود (2826، 2827) والترمذي (1476) وصححه والدارمي (2/84) والدارقطني (540) والحاكم (4/114) وقال: صحيح على شرط مسلم.

والبيهقي (9/334) وصححه ابن دقيق العيد، وحسنه المنذري.

4 - قال الشيخ (في رسالة الفوائد والفروق.. ص 131): ومن الفروق الصحيحة: الفرق بين اليمين والنذر، فاليمين مقصوده الحث أو المنع أو التصديق أو التكذيب وتحله الكفارة، والنذر: إلزام العبد نفسه طاعته مطلقا، أو معلقا لها على شرط حصول نعمة، أو دفع نعمة ويتعين فيه الوفاء، فلا تفيد فيه الكفارة وهو نذر التبرر، وأما باقي أقسام النذر فيجري مجرى اليمين.

613- فَإِنْ كَانَتْ عَلَى مَاضٍ -وَهُوَ كَاذِبٌ عَالِمًا- فَهِيَ
الْيَمِينُ

الْغُمُوسُ (1) .

614- وَإِنْ كَانَ يَظُنُّ صِدْقَ تَفْسِيهِ فَهِيَ مِنْ لَعْوِ الْيَمِينِ،
كَقَوْلِهِ: لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ، فِي عَرَضِ حَدِيثِهِ.

615- وَإِذَا حَنَّتْ فِي يَمِينِهِ -بِأَنْ فَعَلَ مَا حَلَفَ عَلَى
تَرْكِهِ، أَوْ تَرَكَ مَا حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ-: وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ :

أ- عِنَقُ رَقَبَةٍ، أَوْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ (2) أَوْ (3)
كِسْوَتُهُمْ.

ب- فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ (4) .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (5) .

1 - سميت غموسا؛ لأنها تغمس صاحبها في الإنم ثم في النار.

2 - قال الشيخ (في المختارات الجليلة ص 124): والصحيح في جميع الكفارات: أنه يكفي إطعام المساكين [كأن يغديهم أو يعشيهم]: ولا يلزم تملكهم كما هو ظاهر الكتاب والسنة. كما قرر الشيخ أيضا: أن من حلف على أمور متنوعة كقوله: والله لا أأكلت، والله لا شربت أن عليه كفارات بعدد الأفعال، إذا حنت فيها، سواء كفر عن أحدها أم لم يكفر، كما قرر أيضا (ص 109) أن من فعل المحلوف عليه ناسيا أو جاهلا لم يحنت، لا في طلاق ولا عتاق ولا غيرهما.

3 - في "ب": وكسوتهم، وهو خطأ.

4 - ويخير في الكفارة بين أن يقدمها على الحنت، أو يؤخرها عنه. (نور البصائر ص 59).

5 - أخرجه البخاري (13/123) ومسلم (1652).

617- وَفِي الْحَدِيثِ: ۞ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهِ، فَلَا حِثَّ عَلَيْهِ ۞ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (1) (2).

618- وَيُرْجَعُ فِي الْأَيْمَانِ إِلَى:

أ- نِيَّةُ الْحَالِفِ.

ب- ثُمَّ إِلَى السَّبَبِ الَّذِي هَيَّجَ الْيَمِينَ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (3).

النُّذُورُ

620- وَعَقْدُ النَّذْرِ مَكْرُوهٌ وَقَدْ تَهَى النَّبِيُّ ۞ عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: ۞ إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ ۞ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (4).

1 - أخرجه أحمد (2/10) والدارمي (2/158) وأبو داود (3261) والترمذي (1531) وحسنه والنسائي (7/25) وابن ماجه (2105) وابن حبان (موارد 1183) والحاكم (4/303) وصححه، وصححه ابن دقيق العيد.

2 - المراد: أن من قال -إن شاء الله- في يمينه أنه لا يحنت لو لم يأت بما حلف عليه. قالوا: ويشترط له ثلاثة شروط: الأول: أن يقصد تعليق المحلوف عليه على مشيئة الله تعالى، لا إن جاء بها للترك أو كانت سبق لسان بلا قصد. الثاني: أن يتصل الاستثناء بيمينه لفظاً أو حكماً. الثالث: أن يستثنى لفظاً ونطقاً، فلا ينفعه أن يستثنى بقلبه. اهـ بتصرف من (توضيح الأحكام للبيضاوي 6/87).

3 - (1653).

4 - أخرجه البخاري (11/575) ومسلم (1639).

621- فَإِذَا عَقَدَهُ عَلَى بَرٍّ: وَجَبَ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ ; (1)
لِقَوْلِهِ ۞ ۞ مَنْ تَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ تَذَرَ أَنْ
يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ ۞ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (2) .

622- وَإِنْ كَانَ النَّذْرُ مُبَاحًا أَوْ جَارِيًا مَجْرَى الْيَمِينِ
-كَنْذَرِ اللَّجَاجِ وَالْعَصَبِ- أَوْ كَانَ تَذَرُ مَعْصِيَةً:

- لَمْ يَجِبْ الْوَفَاءُ بِهِ (3) .

- وَفِيهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ إِذَا لَمْ يُوفَّ بِهِ (4) .

- وَيَحْرُمُ الْوَفَاءُ بِهِ فِي الْمَعْصِيَةِ.

1 - في "ط": الوفاء به.

2 - أخرجه البخاري (11/581) ولم أجده في مسلم.

3 - في "ب": بذلك.

4 - قال الشيخ (في المختارات الجليلة ص 125): والرواية الأخرى عن أحمد أن النذر لا ينعقد في مباح أو محرم. ولا يوجب كفارة، وفاقا لجمهور العلماء، أقوى من المشهور من المذهب؛ لعدم الدليل الدال على انعقادها والحديث الصحيح: "من نذر أن يعصي الله فلا يعصه" ليس فيه الأمر بالكفارة وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز والنذر المباح أشبه بلغو اليمين.

233 كِتَابُ الْجَنَائَاتِ

623- الْقَتْلُ بِغَيْرِ حَقٍّ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَفْسَامٍ

أَحَدُهَا: الْعَمْدُ الْعُدْوَانُ، وَهُوَ: أَنْ يَقْصِدَهُ ⁽¹⁾ بِجِنَايَةٍ تَقْتُلُ غَالِبًا، فَهَذَا يُخَيَّرُ الْوَلِيُّ فِيهِ بَيْنَ الْقَتْلِ وَالذِّيَّةِ ⁽²⁾ ;

لِقَوْلِهِ $\square \square$ مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُقْتَلَ، وَإِمَّا أَنْ يَفْدِيَ ⁽³⁾ ⁽⁴⁾ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ⁽⁵⁾ .

الثَّانِي: شِبْهُ الْعَمْدِ، وَهُوَ: أَنْ يَتَعَمَّدَ الْجِنَايَةَ عَلَيْهِ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا.

الثَّلَاثُ الْخَطَأُ، وَهُوَ أَنْ تَفْعَ الْجِنَايَةُ مِنْهُ بِغَيْرِ قَصْدٍ، بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ.

624- فَعِي الْأَخِيرِ لَا قَوْدَ ⁽⁶⁾ بَلْ :

أ- الْكَفَّارَةُ فِي مَالِ الْقَاتِلِ

1 - في "ب، ط": يقتله، وكذا ورد في "أ" لكن كتب فوقها (يقصده) دون كشط.

2 - رجح الشيخ: أنه يفعل بالجاني كما فعل، كما رض النبي صلى الله عليه وسلم رأس اليهودي الذي رض رأس الجارية بين حجرين. (المختارات الجليلة ص 115).

3 - في "ب، ط": يفديه.

4 - في "ب، ط": يفديه.

5 - أخرجه البخاري (2/205) ومسلم (1355).

6 - القود: القصاص.

ب- وَالذِّيَّةَ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَهُمْ: عَصَبَاتُهُ كُلُّهُمْ، قَرِيبَهُمْ
وَبَعِيدِهِمْ، تَوَزَّعَ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ حَالِهِمْ، وَتَوَجَّلَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثَ
سِنِينَ، كُلُّ سَنَةٍ يَحْمِلُونَ ثُلُثَهَا.

625- وَالدِّيَاتُ لِلنَّفْسِ وَغَيْرِهَا قَدْ فَصَّلْتُ فِي حَدِيثِ

عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ:

« أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ وَفِيهِ:

- أَنَّ مَنْ إِعْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتْلًا⁽¹⁾ عَن بَيْتَةٍ فَإِنَّهُ قَوْدٌ إِلَّا
أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ. - وَإِنْ فِي النَّفْسِ: الدِّيَّةُ، مِائَةٌ
مِنَ الْإِبِلِ. (2)

- وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِبَ جَدَعًا (3) الدِّيَّةُ.

- وَفِي اللِّسَانِ: الدِّيَّةُ.

- وَفِي الشَّقَتَيْنِ: الدِّيَّةُ.

- وَفِي الذَّكْرِ: الدِّيَّةُ.

الدِّيَّةُ⁽⁴⁾

- وَفِي الصُّلْبِ: الدِّيَّةُ⁽⁵⁾

1 - أي: قتل بلا جناية ولا جريرة.

2 - قرر الشيخ (في المختارات الجليلة ص 116): أن الأصل في الديات الإبل، والباقيات أبدال عنها، ثم دلل على ذلك.

3 - في "ب، ط": جدعه.

4 - البيهقان: الخصيتان.

5 - الصلب: أي: إن كسر الظهر فحذب الرجل ففيه الدية، وقيل: إن أصيب صلبه بشيء حتى أذهب منه الجماع. ينظر: النهاية. قال الشيخ: والمنافع كالسمع والبصر والشم والدوق واللمس ومنفعة الأكل والبطش والنكاح وغيرها، في كل واحدة منها إذا جنى عليها فذهبت دية كاملة، فلو جنى عليه فذهب منه عدة منافع فلكل واحد دية كاملة. (نور

البصائر ص 56).

- وَفِي الْعَيْنَيْنِ: أَلَدِيَّةٌ.
- وَفِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ: نِصْفُ أَلَدِيَّةٍ.
- وَفِي الْمَأْمُومَةِ (1) (2) ثُلُثُ أَلَدِيَّةٍ.
- وَفِي الْجَائِفَةِ (3) (4) ثُلُثُ أَلَدِيَّةٍ.
- وَفِي الْمُنْقَلَةِ (5) (6) خَمْسُ عَشْرَةَ مِنْ الْأَيْلِ.
- وَفِي كُلِّ إصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ: عَشْرٌ مِنْ الْأَيْلِ.

خَمْسٌ (7) مِنْ الْأَيْلِ.

- وَفِي الْمَوْضِحَةِ (8) (9) خَمْسُ مِنْ الْأَيْلِ.
- وَأَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ.
- وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ (10) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (11).

1 - المأمومة: هي التي تخرق الجلد حتى تصل إلى أم الدماغ.

2 - المأمومة: هي التي تخرق الجلد حتى تصل إلى أم الدماغ.

3 - الجائفة: الجرح الذي يصل إلى باطن الجوف من بطن أو غيره.

4 - الجائفة: الجرح الذي يصل إلى باطن الجوف من بطن أو غيره.

5 - المنقلة: هي الشجة التي توضح عظم الرأس وتهشمه، وتنقل عظامه بتكسيبه.

6 - المنقلة: هي الشجة التي توضح عظم الرأس وتهشمه، وتنقل عظامه بتكسيبه.

7 - في المطبوعة ورد خطأ: (خمس عشرة).

8 - الموضحة: هي الشجة التي توضح عظم الرأس وتبدي بياضه ولا تكسره فهي خاصة بالرأس والوجه.

9 - الموضحة: هي الشجة التي توضح عظم الرأس وتبدي بياضه ولا تكسره فهي خاصة بالرأس والوجه.

10 - وقع سقط محل المعنى في هذه الفقرة والتي قبلها في نسخة: "أ".

11 - رواه أبو داود في المراسيل برقم (255) وقال: إسناده لا يصح والنسائي في الكبرى (4/245) والحاكم (1/395) وصححه وابن حزم في المحلى (6/34) والبيهقي (4/89) والدارمي (2/247) وابن حبان (14/501) وغيرهم. وقد اختلف في تصحيحه فضعه قوم، وصححه آخرون. والخلاف فيه مشهور. قال ابن عبد البر (التمهيد 17/338): هذا كتاب مشهور عند أهل السير، معروف عند أهل العلم معرفة تغني عن الإسناد؛ لأنه أشبه التواتر؛ لتلقي الناس إياه بالقبول والمعرفة. وقال العقيلي: حديث ثابت. وقال ابن حجر في التلخيص: وقد صح هذا الحديث جماعة من الأئمة لا من حيث الإسناد بل من حيث الشهرة. وقال ابن كثير (في تحفة الطالب ص 231): كتاب آل عمرو بن حزم هذا اعتمد عليه

- 628- وَيُقَادُ كُلُّ عَضْوٍ بِمِثْلِهِ إِذَا أَمَكَّنَ يَدُونَ تَعَدُّ (1) ;
- لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ (2)
- إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [الْمَائِدَةُ: 45] .
- 629- وَدِيَةُ الْمَرْأَةِ عَلَى نِصْفِ دِيَةِ الذَّكَرِ (3) إِلَّا فِيمَا دُونَ
- ثُلُثِ الدِّيَةِ فَهُمَا سَوَاءٌ.

الأئمة والمصنفون في كتبهم، وهو نسخة متوارثة عندهم تشبه نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وقريب من هذا مقالة الزيلعي في نصب الرابة (2/342). ينظر للاستزادة: صحائف الصحابة للصويان من (ص 92 إلى 132).

1 - قال الشيخ: وحكم إتلاف الأطراف حكم إتلاف النفوس في وجوب القصاص في العمد العدوان، وعدم القصاص في غيره، ولكن يشترط في القصاص: المساواة في الاسم والموضع وكذلك الجروح التي تنتهي إلى حد أو مفصل فيها القصاص لإمكان المساواة وإلا فلا قصاص فيها. (نور البصائر ص 55).

2 - قال الشيخ: وحكم إتلاف الأطراف حكم إتلاف النفوس في وجوب القصاص في العمد العدوان، وعدم القصاص في غيره، ولكن يشترط في القصاص: المساواة في الاسم والموضع وكذلك الجروح التي تنتهي إلى حد أو مفصل فيها القصاص لإمكان المساواة وإلا فلا قصاص فيها. (نور البصائر ص 55).

3 - في "ب، ط": الرجل.

239 كِتَابُ الْحُدُودِ

- 630- لَا حَدَّ إِلَّا عَلَى مُكَلَّفٍ مُلتَزِمٍ (1) عَالِمٍ بِالتَّحْرِيمِ
 631- وَلَا يُقِيمُهُ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ تَائِبُهُ، إِلَّا السَّيِّدُ، فَإِنَّ لَهُ إِقَامَتَهُ
 بِالْجِلْدِ خَاصَّةً عَلَى رَقِيقِهِ.
 632- وَ حَدُّ الرَّقِيقِ فِي الْجِلْدِ نِصْفُ حَدِّ الْحَرِّ.
[حَدُّ الرِّتَانَا]

- 633- حَدُّ الرِّتَانَا - وَهُوَ فِعْلُ الْفَاحِشَةِ فِي قُبْلٍ أَوْ دُبُرٍ:-
 -إِنْ كَانَ مُحْصِنًا- وَهُوَ الَّذِي قَدْ تَزَوَّجَ وَوَطِنَهَا وَهَمَّا حُرَّانِ
 مُكَلَّفَانِ - فَهَذَا يُرْجَمُ حَتَّى يَمُوتَ.
 - وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُحْصِنٍ: جُلِدَ مِائَةَ جَلْدَةٍ، وَغُرِّبَ عَنِ وَطَنِهِ
 عَامًا.
 634- وَلَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ يُقَرَّ بِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، أَوْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ
 أَرْبَعَةُ عُذُولٍ يُصَرِّحُونَ بِشَهَادَتِهِمْ (2) .

1 - ليست في: "ب، ط".

2 - قرر الشيخ (في المختارات الجلية ص 118): أنه لا يشترط أن يأتي الشهود الأربعة في الرنا في مجلس واحد بل لو جاءوا في مجالس لم ترد شهادتهم وكذلك لو شهد اثنان أنه وطنها في بيت أو يوم وآخران أنه وطنها في يوم آخر أو بيت آخر..

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (1) .

وَآخِرُ الْأَمْرَيْنِ الْإِفْتِصَارُ عَلَى رَجْمِ الْمُحْصَنِ، كَمَا فِي قِصَّةِ
مَا عَزَّ وَالْغَامِدِيَّةِ (2) .

[حَدُّ الْقَذْفِ]

635- وَمَنْ قَذَفَ بِالزَّنَانِ مُحْصَنًا (3) أَوْ شَهِدَ (4) عَلَيْهِ بِهِ، وَلَمْ
تَكْمُلْ الشَّهَادَةُ: جُلِدَ ثَمَانِينَ جِلْدَةً (5) .

[التَّعْزِيرُ]

638- وَاجِبُ التَّعْزِيرِ وَاجِبٌ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا
كَفَّارَةَ (6) .

[حَدُّ السَّرْقَةِ]

1 - رواه مسلم (1690).

2 - أي: لم يجمع بين الرجم وجلد مائة كما في حديث عبادة.

3 - في "ب، ط": "محصنا بالزنى".

4 - في "ط": "وشهد".

5 - قرر الشيخ (في المختارات الجلية ص 119) أن حد القذف حق لله تعالى فلا يسقط بعفو المقذوف.

6 - قرر الشيخ (في المختارات ص 119) جواز الزيادة في التعزير على عشر جلدات وأن المراد بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يجلد أحد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله" أي إلا في غير معصية، وأن الذي لا يزيد على ذلك تأديب الصغير والزوجة والخادم ونحوهم في غير معصية.

639- وَمَنْ سَرَقَ رُبْعَ دِينَارٍ مِنْ الذَّهَبِ أَوْ مَا يُسَاوِيهِ مِنْ
الْمَالِ مِنْ حِرْزِهِ: قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى مِنْ مَفْصِلِ الْكَفِّ،
وَحُسِمَتْ (1).

640- فَإِنْ عَادَ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى مِنْ مَفْصِلِ الْكَعْبِ
وَحُسِمَتْ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (2).

643- وَفِي الْحَدِيثِ: « لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ » رَوَاهُ
أَهْلُ السُّنَنِ (3).

243 [حَدُّ الْجِرَابَةِ]

644- وَقَالَ تَعَالَى فِي الْمُحَارِبِينَ: « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ
يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ

1 - المراد بالحشم: أن يغمس موضع القطعة من يد أو رجل في السرقة ونحوها في زيت أو دهن مغلي أو الكي بحديدة محماة لتتسد أفواه العروق وينقطع الدم.

2 - أخرجه البخاري (12/96) ومسلم (1684).

3 - أخرجه مالك في الموطأ (32) والشافعي في المسند (275) وأحمد (3/463) والدارمي (2/174) وأبو داود (4388) والترمذي (1449) والنسائي (8/87) وابن ماجه (2593) وابن حبان (موارد 1505) والبيهقي (8/263). قال الخافظ في التلخيص: (4/73): وقال الطحاوي هذا الحديث تلقت العلماء منته بالقبول". والتمر: ما كان معلقا في النخل قبل أن يجذ، والكثر: هو جمار النخل، وهو شحمه الذي في وسطه وسبب عدم القطع: أن من شروط القطع الحرز والتمر والكثير غير محرزين وبضمنه عند الأئمة الثلاثة بعوضه مرة، وعند أحمد بضمنه بعوضه مرتين، لحديث رافع بن خديج على خلاف في المذهب: هل الإضعاف خاص بالتمر والكثير أو عام في كل ما سرق من غير حرز؟ وقد رجح الشيخ السعدي العموم. (المختارات الجليلة ص 120).

يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ⁽¹⁾ إِلَى آخِرِهَا [الْمَائِدَة: 33] .

645- وَهُمْ الَّذِينَ يَخْرُجُونَ عَلَى النَّاسِ، وَيَقْطَعُونَ الطَّرِيقَ عَلَيْهِمْ بِنَهْبٍ أَوْ قَتْلِ.

أ- فَمَنْ قَتَلَ وَأَخَذَ مَالًا: قُتِلَ وَصَلِبَ،

ب- وَمَنْ قَتَلَ: تَحْتَمَّ قَتْلُهُ،

ج- وَمَنْ أَخَذَ مَالًا: قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى،

د- وَمَنْ أَخَافَ النَّاسَ: نُفِيَ مِنَ الْأَرْضِ ⁽²⁾ .

[حُدُّ الْبُغَاةِ]

646- وَمَنْ خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ يُرِيدُ إِزَالَتَهُ عَنِ مَنْصِبِهِ: فَهُوَ

بَاغٍ.

647- وَعَلَى الْإِمَامِ: مُرَاسَلَةُ الْبُغَاةِ، وَإِزَالَةُ مَا يَنْقِمُونَ عَلَيْهِ

648- فَإِنْ انْتَهَوْا كَفَّ عَنْهُمْ، وَإِلَّا قَاتَلَهُمْ إِذَا قَاتَلُوا ⁽³⁾ .

1 - أخرجه مالك في الموطأ (32) والشافعي في المسند (275) وأحمد (3/463) والدارمي (2/174) وأبو داود (4388) والترمذي (1449) والنسائي (8/87) وابن ماجه (2593) وابن حبان (موارد 1505) والبيهقي (8/263). قال الحافظ في التلخيص: (4/73): وقال الطحاوي هذا الحديث تلقت العلماء منته بالقبول". والنمر: ما كان معلقا في النخل قبل أن يجذ، والكتر: هو جمار النخل، وهو شحمه الذي في وسطه وسبب عدم القطع: أن من شروط القطع الحرز والنمر والكتر غير محرزين ويضمنه عند الأئمة الثلاثة بعوضه مرة، وعند أحمد يضمنه بعوضه مرتين، لحديث رافع بن خديج على خلاف في المذهب: هل الإصعاف خاص بالنمر والكتر أو عام في كل ما سرق من غير حرز؟ وقد رجح الشيخ السعدي العموم. (المختارات الجلية ص 120).

2 - قرر الشيخ (في المختارات الجلية ص 120): أن قطاع الطريق إذا جنوا بما يوجب قودا في الطرف تحتم استيفاءه.

3 - ليست في: "ب، ط".

649- وَعَلَى رَعِيَّتِهِ: مَعُوَّتُهُ عَلَى قِتَالِهِمْ.

650- فَإِنْ أُضْطُرَّ إِلَى قَتْلِهِمْ أَوْ تَلِفَ⁽¹⁾ مَالَهُمْ: فَلَا شَيْءَ عَلَى الدَّافِعِ.

651- وَإِنْ قُتِلَ الدَّافِعُ كَانَ شَهِيدًا.

652- وَلَا يُتَّبَعُ لَهُمْ مُدْبِرٌ، وَلَا يُجْهَرُ عَلَى جَرِيحٍ، وَلَا يُغْنَمُ لَهُمْ مَالٌ، وَلَا يُسَبَى لَهُمْ ذُرِّيَّةٌ.

653- وَلَا صَمَانَ عَلَى أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ فِيمَا أُتْلِفَ خَالَ الْحَرْبِ مِنْ نُفُوسٍ وَأَمْوَالٍ.

بَابُ حُكْمِ الْمُزْتَدِّ

654- وَالْمُزْتَدُّ هُوَ: مَنْ خَرَجَ عَنِ دِينِ الْإِسْلَامِ إِلَى الْكُفْرِ، بِفِعْلٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ إِعْتِقَادٍ أَوْ شَكٍّ.

655- وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- تَفَاصِيلَ مَا يَخْرُجُ بِهِ الْعَبْدُ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَتَرْجِعُ كُلُّهَا إِلَى جَحْدِ مَا جَاءَ بِهِ

أَوْ جَحْدِ بَعْضِهِ غَيْرَ مُتَأَوَّلٍ فِي جَحْدِ الْبَعْضِ⁽²⁾.

656- فَمَنْ إِرْتَدَّ: أُسْتُتِبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَجَعَ وَإِلَّا قُتِلَ بِالسَّيْفِ.

1 - في "ب، ط": قتالهم، وفي "ط": إتلاف.

2 - ليست في: "ب، ط".

(1)

663- فَمَنْ إِدَّعَى مَالًا وَنَحْوَهُ فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ

أ- إِمَّا شَاهِدَانِ عَدْلَانِ،

ب- أَوْ رَجُلٌ وَإِمْرَأَتَانِ (2)

ج- أَوْ رَجُلٌ وَيَمِينُ الْمُدَّعِي؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَإِمْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ ﴾ (3) [البقرة: 282].

"وَقَدْ قَضَى النَّبِيُّ ﴿ بِالشَّاهِدِ مَعَ الْيَمِينِ ﴾ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ (4).

664- فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ: حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ (5)

وَبَرِيءٌ.

665- فَإِنَّ تَكَلَّ عَنْ الْخَلْفِ قُضِيَ عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ، أَوْ

رُدَّتْ الْيَمِينُ عَلَى

الْمُدَّعِي، فَإِذَا حَلَفَ مَعَ نُكُولِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَخَذَ مَا

إِدَّعَى بِهِ.

1 - البخاري (13/157) ومسلم (1713) قال الشيخ: ولا يحكم بعلمه إلا في الأمور التي يقر بها أحد الخصمين أو تبين له في مجلس حكمه. (نور البصائر ص 619).
 2 - قال الشيخ (في المختارات الجلية ص 127): رجح كثير من السلف: أن شهادة المرأتين تقوم مقام شهادة الرجل في كل شيء، حتى في الفصاح والنكاح والطلاق والنسب والحدود... وهذا القول هو الذي يقتضيه الدليل والتعليل....
 3 - قال الشيخ (في المختارات الجلية ص 127): رجح كثير من السلف: أن شهادة المرأتين تقوم مقام شهادة الرجل في كل شيء، حتى في الفصاح والنكاح والطلاق والنسب والحدود... وهذا القول هو الذي يقتضيه الدليل والتعليل....
 4 - أخرجه مسلم (1712).
 5 - في "أ": حلف المدعى وبرئ.

666- وَمِنْ الْبَيْتَةِ: الْقَرِيْنَةُ الدَّالَّةُ عَلَى صِدْقِ أَحَدِ
الْمُتَدَاعِيْنَ (1)

أ- مِثْلُ أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ الْمُدَّعَى بِهَا يَدِ أَحَدِهِمَا، فَهِيَ
لَهُ بِيَمِينِهِ.

ب- وَمِثْلُ أَنْ يَتَدَاعَى إِثْنَانِ مَالًا (2) لَا يَصْلُحُ إِلَّا
لِأَحَدِهِمَا، كَتَنَازَعِ نَجَّارٍ وَنَحْوِهِ (3) بِأَلَّةِ نِجَّارَتِهِ (4) وَحَدَّادٍ
وَنَحْوِهِ (5) بِأَلَّةِ (6) حَدَّادَةٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ (7).

1 - في "ب، ط": المدعين.

2 - في "ب، ط": متاعا.

3 - في "ب، ط": وغيره.

4 - في "ب": بألة النجارة. وفي "ط": آلة النجارة.

5 - في "ب، ط": وغيره.

6 - في: "ط": آلة.

7 - في "ب، ط": ونحوها.

رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ (1) .

مَظِنَّةُ التُّهْمَةِ، كَشَهَادَةِ الْوَالِدَيْنِ لِأَوْلَادِهِمْ، وَبِالْعَكْسِ،
 وَآحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلآخَرِ، وَالْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ، (2)
 كَمَا فِي الْحَدِيثِ: « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا
 ذِي غِمْرِ (3) عَلَى أَخِيهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ (4) لِأَهْلِ
 الْبَيْتِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (5) .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (6) .

1 - أخرجه ابن عدي في الكامل (2/361) والعقيلي في الضعفاء (380) والحاكم (4/98) وصححه لكن رده الذهبي بقوله: "قلت: واه، فعمرو بن مالك البصري قال ابن عدي: كان يسرق الحديث، وابن مسمول ضعفه غير واحد". ورواه البيهقي (10/156) وقال: "ابن مسمول تكلم فيه الحميدي، ولم يرو من وجه يعتمد عليه". وقال الحافظ (التلخيص 4/218): "وفي إسناده محمد بن سليمان بن مسمول وهو ضعيف". وقال في بلوغ المرام: "بإسناد ضعيف، وصححه الحاكم فأخطأ".
 2 - رجح الشيخ في (المختارات الجلية ص 127): أنه متى تحققت عدالة واحد من المذكورين ظاهرا أو باطنا لم ترد بهذه الأسباب لأن العلم اليقيني بأنهم مقبولو الشهادة لا يعارضه الظن الذي هو التهمة بل هو ضعيف في مثل حالهم، وإن كانت لم تتحقق عدالتهم ظاهرا وباطنا بل ظاهرهم العدالة فقط، ووجود بعض الأسباب المذكورة قوي قول من رد شهادتهم والناس في هذا درجات متفاوتة. اهـ.
 3 - العمر: الحقد والشحناء.
 4 - القانع: هو الخادم المنقطع لخدمة أهل البيت وقضاء حوائجهم لما لهم عليه من السلطة، ولما له عندهم من المنفعة، فالتهمة بمواليهم قائمة.
 5 - أخرجه عبد الرزاق (15364) وأحمد (2/181) وأبو داود (3600, 3601) وابن ماجه (2366) والدارقطني (144) قال الحافظ في التلخيص (4/218): وسنده قوي.
 6 - أخرجه البخاري (1/558) ومسلم (138).

667- وَتَحْمُلُ الشَّهَادَةَ فِي حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ: فَرَضُ كِفَايَةٍ.

668- وَأَدَاؤُهَا: فَرَضُ عَيْنٍ.

669- وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الشَّاهِدُ عَدْلًا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

670- وَالْعَدْلُ: هُوَ مَنْ رَضِيَ النَّاسُ؛

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ (1) الْبَقْرَةَ: 282 .

671- وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا بِمَا يَعْلَمُهُ:

1- بِرُؤْيَا،

2- أَوْ سَمَاعٍ مِنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ،

3- أَوْ اسْتِفَاضَةً يَحْصُلُ بِهَا الْعِلْمُ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَيْهَا، كَالْأَنْسَابِ وَنَحْوِهَا.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِرَجُلٍ: ﴿تَرَى الشَّمْسَ؟ قَالَ: نَعَمْ،

قَالَ: عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ أَوْ دَعِ﴾ رَوَاهُ ابْنُ عَدِي (2) .

1 - أخرجه البخاري (1/558) ومسلم (138).

2 - أخرجه ابن عدي في الكامل (2/361) والعقيلي في الضعفاء (380) والحاكم (4/98) وصححه لكن رده الذهبي بقوله: "قلت: واه، فعمرو بن مالك البصري قال ابن عدي: كان يسرق الحديث، وابن مسمول ضعفه غير واحد". ورواه البيهقي (10/156) وقال: "ابن مسمول تكلم فيه الحميدي، ولم يرو من وجه يعتمد عليه". وقال الحافظ (التلخيص 4/218): "وفي إسناد محمد بن سليمان بن مسمول وهو ضعيف". وقال في بلوغ المرام: "إسناد ضعيف، وصححه الحاكم فأخطأ".

672- ومن موانع الشهادة: مَظِنَّةُ التَّهْمَةِ، كشهادة الوالدين لأولادهم، وبالعكس، وأحد الزوجين للآخر، والعدو على عدوه، (1)

كما في الحديث: لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا ذي عَمَرٍ على أخيه، ولا تجوز شهادة القانع لأهل البيت رواه أحمد وأبو داود (2).

من حلف على يمين يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر: لقي الله وهو عليه غضبان متفق عليه (3).

بَابُ الْقِسْمَةِ

674- وَهِيَ نَوْعَانِ:

1- قِسْمَةٌ إِجْبَارٍ فِيمَا لَا ضَرَرَ فِيهِ، وَلَا رَدَّ عِوَضٍ، كَالْمِثْلِيَّاتِ، وَالذُّورِ الْكِبَارِ، وَالْأَمْلاَكِ الْوَاسِعَةِ .

1 - رجح الشيخ في (المختارات الجلية ص 127): أنه متى تحققت عدالة واحد من المذكورين ظاهرا أو باطنا لم ترد بهذه الأسباب لأن العلم اليقيني بأنهم مقبولو الشهادة لا يعارضه الظن الذي هو التهمة بل هو ضعيف في مثل حالهم، وإن كانت لم تتحقق عدالتهم ظاهرا وباطنا بل ظاهرهم العدالة فقط، ووجود بعض الأسباب المذكورة قوي قول من رد شهادتهم والناس في هذا درجات متفاوتة. اهـ.
2 - أخرجه عبد الرزاق (15364) وأحمد (2/181) وأبو داود (3600، 3601) وابن ماجه (2366) والدارقطني (144) قال الحافظ في التلخيص (4/218): وسنده قوي.
3 - أخرجه البخاري (1/558) ومسلم (138).

2- وَ قِسْمَةٌ تَرَاضٍ وَهِيَ مَا فِيهِ صَرَرٌ عَلَى أَحَدٍ
الشُّرَكَاءِ فِي الْقِسْمَةِ، أَوْ فِيهِ رُدُّ عَوْضٍ، فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ
رِضَا الشُّرَكَاءِ كُلِّهِمْ.

وَإِنْ طَلَبَ أَحَدُهُمْ فِيهَا الَبَيْعَ: وَجَبَتْ إِجَابَتُهُ،
وَإِنْ أَجْرُوهَا: كَانَتْ الْأُجْرَةُ فِيهَا عَلَى قَدْرِ مَلِكِهِمْ فِيهَا.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

253 بَابُ الْإِفْرَارِ

675- وَهُوَ إِعْتِرَافُ الْإِنْسَانِ بِحَقِّ^ع (1) عَلَيْهِ، بِكُلِّ لَفْظٍ
دَالٍ عَلَى الْإِفْرَارِ، بِشَرْطِ كَوْنِ الْمُقَرَّرِ مُكَلَّفًا.

676- وَهُوَ مِنْ أَبْلَغِ الْبَيِّنَاتِ.

677- وَيَدْخُلُ فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الْعِلْمِ مِنْ الْعِبَادَاتِ (2)
وَالْمُعَامَلَاتِ وَالْأَنْكِحَةِ وَالْجِنَايَاتِ (3) وَغَيْرِهَا.

678- وَفِي الْحَدِيثِ: « لَا عُذْرَ لِمَنْ أَقَرَّ » (4).

679- وَيَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ: أَنْ يَعْتَرِفَ بِجَمِيعِ الْحُقُوقِ
الَّتِي عَلَيْهِ لِلْأَدَمِيِّينَ لِيَخْرُجَ مِنَ التَّبَعَةِ بِأَدَاءٍ أَوْ إِسْتِحْلَالٍ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1 - في "ب، ط": بكل حق.

2 - في "ط": والعبادات.

3 - ليست في: "ط، ب".

4 - قال السخاوي في المقاصد الحسنة (1311): قال شيخنا (يعني الحافظ ابن حجر): لا أصل له، وليس معناه على إطلاقه صحيحا.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا ⁽¹⁾ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
وَأَصْحَابِهِ ⁽²⁾ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

عَلَّقَهُ كَاتِبُهُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ، الرَّاجِي مِنْهُ أَنْ يُصْلِحَ دِينَهُ
وَدُنْيَاهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ تَاصِرِ بْنِ سَعْدِيِّ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ
وَلِوَالِدَيْهِ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، تَقَلُّبُهُ مِنَ الْأَصْلِ، وَتَمَّ النَّقْلُ
3\ الْحَجَّةُ\ 1359، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تُمَّتْ الصَّالِحَاتُ
(3)

1 - زيادة من: "ب، ط".

2 - زيادة من: "ب، ط".

3 - في نسخة "ب" مثل هذا تقريبا إلى قوله: "ولجميع المسلمين"، وفي "ط" زيادة: وتم نقله في 23\ جمادى الآخرة\ سنة 1373 بقلم الفقير إلى الله الغني: عبد الله بن سليمان السلطان غفر الله له ولوالديه ولكافة المسلمين. ا هـ. تم نسخ الكتاب على هذا النحو وترقيمه عام 1409 وخرجت أحاديثه عام 1410 وتم التعليق عليه من كتب الشيخ الأخرى في ذي القعدة 1419، وتمت المقابلة بين النسختين والمطبوع مع الأح موسى بن يوسف بن عيسى في مجالس آخرها ضحى يوم الثلاثاء 11\6\1420هـ.